المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

مجموعة الأدوات السياساتية المعنية بالمنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف

أيلول/سبتمبر 2022

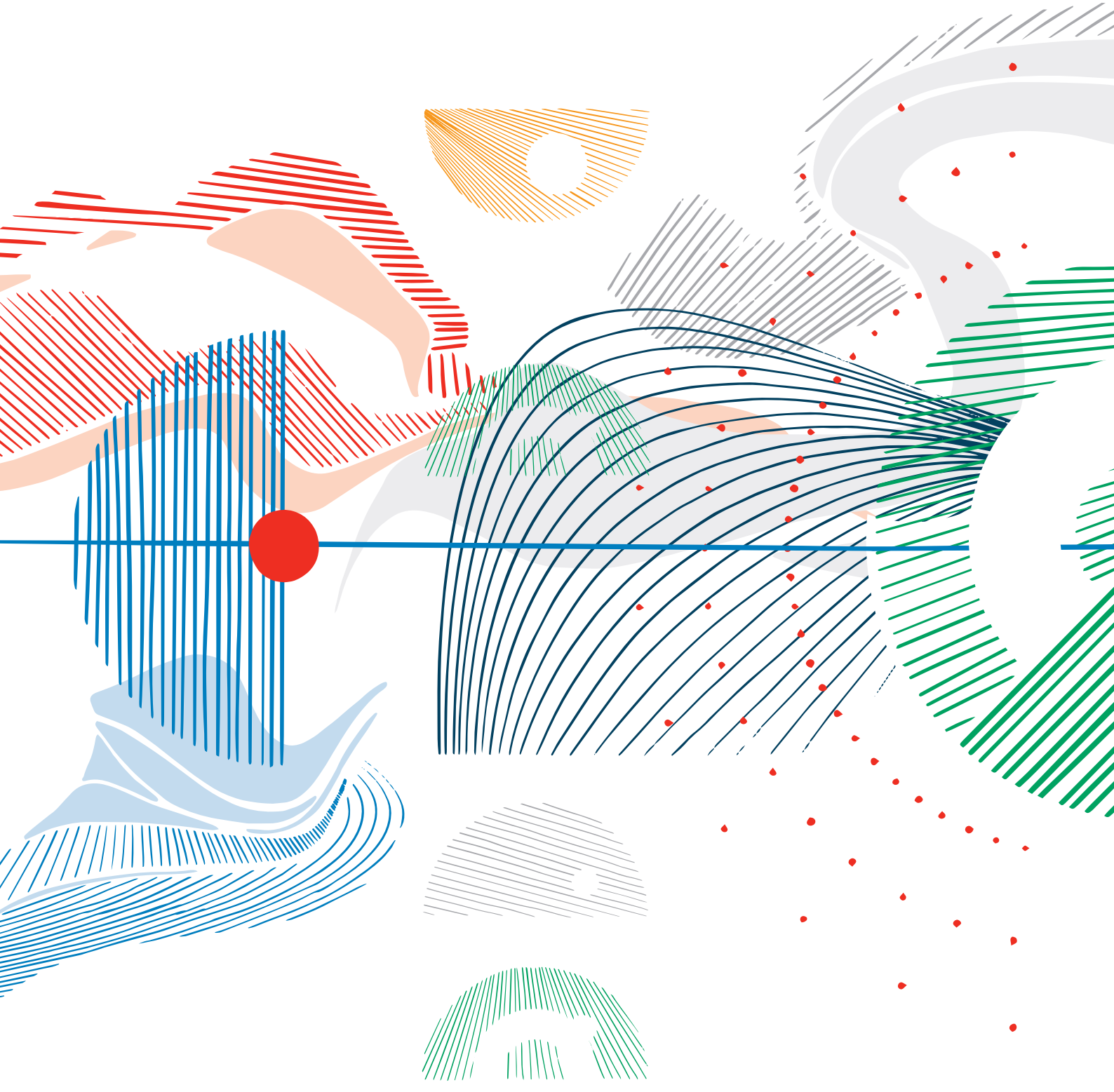

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

مجموعة الأدوات السياساتية المعنية بالمنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف

أيلول/سبتمبر 2022

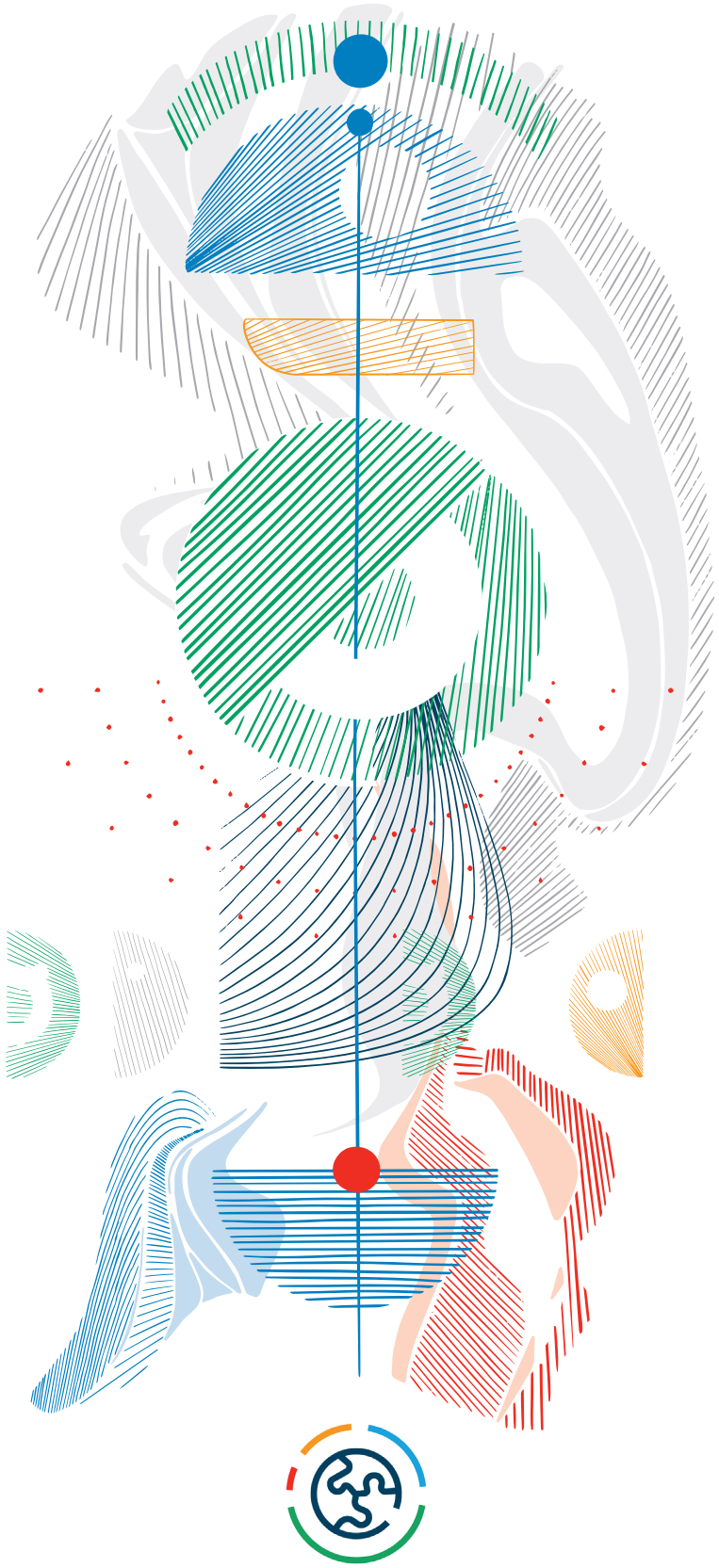

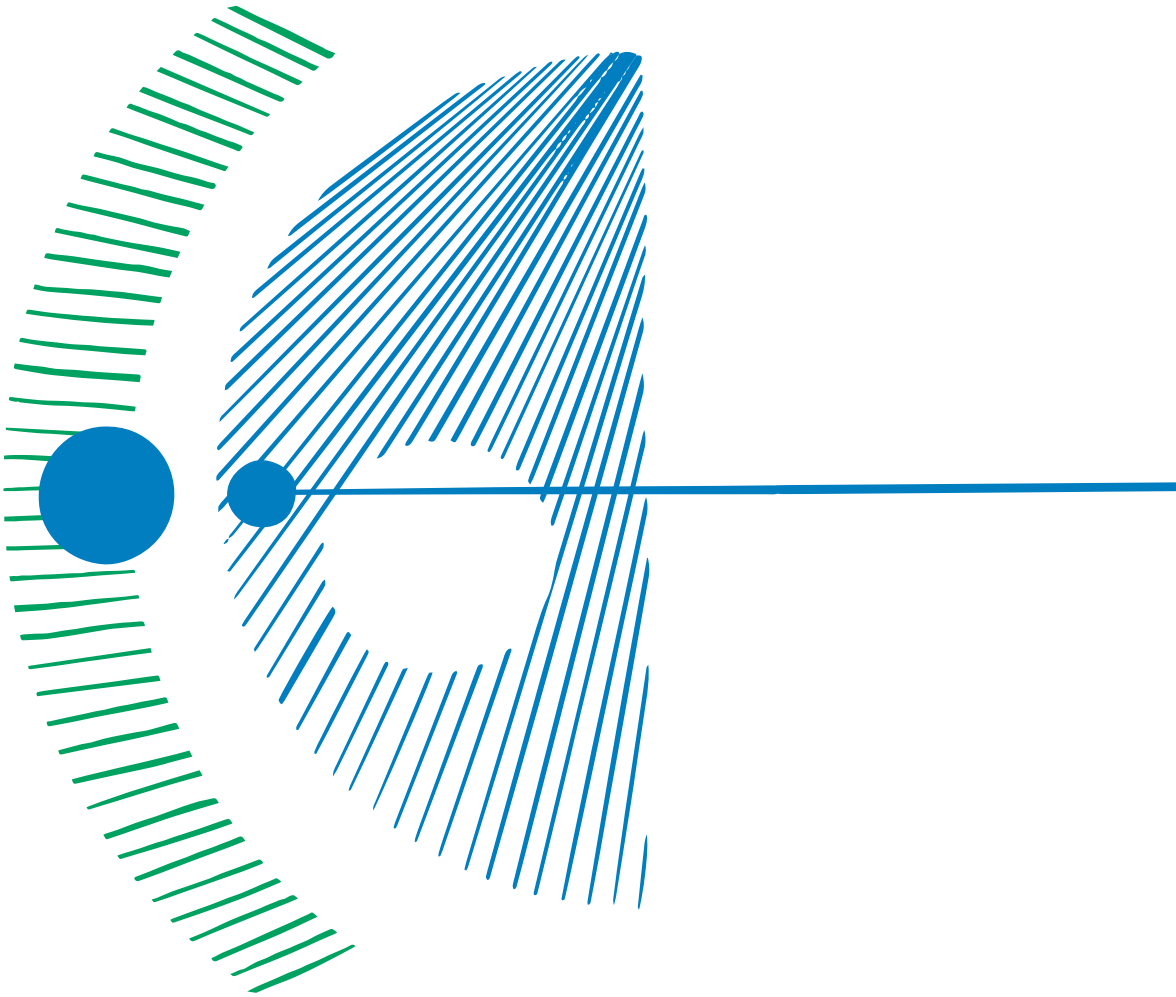

عن مجموعة الأدوات السياساتية

شددت قرارات مجلس الأمن واجتماعاته على الحاجة إلى دمج المنظور النوعي في النُّهج المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. كما دعت إلى زيادة مشاركة المرأة ودورها القيادي، وعظّمت عمل المرأة والمنظمات النسائية، وتناولت دور القوالب النمطية النوعية والذكورية. وبالمثل، توصي خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب الصادرة عام 2015 بأن تعمم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المنظورات النوعية في جميع الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. كما حث الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب[1]، الصادر عام 2018، الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على دمج التحليل النوعي عند فحص دوافع التطرف ووضع البرامج. وحث أيضا الدول الأعضاء والأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص لآثار استراتيجيات مكافحة الإرهاب على الحقوق الإنسانية للمرأة والمنظمات النسائية والسعي إلى إجراء مزيد من المشاورات مع النساء والمنظمات النسائية عند وضع استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وعزز الاستعراض السابع، الذي أجري عام 2021، لغة المنظور النوعي القائمة من خلال دعوة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء إلى زيادة تعميم مراعاة المنظور النوعي في إعداد البرامج وإشراك المرأة في جميع جوانب منع ومكافحة التطرف العنيف، لكنه لم يوضح بكثير من التفصيل الطبيعة الدقيقة للاعتبارات النوعية، بما في ذلك التنوع النوعي، وأهميته بالنسبة لجهود منع ومكافحة التطرف العنيف المستمرة والناجحة[2] والجهود الرامية لإضعاف تطبيق حقوق الإنسان في جهود مكافحة الإرهاب[3].

وخلال الاجتماع الوزاري العام السادس في سبتمبر 2015، اعتمد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وثيقة الممارسات الجيدة المعنونة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف. وصيغت هذه الممارسات الجيدة في إطار الفريق العامل المعني بمكافحة التطرف العنيف، الذي كانت ترأسه في ذلك الوقت المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة. واعترافاً بالتطور الكبير في فهم هذه القضايا منذ عام 2015، وضعت أستراليا وإندونيسيا، الرئيسان الحاليان للفريق العامل المعني بمكافحة التطرف العنيف، إضافة بعنوان الإضافة الملحقة بوثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف، مع التركيز على تعميم مراعاة المنظور النوعي. وقد اعتُمدت هذه الإضافة الملحقة في الاجتماع الوزاري العام العاشر للمنتدى في سبتمبر 2019.

ولتقديم التوجيه والمشورة حول الاستخدام العملي لوثيقة الممارسات الجيدة والإضافة الملحقة بها، اقترحت أستراليا وإندونيسيا وضع مجموعة أدوات سياساتية. وأُعدت مجموعة الأدوات هذه، التي أُطلقت في نيسان/ أبريل 2020، من قبل المركز العالمي للأمن التعاوني بالتعاون مع جاكي ترو، مديرة مركز موناش للمنظور النوعي والسلام والأمن، وبدعم من مجلس استشاري يتألف من 12 خبيرًا في مجال المنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف.

وصُمِّمت مجموعة الأدوات هذه لتزويد الممارسين وواضعي السياسات بأمثلة ملموسة للأطر والممارسات الجيدة ذات الصلة بدمج اعتبارات المنظور النوعي في تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف، بالإضافة إلى دراسات الحالة والأسئلة الإرشادية والموارد الموصى بها. ويقدم الفصل الأول إرشادات موجهة للمستويات العليا تنطبق على جميع جهود منع ومكافحة التطرف العنيف، بينما يستكشف الفصل الثاني جهود البحث والتطوير المتعلقة بقاعدة أدلةٍ للسياسات والبرامج. ويقدم الفصل الثالث إرشادات لتصميم ووضع السياسات والبرامج المستجيبة للاعتبارات النوعية، بينما يقدم الفصل الرابع توجيهات بشأن جهود الرصد والتقييم المراعية للاعتبارات النوعية.

الأعمال السابقة

قدمت الوثائق الإطارية ومجموعات الأدوات السياساتية التي وضعها الفريق العامل المعني بمكافحة التطرف العنيف حتى اليوم إرشادات تتعلق بالعديد من جوانب جهود منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك مشاركة المجتمع المحلي، والتعاون المحلي والوطني، ونهج أصحاب المصلحة المتعددين. وخلال الفترة السابقة لاعتماد وثيقة الممارسات الجيدة والإضافة الملحقة بها، لم يُقدَّم سوى القليل من الإرشادات المحددة فيما يتعلق بفهمٍ أكثر تعقيدًا للمنظور النوعي في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. وركزت الوثائق الإطارية القائمة في الغالب على زيادة إشراك النساء والفتيات في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. وعلى سبيل المثال، تشير الممارسة الجيدة 17 من مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الجيدة للنهج متعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف إلى النساء بصفتهن جهة فاعلة بالغة الأهمية بوجه خاص في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف المحلية. وذُكرت بعض الاعتبارات الأخرى المتعلقة بالمنظر النوعي في توصيات زيورخ-لندن بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب ومجموعة الأدوات السياساتية الخاصة بها، فضلًا عن مجموعة الأدوات السياساتية الخاصة بوثيقة لاهاي للممارسات الجيدة المعنية بالصلة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. وبالرغم من أن هذه الوثائق السياساتية تعترف بأهمية المنظور النوعي، إلا أنها تقدم القليل من التوجيه أو لا تقدم أي توجيه بشأن دمج هذا المنظور في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. وتُعد اعتبارات المنظور النوعي مهمة لفهم دوافع الفرد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة ومهمة في فهم استراتيجيات وديناميات التجنيد داخل الجماعات المتطرفة العنيفة والأيديولوجيات المتطرفة العنيفة التي تبرر استخدام العنف.

وتُعد وثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف والإضافة الملحقة بها أول وثيقتين من وثائق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب توفران إرشادات استراتيجية حول هذه القضايا، وتتناولان الممارسات العامة بشأن المرأة والمنظور النوعي في منع ومكافحة التطرف العنيف، ومنع ومكافحة مشاركة النساء والفتيات في الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتحديد الأدوار المختلفة التي تؤديها المرأة في الجماعات المتطرفة العنيفة وجهود منع ومكافحة التطرف العنيف.

---

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة، استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، A/RES/72/284، 2 تموز/يوليو 2018.

2 تهيب بالأمين العام أن يقيّم الحاجة إلى مواصلة تعزيز إدماج سيادة القانون وحقوق الإنسان والمسائل النوعية، بوصفها عناصر شاملة من عناصر الاستراتيجية، في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز فعاليتها، بما في ذلك الحاجة إلى وجود قدرة داخلية على تقديم المشورة أو الرصد والتقييم في هذا الصدد، وأن يقدم تقريرا عن تقييمه كجزء من التقرير المتوخى في الفقرة 118 من هذا القرار لتنظر فيه الدول الأعضاء.الجمعية العامة للأمم المتحدة، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: الاستعراض السابع A/RES/75/291، 2 تموز/يوليو 2021، الفقرة 86.

3 إيلكو كيسيلس وميليسا ليفاس، "ما يخبرنا به استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عما حققناه منذ 11 أيلول/سبتمبر"، منتدى Just Security، 27 تموز/يوليو 2021، https://www.justsecurity.org/77580/what-the-review-of-the-un-global-counter-terrorism-strategy-tells-us-about-how-far-we-have-come-since-9-11/.

المنهجية

أُعدّت مجموعة الأدوات هذه من خلال استطلاع مكتبي واسع النطاق بشأن البحوث والممارسات الجيدة الرئيسية المتعلقة بالمنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب والسلام والأمن، بالإضافة إلى عملية تشاورية شملت ثلاث حلقات عمل افتراضية عُقدت خلال الفترة ما بين أكتوبر 2020 وفبراير 2021. وتألفت كل حلقة عمل من جلستين على مدى يومين، عُقدت مرتين لإتاحة مشاركةٍ أوسع عبر المناطق الزمنية المختلفة. وضمت هذه الاجتماعات الافتراضية أكثر من 165 من المتخصصين في مجال السياسات والخبراء المستقلين والممارسين من 24 حكومة و13 كيانا متعدد الأطراف و42 منظمة من منظمات المجتمع المدني الذين انضموا إلى ما يقرب من 30 دولة من مختلف بقاع العالم. وبحث الاجتماع الأول، المعنون "الاعتراف بالنساء والفتيات وإشراكهن في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف وربط المجالات ذات الصلة"، الممارسات الفضلى لإشراك النساء والفتيات في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. بينما تناول الاجتماع الثاني، الموسوم "التحليل النوعي وقاعدة الأدلة"، الفجوات في البحوث القائمة وأهمية التحليل النوعي وجهود منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية لاعتبارات المنظور النوعي. وركز الاجتماع الثالث المعنون "الطريق إلى الأمام: التحديات والفرص المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور النوعي في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف"، على جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المراعية للمنظور النوعي، وناقش التحديات والفرص المتعلقة بالاعتبارات النوعية في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف المستقبلية. وأجريت فردية وشبه منظمة مع أكثر من 30 من الخبراء والممارسين الرئيسيين. وقبل وضع النسخة النهائية، خضعت مجموعة الأدوات لجولات متعددة من الاستعراضات من قبل أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمجتمع المدني المشارك. ويحتفظ المنتدى بالسلطة التحريرية النهائية لمجموعة الأدوات هذه.

وأجريت المشاورات والبحوث المتعلقة بمجموعة الأدوات هذه باللغة الإنجليزية فقط. وكانت عملية التشاور الافتراضية محدودة إلى حد ما بقدرة وصول المشاركين إلى التكنولوجيا واختلاف المناطق الزمنية. ووُضعت مجموعة الأدوات في الفترة ما بين عامي 2020 و2021. وإذا كانت أطر حقوق الإنسان الدولية وتعميم مراعاة المنظور النوعي والعديد من الموارد التي تعتمد عليها مجموعة الأدوات هذه ستظل ذات صلة، فينبغي أن تواصل الدراسات والبيانات والأدلة المستقبلية إرشاد جهود منع ومكافحة التطرف العنيف وأجندة الإنصاف النوعي والعدالة النوعية. لذلك، سيكون من المهم الاستمرار في تعديل الممارسات الجيدة والموارد الواردة في هذه الوثيقة وإثراؤها. ويعترف مؤلفو هذه الوثيقة أيضا بتحيزهم وتحاملهم اللاواعي ونقاطهم العمياء وتأثيرها المحتمل على وضع مجموعة الأدوات هذه والقيود الأوسع والآثار السلبية المحتملة لجهود مكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج والجهات الفاعلة. وعموما، فإن فائدة الإرشادات الواردة في هذه الوثيقة تتوقف على مدى تنفيذها.

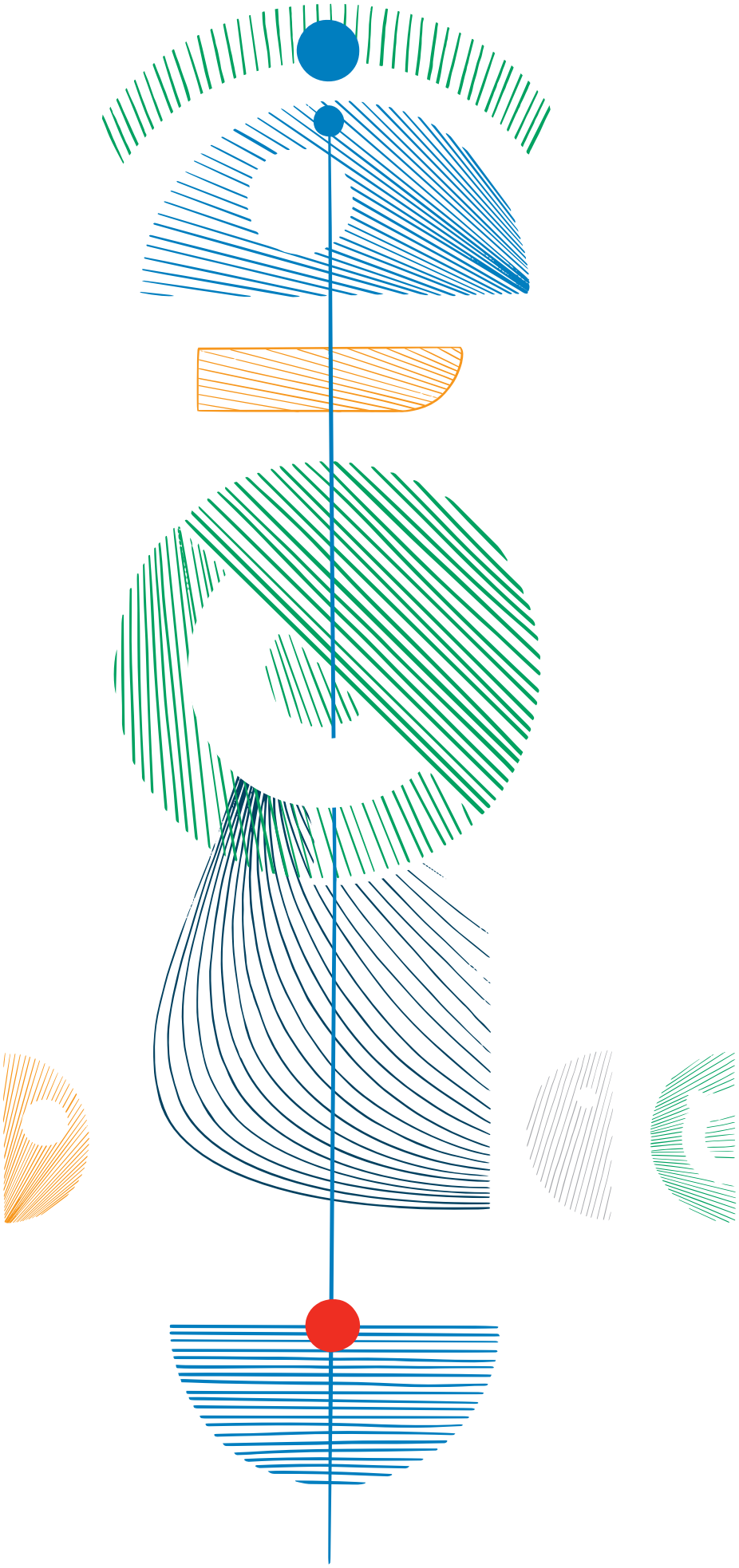

الفهرس

ص ١ المقدمة

ص ٥ الفصل الأول: المبادئ التوجيهية لوضع سياسات وبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف تراعي المنظور النوعي

ص ٩ الفصل الثاني: اعتبارات المنظور النوعي في بحوث منع ومكافحة التطرف العنيف

ص ٩ ٢-١ التحليل النوعي في برامج وسياسات منع ومكافحة التطرف العنيف

ص ١٥ ٢-٢ جمع البيانات والوصول إليها

ص ١٩ ٢-٣ البحوث حول الجوانب النوعية للتطرف والتجنيد للتطرف العنيف، ومنع ومكافحة التطرف العنيف، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

ص ٢٣ الفصل الثالث: تصميم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف مراعية لاعتبارات المنظور النوعي

ص ٢٤ ٣-١ نظرية التغيير

ص ٢٥ ٣-٢ الوصول وإشراك أصحاب المصلحة المستجيب للاعتبارات النوعية

ص ٢٦ ٣-٣ الاعتبارات المتعلقة بصوغ سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية للمنظور النوعي

ص ٣٠ ٣-٤ أمثلة مختارة عن الاستجابات السياساتية والبرامجية المراعية لاعتبارات المنظور النوعي

ص ٣٨ ٣-٥ توصيات بشأن صوغ سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية لاعتبارات المنظور النوعي

ص ٤١ الفصل الرابع: الرصد والتقييم

ص ٤٢ ٤-١ اعتبارات المنظور النوعي في رصد السياسات والبرامج

ص ٤٤ ٤-٢ جمع البيانات وتصنيفها

ص ٤٥ ٤-٣ اعتبارات المنظور النوعي في تقييم السياسات والبرامج

فهرس المصطلحات

ص ٥٧ الملحق الأول: موارد المنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف ومراجع إضافية للقراءة

ص ٦٣ الملحق الثاني: المعاهدات الدولية ووثائق الأمم المتحدة والوثائق الإرشادية الدولية

الخانات

ص ١٠ الخانة ٢-١ : أطر التحليل النوعي

ص ٢٨ الخانة ٣-١ : الإعاقات وإمكانية الوصول

المبيانات

ص ٢٥ المبيان ٣-١ : أبعاد التغيير في السلطة بين الأجناس

ص ٢٦ المبيان ٣-٢ : سلسلة المساواة بين الأجناس

الجداول

ص ٣١ الجدول ٣-١: أمثلة عن التدخلات المراعية للمنظور النوعي والمتصلة بالمنظور النوعي

ص ٣٥ الجدول ٣-٢: الاعتبارات المستجيبة للمنظور النوعي عند تصميم برامج وسياسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

ص ٤٥ الجدول ٤-١: التمييز بين الرصد والتقييم

ص ٤٧ الجدول ٤-٢: اعتبارات المنظور النوعي في تقييم العملية وتقييم الأثر

ص ٥٠ الجدول ٤-٣: أمثلة على أساليب البحث للتقييم

ص ٥١ الجدول ٤-٤: المزايا المقارنة للمقيّمين الداخليين والمستقلين

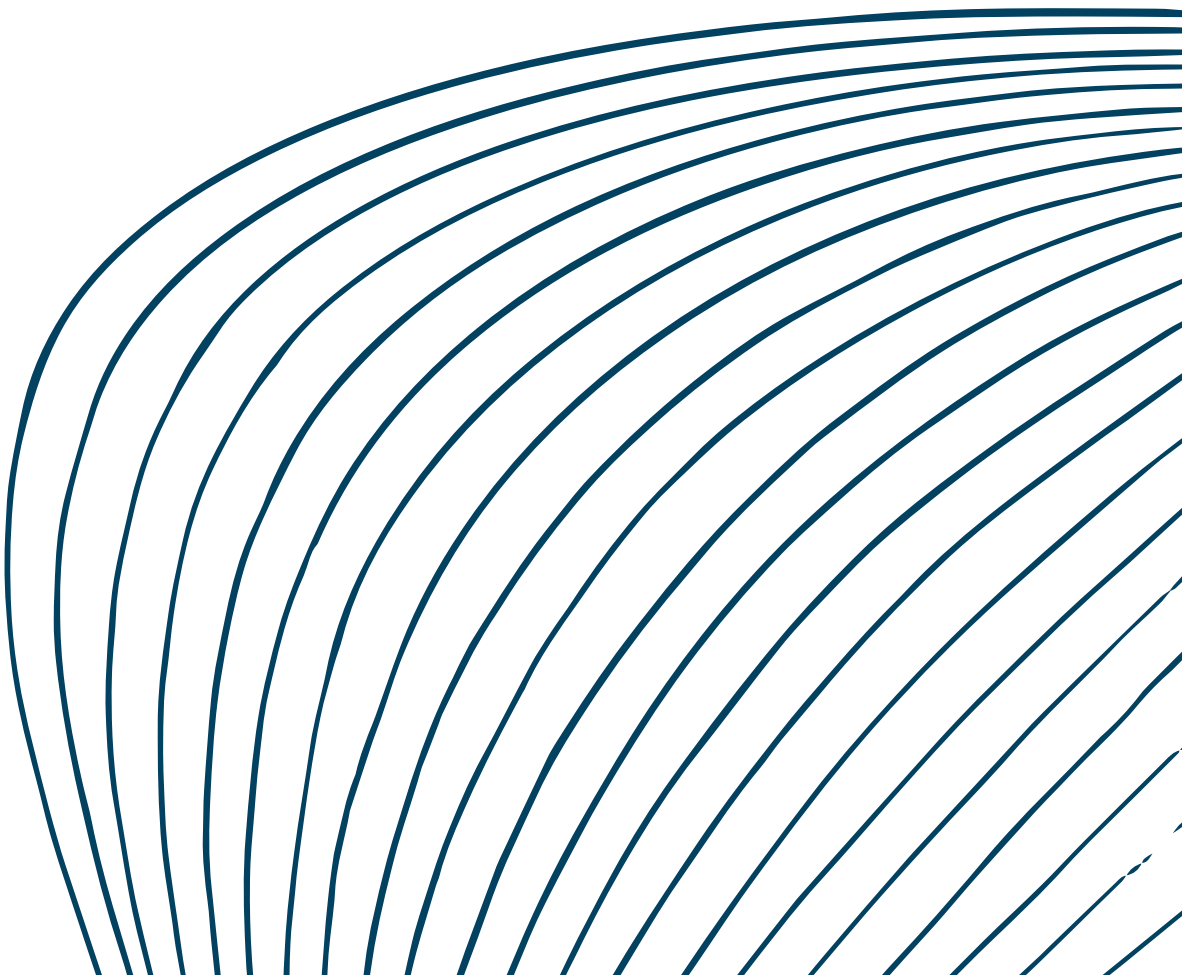

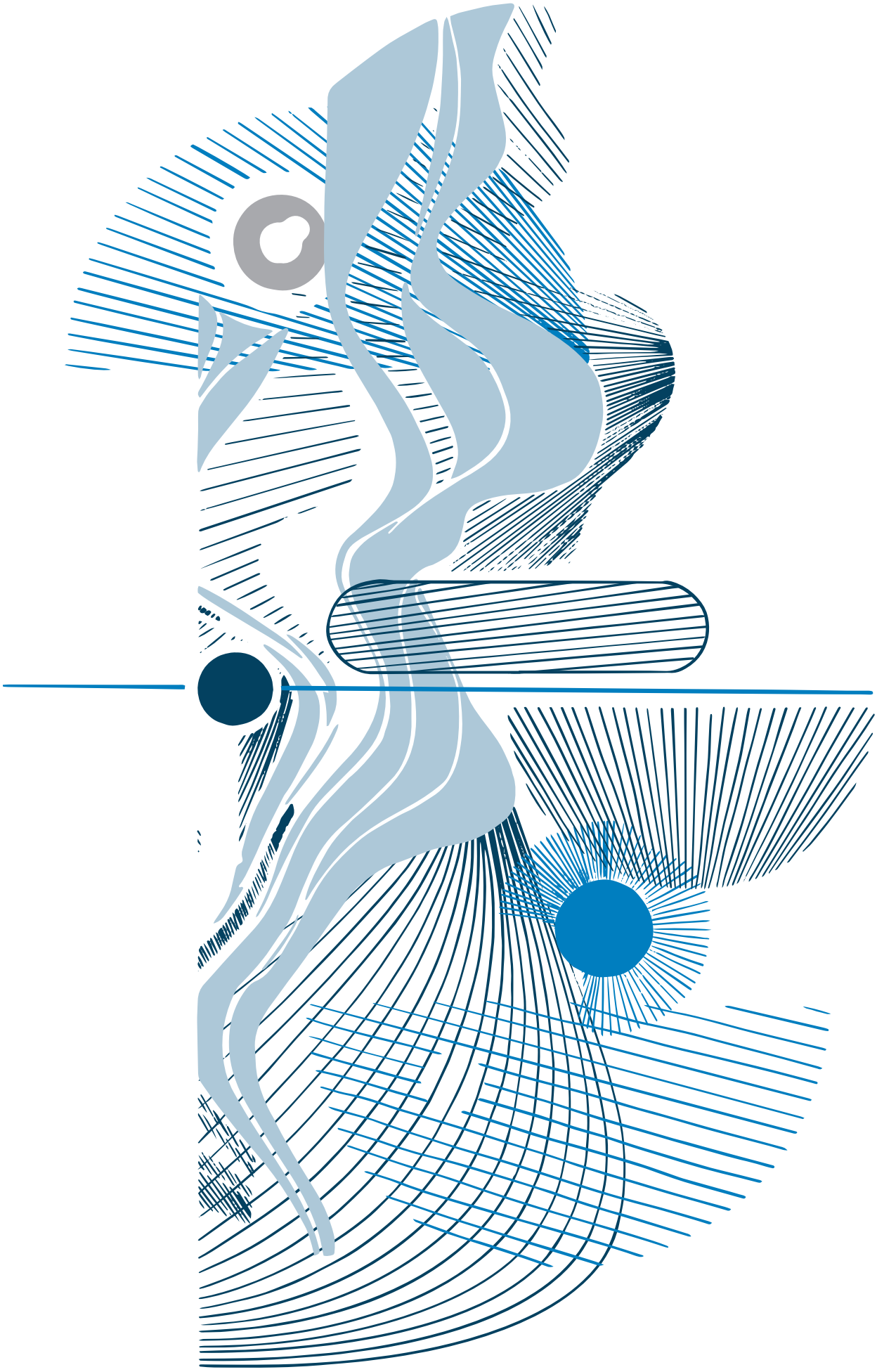

المقدمة

إن دوافع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وطرائق الانخراط في أعمال العنف، والموارد التي تحشدها الحكومات لمنع العنف السياسي والاستجابة له، وتأثير العنف السياسي تختلف اختلافا كبيرا عبر مجموعات الفتيان والفتيات والرجال والنساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة[1]. وتؤدي مفاهيم الأنوثة والذكورة أدوارا مؤثرة في الهويات الفردية والجماعية وفي مستويات التهميش والإدماج الاجتماعيين.

كما يؤدي المنظور النوعي دورا كبيرا في التوسط في العلاقات مع السلطة وتخصيص السلع والخدمات والوصول إليها، فضلا عن الحقوق والمسؤوليات. وكثيرا ما تكون أوجه اللامساواة النوعية في صميم الظلم الاجتماعي والاقتصادي، مما يديم اختلال توازن القوى بين الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة. ويُعدّ العنف والتهميش والتمييز ضد النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة إشكاليات من الناحية المنهجية والهيكلية، ولعلها واحدة من أكثر أنواع العنف السياسي انتشارًا واستمرارًا في العالم.

وتعميم مراعاة المنظور النوعي في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التدخلات الهادفة إلى منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب لا يقتصر على مجرد ضمان مشاركة المرأة، بل يتعلق أيضا بضمان المشاركة والقيادة الشاملة والعادلة للأشخاص من مختلف الهويات النوعية والهويات المتقاطعة، مع الاعتراف أيضا بالتنوع الموجود داخل مجموعة الأفراد التي تعرّف نفسها على أساس مماثل. ويتعلق الأمر أيضا بمراعاة تجارب الأفراد واحتياجاتهم وتحدياتهم والاعتراف بالاختلافات واللامساواة النوعية، بالإضافة إلى أوجه اللامساواة المتقاطعة الأخرى مثل تلك القائمة على الهوية الاجتماعية والاقتصادية والعمر والإعاقة والهويات العرقية والثقافية. ويُعد إدراج المنظور النوعي شرطا أساسيا لنجاح السياسات والبرامج القائمة على حقوق الإنسان التي تركز على الناس والتي تهدف إلى معالجة قضايا السلام والأمن، بما فيها السياسات والبرامج التي تهدف إلى منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. كما أن إدراك أن المنظور النوعي لا ينطبق فقط على النساء والفتيات وأن هاتين المجموعتين متنوعتان في حد ذاتهما وليست جميع الفتيات وجميع النساء متشابهات، وأن النُّهج الثنائية تجاه المنظور النوعي قد يكون لها آثار سلبية بل حتى ضارة على تدابير منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، يمثل جزءا أساسيا من الجهود الهادفة إلى الدفع قدما بالنقاش حول المنظور النوعي في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف[2].

ومع الإدراك المتزايد لواضعي السياسات والممارسين لأهمية الاستثمار في تدابير المنع التي تكمّل تدابير مكافحة الإرهاب، من المهم جدا إدراج التحليل النوعي عند وضع خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات والبرامج الرامية للتصدي لتهديدات التطرف العنيف. وعلى سبيل المثال، يأخذ تحليل الانخراط في التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب المراعي لاعتبارات المنظور النوعي في الحسبان ما إذا كان الرجال والنساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة يتبعون مسارات مختلفة للانخراط في العنف والانضمام إلى الجماعات الإرهابية ودعمها وكيف يفعلون ذلك، ويساهم في فهم الطرق التي ترشد بها الأيديولوجيات والروايات والديناميات النوعية جهود التجنيد والتعبئة. كما ينبغي النظر إلى التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف في السياق الأوسع للامساواة النوعية والقيود المفروضة على حريات الفرد وحقوقه، وكذلك حالات العنف النوعي والإجرام العام. وفضلا عن ذلك، ينبغي النظر إلى العنف الجنسي والنوعي نظرة منفصلة لأنه يُستخدم على نحو متزايد كتكتيك للتجنيد والإرهاب، وقد يكون مؤشرا مبكرا على انتشار التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وقبول المجتمع المتزايد بالعنف[3].

وأدرك العديد من الجهات الفاعلة الدولية، مثل الجهات المنضوية تحت الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، أهمية دمج التحليل المراعي لاعتبارات

---

1 في عام 2018، قدم خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية تقريرا يعترف بأن مفاهيم الهوية الجنسانية (النوعية) تختلف اختلافًا كبيرا في جميع أنحاء العالم، كما يعترف أيضًا بأن "الطريقة التي تحدد بها القوانين والسياسات مصطلحات الهوية لها تأثير كبير على الاعتراف بحقوق الإنسان المحمية عالميا وحمايتها بموجب القانون ومدى هذا الاعتراف والحماية". الجمعية العامة للأمم المتحدة، "الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية: مذكرة من الأمانة العامة"، A/73/152، 12 تموز/يوليو 2018، الفقرة 4. وكانت إحدى نتائج ذلك التقرير إصدار تقرير عن الهوية الجنسانية. انظر خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، "تقرير حول الهوية الجنسانية"، https://www.ohchr.org/Documents/Issues/SexualOrientation/GenderIdentityReport_SOGI.pdf

2 في عام 2021، جاء في تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ما يلي:

تسلط الضوء على البناء الاجتماعي للثنائيات النوعية وأنها لا تشمل على نحو كامل الطرق التي تختبر بها الأقليات الجنسية والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية النوعية وأحرار الهوية النوعية وحاملو صفات الجنسين تأثير قانون وممارسات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف (العنيف). كما تنظر في تأثير هذه السياسات والممارسات على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية النوعية وأحرار الهوية النوعية وحاملي صفات الجنسين. ويعكس النهج متعدد الجوانب الرامي لإظهار تجارب تدابير مكافحة الإرهاب كيف تتقاطع تجارب التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان وتتفاقم على النحو الذي تحدده الهويات الاجتماعية الأخرى، بما فيها العرق والإثنية والدين والقدرة والعمر والنشاط الجنسي، وغيرها.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تأثير سياسات وممارسات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف (العنيف) على حقوق النساء والفتيات والأسرة: تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فيونوالا ني أولان، A/HRC/46/36، 22 يناير 2021، الفقرة 3.

3 ميليسا جونستون وجاكي ترو ، "كره النساء والتطرف العنيف: الآثار المترتبة على منع التطرف العنيف"، مركز موناش للجندر والسلام والأمن، تشرين الأول/أكتوبر 2019، https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2019/10/ap-Policy-Brief_VE_and_VAW_v6_compressed.pdf

والجمعية العامة للأمم المتحدة، الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، A/RES/75/291، تموز/يوليو 2021، الصفحة 4 ("[هـ] إثارة القلق العميق من أن أعمال العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، معروفة بأنها جزء من الأهداف الاستراتيجية والتكتيكات والأيديولوجية لبعض الجماعات الإرهابية وتستخدم كأداة لزيادة قوتها من خلال دعم التمويل والتجنيد ومن خلال تدمير المجتمعات").

المنظور النوعي في سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف[4]. كما تحوّل النقاش حول دور النساء والفتيات من النظر إليهن في المقام الأول على أنهن ضحايا إلى الاعتراف بأدوارهن كمانعات وصانعات سلام، وأيضا كمتعاطفات مع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومؤيدات ومرتكبات له. وما كان ينقص هو إدراج هذه الرؤى والمعايير والمبادئ في جميع سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وحتى تكون تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف فعالة ومنصفة وعادلة، ينبغي أن تستجيب لاعتبارات المنظور النوعي. وتعرض الفصول التالية الممارسات الجيدة والموارد الكفيلة بتوجيه الممارسين وواضعي السياسات عند تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المستجيبة للمنظور النوعي.

وسيبدو تنفيذ هذه الممارسات الجيدة والموارد مختلفًا اعتمادًا على السياق المحلي والتجارب التي يعيشها الفرد، غير أنه ينبغي أن يكون دائما متوافقًا مع المبادئ التوجيهية الموضحة في الفصل الأول.

4 وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد بشأن المرأة والسلام والأمن، وإذ تلاحظ أهمية مساهمة المرأة في وضع الاستراتيجية وتنفيذها ورصدها، وإذ تدين بشدة الاستهداف المنهجي للنساء والفتيات وحقوقهن من قبل بعض الجماعات الإرهابية، وإذ تلاحظ أيضا تفاوت تأثير الإرهاب وتدابير مكافحة الإرهاب على النساء والفتيات، وإذ تشجع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على كفالة مشاركة المرأة وقيادتها على نحو تام ومتكافئ وهادف في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومكافحة الإرهاب، وإذ تشجع كذلك الدول الأعضاء على العمل في شراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين. الجمعية العامة للأمم المتحدة، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: الاستعراض السابع، الصفحتان 3 و4.

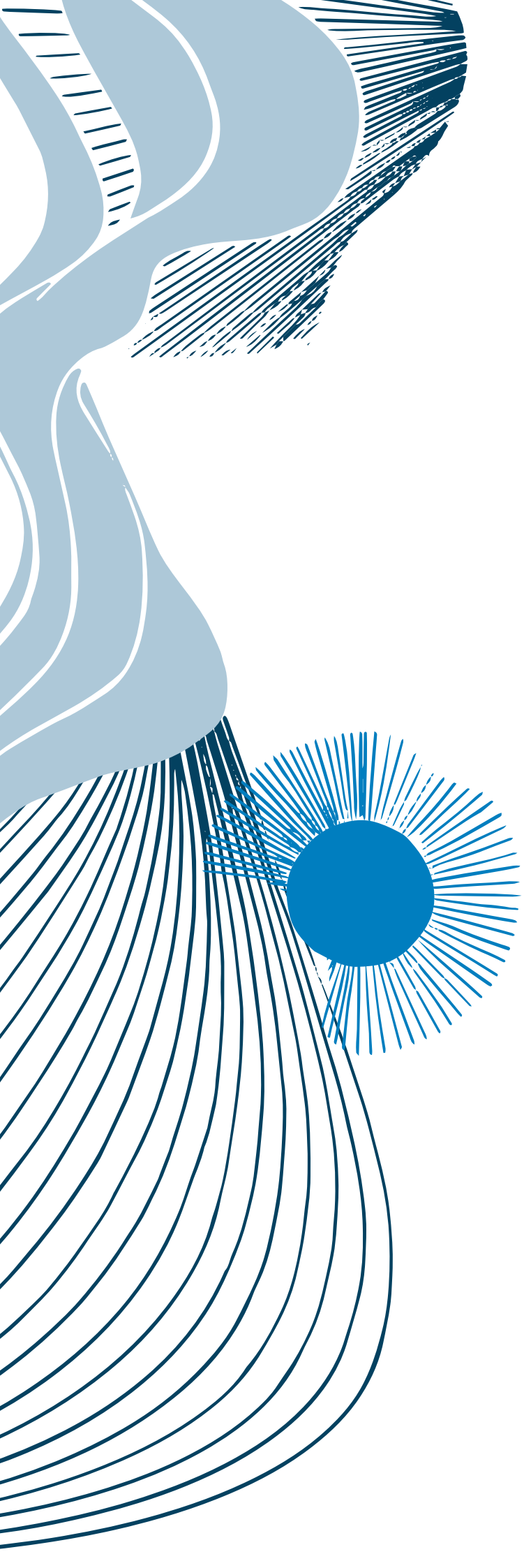

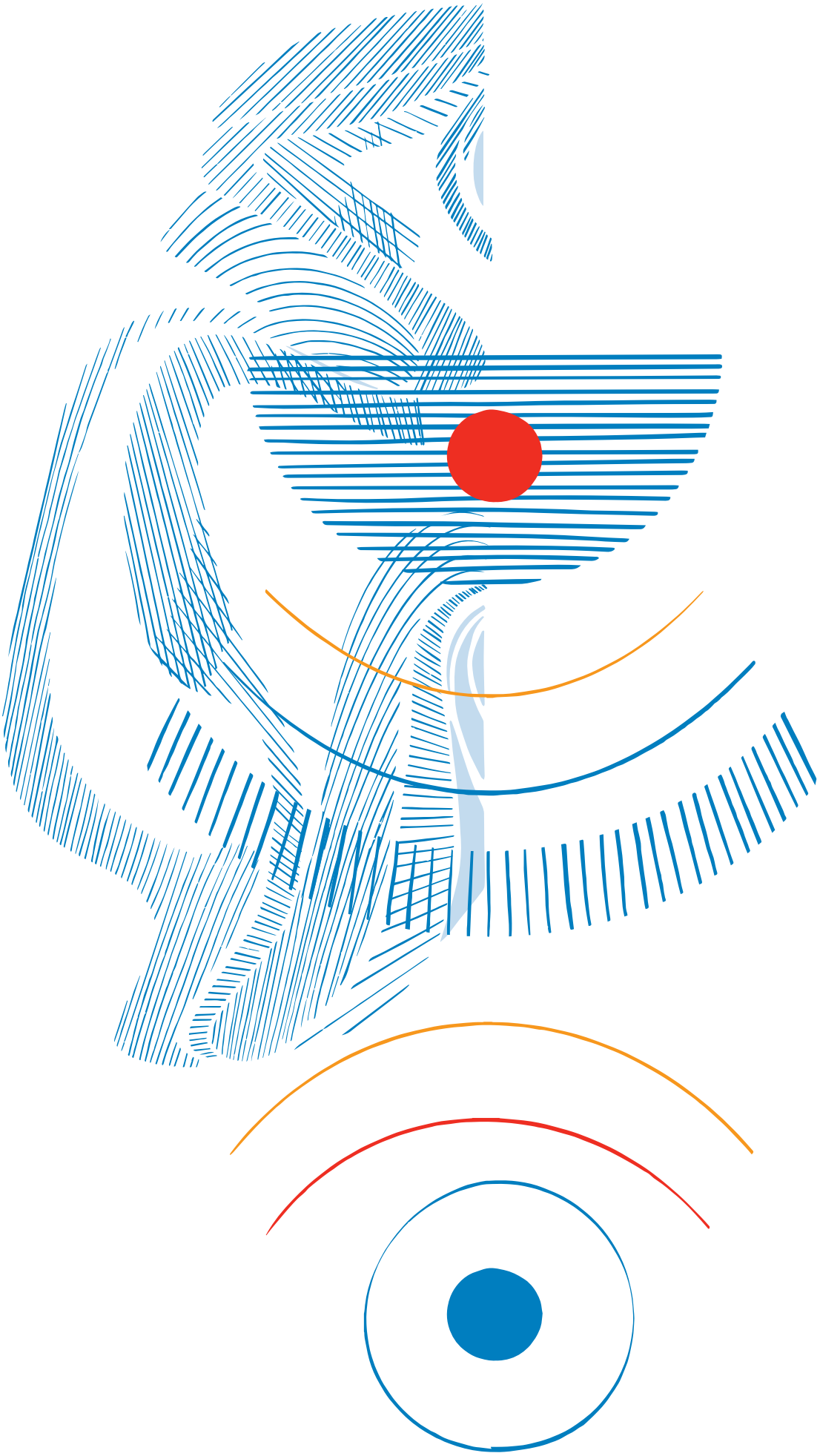

الفصل الأول: المبادئ التوجيهية لوضع سياساتٍ وبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف تراعي المنظور النوعي

هدف الفصل

يحدد هذا الفصل سلسلة من المبادئ التوجيهية والأطر القانونية والسياساتية التي يستند إليها والتي ينبغي أن تسترشد بها سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية للمنظور النوعي والممتثلة لحقوق الإنسان. ويوفر الفصل إرشادات موجهة لمسؤولي المستويات العليا لإرشاد جهود البحث والتطوير القائمة على الأدلة المتعلقة بالسياسات والبرامج [الفصل الثاني]، وتصميم سياساتٍ وبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف تراعي المنظور النوعي [الفصل الثالث]، ورصد وتقييم هذه البرامج [الفصل الرابع]. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى دعم واضعي السياسات والممارسين في تصميم سياسات وبرامج تستجيب للمنظور النوعي وتدعم الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين الدولي مع الالتزام بمبادئ عدم الإضرار وتشجيع الإنصاف والتمكين النوعيين والعدالة النوعية.

نقاط الفصل الأساسية

- المبادئ التوجيهية لوضع سياساتٍ وبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف أكثر فعالية ووعيًا واستدامة.
- الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان تشكل أساس صوغ البرامج والسياسات المراعية لاعتبارات المنظور النوعي.

الممارسات الجيدة ذات الصلة الواردة في وثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف والإضافة الملحقة بها[5]

الممارسة الجيدة 3: الاعتراف بمختلف أدوار النساء والفتيات وتعزيزها، بوصفهن من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مكافحة التطرف العنيف، بما يشمل وضع نُهج مخصصة حسب البيئة المحلية، وأوسع شمولية وأكثر مصداقية، وأشد فعالية ووقعًا.

الممارسة الجيدة 4: حماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات، بما في ذلك المساواة، وعدم التمييز، والمشاركة المتكافئة، وضمان أن جهود مكافحة التطرف العنيف لا تُنمِّط النساء والفتيات أو تحولهن إلى مجرد أدوات.

الممارسة الجيدة 5: منع ومعالجة آثار التطرف العنيف والإرهاب المباشرة وغير المباشرة على النساء والفتيات.

الممارسة الجيدة 11: بناء قدرات النساء والفتيات للمساهمة بشكل آمن ومثمر في جهود مكافحة التطرف العنيف بطريقة تلائم السياقات المحلية.

الممارسة الجيدة 12: ضمان أمن النساء والفتيات المشاركات في مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك ضمن إطار المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تعريف جهودهن تحت هذا العنوان قد يكون خطرا عليهن أو قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

الممارسة الجيدة 15: إشراك وتمكين المرأة في المجتمع المدني، وجهات المجتمع المدني الفاعلة التي تعمل في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان، لاسيما المنظمات النسائية، باعتبارها من أصحاب المصلحة الحاسمين في مكافحة التطرف العنيف.

الممارسة الجيدة 16: إعطاء الأولوية للعمل على مستوى القواعد الشعبية لإشراك المرأة في المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق المرأة، من أجل الاستفادة من الممارسات المحلية القائمة وتعزيز الشعور بالملكية لدى المجتمع المحلي.

الممارسة الجيدة 19: زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات، وخاصة في حالة المرأة المهمشة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأجهزة الأمنية والسلطات العامة الأخرى المشاركة في مكافحة التطرف العنيف.

الممارسة الجيدة 1 (الإضافة الملحقة): تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك تعزيز اتساق السياسات مع أطر المرأة والسلام والأمن.

الممارسة الجيدة 3 (الإضافة الملحقة): التأكد من أن سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف تعترف بالنساء والفتيات وتشركهن بوصفهن من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

---

5 الممارسات الجيدة مستمدة من وثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف والإضافة الملحقة بالممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف، مع التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصادرتين عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. انظر الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف، بدون تاريخ، https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework%20Documents/2016%20and%20before/GCTF-Good-Practices-on-Women-and-CVE.pdf، والإضافة الملحقة بالممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف، مع التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بدون تاريخ، https://www.thegctf.org/LinkClick.aspx?fileticket=jA1tbXKhobE%3d&portalid=1. صدّق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على وثيقة الممارسات الجيدة في عام 2015. وإدراكا لتطور اللغة والفهم، ستسعى مجموعة الأدوات هذه إلى تبني نهج عصري أكثر فيما يتعلق باللغة، بما في ذلك استبدال "مكافحة التطرف العنيف" بـ"مكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب."

متصلة من المسؤوليات التي تتحملها الدول، سواء في أوقات النزاع المسلح أو السلام[8].

2. **ينبغي أن يدعم مبدأ عدم الإضرار ومراعاة المنظور النوعي والنزاعات جميع مكونات التدخلات السياساتية والبرامجية المتعلقة بمنع ومكافحة التطرف العنيف**. وعلى سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف أن تتفادى خلق دوافع العنف وتفاقمها وتقدم، حيثما أمكن، مساهمة إيجابية في السلام[9]. وبالتالي، ينبغي أن تراعي النزاع، ولا تسبب الضرر، وتأخذ في السبان الاحتياجات والتحديات والمخاطر المتنوعة للرجال والنساء والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة. وتنطوي تدخلات السلام والأمن التي تخفق في تفسير الأدوار والاحتياجات وعلاقات السلطة القائمة على المنظور النوعي أو التي لا تراعي ذلك بصورة كافية، على مخاطر أكبر بكثير من إلحاق الضرر وتعزيز المعايير والمؤسسات والهياكل التي تيسّر الظلم والعنف القائم على الاعتبارات النوعية.

3. **المساءلة شرط أساسي للمشاركة**. والعديد من برامج السلام والأمن، وبخاصة برامج منع ومكافحة التطرف العنيف، تقوم على افتراض أن المجتمعات تدين بالثقة للجهات الفاعلة الأمنية الحكومية، مثل الشرطة، وعليها أن تشعر بالأمان عند التعامل معها. وتظل هذه الافتراضات قائمة حتى في وجود أدلة عكسية تظهر أن هذه المؤسسات تشكل مصدرا كبيرا لانعدام الأمن والعنف بالنسبة لفئات كثيرة من الناس، وغالبا ما تؤثر بقدر غير متناسب في الناس على أساس الهوية النوعية والهويات المتقاطعة. ويُعد تعهد مؤسسات رقابةٍ ومساءلةٍ قوية ومستقلةٍ في قطاعي العدالة والأمن لمنع سوء المعاملة والفساد والتحقيق فيهما والمعاقبة عليهما شرطا أساسيا للمشاركة المجتمعية المنصفة والشاملة.

4. **ينبغي أن تكون مشاركة أصحاب المصلحة المستجيبة للمنظور النوعي شاملة وتشاركية وأن تولي الأولوية لأصوات واحتياجات الأشخاص الأكثر تهميشًا ولتمكينهم**. وينبغي أن تخضع جميع جوانب تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم برنامج منع ومكافحة التطرف العنيف لقيادة وإدارة أصحاب المصلحة والشركاء والمشاركين في البرنامج من مختلف الهويات النوعية والهويات المتقاطعة، مع إعطاء الأولوية لمنظمات المجتمع المدني النسائية والفئات المهمشة الأكثر تأثرًا بسياسةٍ أو برنامجٍ ما. وأصحاب المصلحة هؤلاء مجهزون تجهيزا أفضل لتحديد شكل النجاح ووسائل قياسه، بالإضافة إلى تحديد طبيعة وشروط مشاركتهم في مبادرات منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك تحديد ما إذا كان إطار منع ومكافحة التطرف العنيف هو الأنسب في كل ظرف من الظروف.

5. **الشمولية تعني أكثر من مجرد "إقامة شبكة واسعة"**. فهي تعني السعي بنشاط لإزالة العراقيل التي تعترض المشاركة أيضا. ومستوى شمولية التدخلات رهن بمستوى الوصول إليها. وتختلف مشاركة وقيادة الفتيان والرجال والفتيات والنساء والأشخاص من مختلف الهويات النوعية اختلافًا كبيرًا، اعتمادا على وقت ومكان عقد الأنشطة والاجتماعات والمشاورات. فعلى سبيل المثال، تعد الاعتبارات المتعلقة بالسلامة الجسدية للمشاركين، والوصول إلى وسائل النقل، واحتياجات رعاية الأطفال والتكاليف المرتبطة بها حاسمة لضمان قدرة الأفراد على المشاركة في أنشطة المشاريع. وفي الظروف التي يحتاج فيها المشاركون إلى التغيّب أو التأخّر عن العمل للانضمام إلى اجتماع أو نشاط من أنشطة المشروع، ينبغي للمنظمين النظر في تقديم مساهمات وتعويضات عن المشاركة.

6. **تعويض الخبراء المحليين وخبراء المجتمع المدني**. في العديد من البلدان، يتم التقليل من قيمة عمل المرأة وخبرتها في جميع المجالات، بما في ذلك في الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وهذا الاتجاه أكثر حدة بين النساء ذوات الهويات المتقاطعة. ويشجع هذا التفاوت على تهيئة بيئة يُتوقع فيها من المرأة، أكثر من الرجل، أن تتحدث وتكتب دون تعويضات من أجل إرساء المصداقية في ميدانها والحفاظ عليها. وعندما تُدعى النساء والرجال والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة للمشاركة في أنشطة ما بصفة متحدثين خبراء أو أعضاء في لجنة من اللجان أو لكتابة إسهامات خطية وتقديم المشورة حولها، فيلزم تعويضهم على قدم المساواة.

8 ستكون التزامات حقوق الإنسان الإضافية مهمة أيضًا لوضع وتقييم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف، بما فيها السياسات والبرامج المتعلقة بالخصوصية وحرية الدين وحرية تكوين الجمعيات. وعلى سبيل المثال، تنطبق حرية تكوين الجمعيات بصورة خاصة لضمان مراعاة سياسات منع ومكافحة التطرف العنيف للعوامل النوعية الفريدة التي تنظم وضع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يروجون للمساواة النوعية، وكذلك لضمان عدم مساهمة سياسات منع ومكافحة التطرف العنيف في تقليص حيز دعاة المساواة النوعية، بمن فيهم المدافعون عن حقوق المرأة.

9 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حساسية النزاعات: تجارب من ممارسات التنمية المحلية والمجتمعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار، أيلول/سبتمبر2017، https://www.mm.undp.org/content/dam/myanmar/docs/Publications/PovRedu/UNDP_MM_Conflict_Sensitivity_Experiences_In_Local_and_Community_Development_ENG_web.pdf.

يحدد هذا الفصل سلسلة من المبادئ التوجيهية والأطر القانونية والسياساتية التي تستند إليها والتي ينبغي أن تسترشد بها سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية لاعتبارات المنظور النوعي. ويؤدي اعتماد هذه المبادئ التوجيهية إلى وضع سياسات وبرامج أكثر فعالية لمنع ومكافحة التطرف العنيف من خلال مراعاة التجارب والحقائق التي يعيشها الأفراد والامتثال للقانون الدولي. ومن المهم جدا أن توجه مبادئ عدم التمييز والمساواة جميع سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. كما ينبغي مراعاة الاتجاهات الحالية، بما في ذلك تقلص الحيز المدني، لاسيما لدى المجموعات التي تقودها النساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة، عند تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف.

وإذا كان النظام الأبوي وكره النساء يتجليان في صور مختلفة عبر السياقات المتعددة، فإنهما جزء لا يتجزأ من المعايير والهياكل والعلاقات الاجتماعية لجميع المجتمعات تقريبا. وقد يقاوم أصحاب المصلحة الجهود المبذولة لتحقيق الإنصاف النوعي وإدراج الاعتبارات النوعية في تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف. كما قد تكون ثمة مصالح قوية في إدامة هياكل القمع والتمييز القائمين على المنظور النوعي. كما أن قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في المجتمع والحكومة مقيدة بشدة في العديد من المجتمعات بموجب القانون أو البنية أو الممارسة. وأصبح التحكم في جسد المرأة مُنطلقا لتدويل المعتقدات المتطرفة لدى النساء في سياقات ومجتمعات متنوعة. وفي بعض المجتمعات الدينية الأبوية، فإن التحكم في جسد المرأة، من قبيل قواعد اللباس الصارمة وفقدان الخيارات الإنجابية، يُستخدم للحد من دور المرأة وإتاحة الفرصة للأفكار المتطرفة للتغلغل في كل جانب من جوانب حياة النساء. وتُجرّم بعض الدول وجود أشخاص من هويات نوعية متنوعة وغير ثنائية ومغايري الهوية الجنسية وذوي الميول الجنسية المتنوعة، وهم مستهدفون على نحو غير متناسب بالعنف مع الإفلات من العقاب بغض النظر عن وضعهم القانوني. كما أن النساء والأشخاص من مختلف الهويات النوعية مستهدفون في جميع أنحاء العالم وعلى نحو غير متناسب بالعنف الجنسي والمنزلي والعنف والتمييز في مكان العمل[6].كما أن تدني نسب الإبلاغ عن الجرائم، بما فيها جرائم العنف الجنسي والعنف النوعي يلقى قبولًا مجتمعيًا، وغالبًا ما تواجه الضحايا العار والوصم. ونظرًا لأن التمييز النوعي هيكلي ومنهجي، فقد يكون لدى النساء والرجال والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة تجارب مختلفة إلى حد كبير في العمل مع مجموعة واسعة من مقدمي الخدمات العامة والشركات الخاصة، بما في ذلك الشركاء المؤسسيون في تدخلات السلام والأمن، مثل الشرطة والقضاء والسجون.

وينبغي أن تستند جميع سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك تصميمها ورصدها وتقييمها، إلى نهج قائم على الحقوق. وسواء كانت تلك التدخلات بحثية أو سياساتية أو برامجية، فيلزم أن ترتكز جميعها على حماية الحقوق وتعزيزها، لاسيما في سياق مكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف. وهذا يعني الالتزام بمجموعة من المعايير الأخلاقية القوية والشفافة والمعلنة بوضوح لضمان أن تكون المشاركة مبنية على موافقة المشاركين المستنيرة وأن تُتخَذ التدابير الكفيلة بحماية هويتهم وسريتهم. والنُّهج القائمة على الحقوق:

- تمتثل للالتزامات الدولية للبلدان في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم التمييز والمساواة وحرية الدين وحقوق الخصوصية وحرية التعبير وتكوين الجمعيات؛
- تجعل احترام حقوق الإنسان وسيلة وغاية لتدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف من أجل معالجة أوجه عدم المساواة والظلم التي تحرك التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛
- تركز على التقاطع بين السلطة والقانون حيث يكون العنف الهيكلي والقمع أكثر وضوحًا؛
- تركّز العوامل الكامنة التي تدفع إلى اللامساواة والتهميش والقمع ضد مجموعات مختلفة من النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة، والتي تؤدي بدورها إلى المزيد من العنف والنزاع؛
- ترصد جميع السياسات والممارسات الحكومية في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف لمعرفة آثارها السلبية المحتملة على المنظور النوعي واحترام حقوق الإنسان؛
- تعيد تحديد علاقات أصحاب المصلحة من أجل الاعتراف بالقدرة الأساسية للأفراد والمجتمعات على التصرف.

وتشكل المبادئ التوجيهية التالية، التي تستند إلى النهج القائمة على الحقوق المذكورة أعلاه، الأساس لوضع البرامج والسياسات المراعية للمنظور النوعي.

1. **ينبغي أن توجه مبادئ عدم التمييز والمساواة جميع سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف.** ويُعد عدم التمييز والمساواة عنصرين أساسيين في الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان. وترِد هذه العناصر في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية وقد أُكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات "دون تمييز من أي نوع، كالتمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي من الأسس الأخرى"[7].وتمثل مركزية المساواة وعدم التمييز الحماية الدائمة للحقوق بغض النظر عن الظروف المنطبقة. وتحتفظ هذه المبادئ بسلسلة

6 يصف تقرير الأمم المتحدة لعام 2019 الصادر عن الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والجنساني كيف يمكن للعنف والتمييز أن يؤثر على تعليم الأفراد وتوظيفهم وصحتهم وإسكانهم وإمكانية وصولهم إلى السلع والأماكن العامة. الجمعية العامة للأمم المتحدة، "الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والجنساني: مذكرة من الأمين العام،" 17 ، A/74/181 يوليو 2019.

7 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 10 ،A/RES/217(III) ديسمبر 1948، المادة 2 (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 16 ديسمبر 1966، 999 U.N.T.S. 14668؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 19 ديسمبر 1966، 993 U.N.T.S. 3.

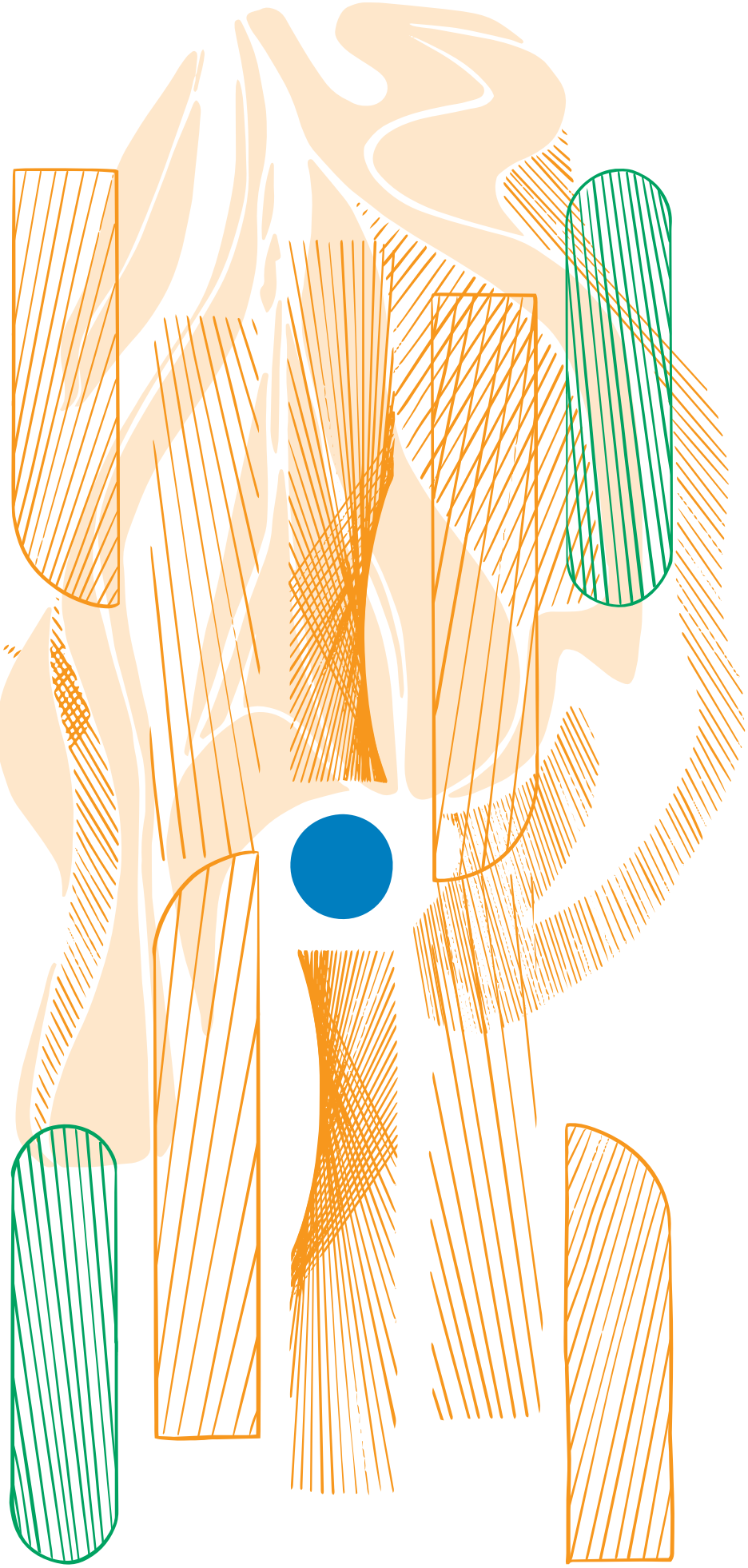

الفصل الثاني: اعتبارات المنظور النوعي في بحوث منع ومكافحة التطرف العنيف

هدف الفصل

لا تزال قاعدة الأدلة المتعلقة بالمنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف محدودة، لاسيما فيما يتعلق بفهم الحواجز الهيكلية والثقافية أمام مشاركة النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة في قطاع الأمن وعمليات صنع القرار في العديد من البلدان، وفيما يتعلق بالمخاطر السياقية على سلامتهم وتمتعهم بحقوق الإنسان عند المشاركة في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. ويستكشف هذا الفصل بعض هذه التحديات ويولي اهتماما خاصا لـ(1) الاعتبارات الأخلاقية في البحوث وجمع البيانات، و(2) أهمية التحليل النوعي في منع ومكافحة التطرف العنيف، و(3) استخدام هذا التحليل لتحديد التحيزات والقوالب النمطية النوعية التي تنعكس في بحوث منع ومكافحة التطرف العنيف الحالية، مما يحد من مصداقية قاعدة الأدلة الخاصة بها.

نقاط الفصل الأساسية

- الاعتبارات الأخلاقية في البحوث وجمع البيانات.
- تحديد التحيزات والقوالب النمطية النوعية وتأثيرها على البحوث الحالية المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف.
- اختبار التحيز الضمني.

الممارسات الجيدة ذات الصلة الواردة في وثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف والإضافة الملحقة بها

الممارسة الجيدة 2: التأكد من أن جهود مكافحة التطرف العنيف تجابه تورط النساء والفتيات في التطرف العنيف، بما يشمل تحديد الديناميات الجنسانية التي لها دور في التحول إلى التطرف المفضي إلى الإرهاب ومنع هذا التحول لدى النساء والفتيات.

الممارسة الجيدة 8: بناء واستخدام نهج قائمة على الأدلة لتحديد ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب.

الممارسة الجيدة 2 (الإضافة الملحقة): بناء قاعدة أدلة قوية معنية بالنوع الاجتماعي والتطرف العنيف، بما في ذلك الجوانب النوعية لتحول الرجال والنساء والفتيان والفتيات إلى التطرف المؤدي إلى التطرف العنيف والإرهاب.

ستتيح السياسات والبرامج المسترشدة بالتجربة المحلية وجهود جمع البيانات الموثوقة وضع تقييمات دقيقة وسياقية للوقائع المحلية. وغالبا ما تكون سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف التي تستند إلى إسهامات جميع أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا بالتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب أنجع لأنها تراعي الاحتياجات والقدرات والتحديات الفعلية لجميع الأفراد، وستكون قادرة على معالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وتتيح المرحلة المكرسة للبحث قبل تنفيذ سياسة أو برنامج منع ومكافحة التطرف العنيف للممارسين وواضعي السياسات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي، الإلمام بالسياق وضمان وضع البرامج والسياسات بطريقة تعكس الممارسات الجيدة وتراعي التدخلات الجارية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وفضلا عن ذلك، تُعد البحوث الاستقرائية للتحقيق في الروايات المختلفة لتجنيد الرجال والنساء والفتيات والفتيان ومجموعة متنوعة من الهويات النوعية بالغة الأهمية لتوفير جهود المنع الأكثر قابلية للتطبيق لمكافحة عمليات التجنيد القائمة على اعتبارات المنظور النوعي التي تنفذها الجماعات المتطرفة العنيفة.

1.2. التحليل النوعي في برامج وسياسات منع ومكافحة التطرف العنيف

التحليل النوعي هو فحص نقدي لكيفية تفاعل المنظور النوعي والهوية والسلطة كجزء من البيئة التشغيلية. وعلى سبيل المثال، تؤثر الاختلافات في المعايير النوعية والأنشطة والاحتياجات والفرص والحقوق والاستحقاقات على الرجال والنساء والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة في حالات أو سياقات معينة. ويبحث التحليل النوعي العلاقات بين الأشخاص من أجناس مختلفة، ومدى وصولهم إلى الموارد وتحكمهم فيها، والقيود التي يواجهونها فيما بينهم وفيما يتعلق بهوياتهم المتقاطعة. وينبغي دمج التحليل النوعي في جميع التقييمات وتحليلات الأوضاع لضمان أن البرامج والسياسات لا تُفاقم الظلم واللامساواة القائمين على المنظور النوعي، وحيثما يكون ذلك ممكنًا، تشجيع المزيد من المساواة والعدالة في العلاقات النوعية.[10]

وثمة العديد من الأطر والنماذج لإجراء التحليلات النوعية التي يمكن تكييفها بناءً على طبيعة البرنامج أو السياسة (الخانة 2.1).

10 انظر مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التحليل النوعي"، مسرد مصطلحات المساواة النوعية، بدون تاريخ https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=36&mode=letter&hook=G&sortkey=&sortorder= اطُلع عليه في 17 أكتوبر 2021

الخانة 1.2. اطر التحليل النوعي

أداة التحليل القائم على النوع+ (GBA+) - كندا

أداة GBA+ هي عملية تحليلية وضعتها حكومة كندا وتوفر طريقة صارمة لتقييم أوجه عدم المساواة المنتظمة فضلاً عن كونها وسيلة لتقييم الطريقة التي تختبر بها مجموعات متنوعة من النساء والرجال والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة السياسات والبرامج والمبادرات. وعلامة "+" في GBA+ تعترف بأن GBA+ لا تتعلق فقط بالاختلافات على أساس الجنس والنوع. فلجميع الناس خصائص متعددة تتقاطع في هوياتهم وتسهم فيها. وتراعي أداة GBA+ العديد من عوامل الهوية الأخرى، مثل العرق والإثنية والدين والعمر والإعاقة العقلية أو الجسدية وكيف يؤثر التفاعل بين هذه العوامل على الطريقة التي قد يختبر بها الأفراد السياسات والمبادرات الحكومية.أ وعلى سبيل المثال، يُدرج المركز الكندي للمشاركة المجتمعية ومنع العنف أداة GBA+ من خلال جعلها معيارًا لجميع طلبات الدعم التمويلي للمبادرات التي تهدف إلى منع التطرف المفضي إلى العنف في كندا.

وفيما يلي تمثيلين بيانيين للهويات المتقاطعة وتلخيص للخطوات المختلفة في التحليل القائم على النوع (GBA+).

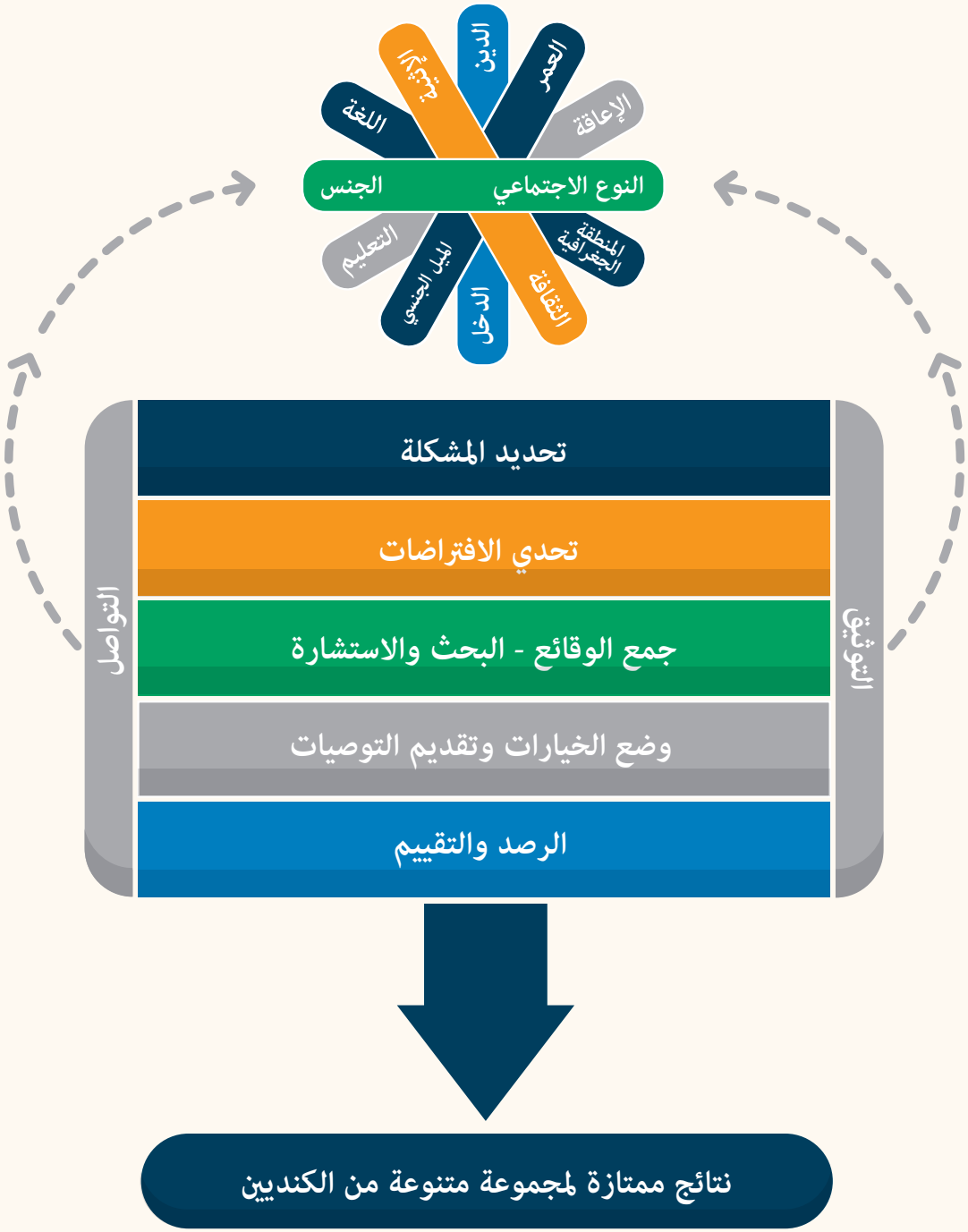

المصادر: حكومة كندا، "نهج الحكومة الكندية للتحليل القائم على النوع+"، 14 نيسان/أبريل 2021، https://women-gender-equality.canada.ca/en/gender-based-analysis-plus/government-approach.html؛ حكومة كندا، "مقدمة إلى GBA+"، نيسان/أبريل 2021، https://women-gender-equality.canada.ca/gbaplus-course-cours-acsplus/eng/mod03/mod03_03_02.html

أداة NAPRI لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

يُعَدّ إطار NAPRI (إطار الاحتياجات والوصول والمشاركة والموارد والتأثير) الذي وضعه مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أداة تحليل نوعي للفاعلين العاملين في قطاع الأمن والعدالة أو معه. وتحث أداة NAPRI المستخدِم على طرح أسئلة محددة عبر أبعاد مختلفة لسياق معين. ويمكن أن تساعد هذه الأداة المستخِدم في تحليل سياق أو فكرة مشروع أو سياسة أو تشريع أو أي إجراء أو تدخل آخر باستخدام ما لا يزيد عن البحث المكتبي أو التفكير. وفي الكفة الأخرى من الميزان، يمكن استخدام هذه الأداة إطارًا لتحليل نوعي مكثف وتشاركي باستخدام مجموعة متنوعة من طرق جمع البيانات.

وعند استخدام أداة NAPRI، يمكن بسهولة تجاهل تحديد الافتراضات المتخذة التي تكون أدلتها ضعيفة، مما قد يشكل تحديات في وقت لاحق. وعند توثيق الردود على الأسئلة، ينبغي على المستخدمين ملاحظة ما هي الافتراضات التي ينبغي التحقق منها من خلال المزيد من جمع البيانات. وعلى غرار جميع أدوات التحليل النوعي، ينبغي استعراض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها باستخدام أداة NAPRI وتحديثها باستمرار طوال دورة المشروع[b].

وفيما يلي توضيح لأبعاد أداة NAPRI.

المصدر: لورين أندايا سيرانو، "إدراج النوع في تصميم ورصد المشاريع في قطاع الأمن والعدالة"، مجموعة أدوات النوع والأمن، العدد 15، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مكتب المؤسسات الدمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019، الصفحة 1، المبيان 3، https://dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/GSToolkit_Tool-15%20EN%20FINAL_0.pdf.

[a] حكومة كندا، "ما هي أداة GBA+"، 14 نيسان/أبريل 2021، https://women-gender-equality.canada.ca/en/gender-based-analysis-plus/what-gender-based-analysis-plus.html.

[b] لورين أندايا سيرانو، "إدراج النوع في تصميم ورصد المشاريع في قطاع الأمن والعدالة"، مجموعة أدوات النوع والأمن، العدد 15، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مكتب المؤسسات الدمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019، الصفحتان 12 و13، https://dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/GSToolkit_Tool-15%20EN%20FINAL_0.pdf

وانطلاقا من مختلف أطر التحليل النوعي، بالإمكان استخلاص العديد من المبادئ الأساسية التي يلزم أن توجه هذا النهج.

1. **ينبغي أن يأخذ التحليل النوعي في الاعتبار الهويات المتقاطعة وكيف تؤثر هذه الهويات على السلطة والوصول والمجتمع**. وكما ذُكر سابقًا في هذا الفصل، ينبغي لتبني وتعميم اعتبارات المنظور النوعي في السياسات والبرامج والتحليلات التي تستند إليها ألا تفترض أن النساء والرجال والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة قادرون على ممارسة حقوقهم على نحو مماثل، أو مواجهة عقبات مماثلة، أو الوصول إلى درجات وأشكال مماثلة من السلطة في المجتمع. وينبغي فهم التجربة التي عاشها الناس من منظور هويتهم النوعية، إلى جانب الهويات المتقاطعة الأخرى مثل العرق والطبقة الاجتماعية والعمر والإعاقة والميل الجنسي والإثنية والجنسية والهوية الدينية. وقد يختلف وصول مجموعة ما إلى الموارد والسلطة والحقوق والأمن اختلافًا كبيرًا استنادًا إلى هويتها الجنسية جنبًا إلى جنب مع واحدة أو أكثر من الهويات المتقاطعة. والتحليل النوعي ليس مقارنة ثنائية للعوامل التي تؤثر على الرجال والنساء، بل هو فحص للسلطة والاحتياجات والتجارب والتحديات والعوامل الأخرى التي تؤثر على مجموعات مختلفة من النساء والرجال والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة. لذلك من الضروري تأطير أسئلة البحث باستخدام منظورات متقاطعة.

الهويات المتقاطعة: غالبًا ما تكون الأعراف والأدوار والتوقعات الاجتماعية التي يراها المجتمع مناسبة أو مرغوبة هي الأكثر مقاومة للتغيير. ويسعى نهج الهويات المتقاطعة إلى تحقيق فهمٍ أفضلٍ لكيفية تأثير هويات المرء المتعددة على نفوذه وسلطته في أي موقف معين، وبالتالي كيف أن المجتمع يعالج شكاواه أو لا يعالجها. ومن خلال السعي إلى فهم ديناميات السلطة، يمكن أن يساعد هذا النهج في تحدي المعايير المجتمعية التي تسبب اللامساواة أو تديمها، وبخاصة اللامساواة النوعية[11].ويكشف النهج المتقاطع الرامي لإظهار تجارب تدابير مكافحة الإرهاب كيف تتقاطع تجارب التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان وتتفاقم على النحو الذي تحدده الهويات الاجتماعية الأخرى، بما فيها العرق والإثنية والدين والسلطة والعمر والنشاط الجنسي[12].

11 كاثلين كويهناست ودانييل روبرتسون، "الإطار والنظرية الشاملان للمنظور النوعي"، معهد الولايات المتحدة للسلام، 2018، الصفحة 14، https://www.usip.org/sites/default/files/2018-08/gender-inclusive-framework-and-theory-guide.pdf

12 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تأثير سياسات وممارسات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف (العنيف) على حقوق النساء والفتيات والأسرة: تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فيونوالا ني أولان، 22 ،A/HRC/46/36 كانون الأول/يناير 2021.

مقارنة ثنائية

ما هي التحديات التي تواجهها النساء في الترشح للمناصب السياسية؟

كيف تختلف معدلات حبس الشباب عن الشابات؟

ما هي العوامل التي تقوّض رغبة النساء في التفاعل مع الشرطة؟

تحليل تقاطعي

كيف تختلف تحديات الترشح للمناصب السياسية عبر مجموعات مختلفة من النساء؟

كيف تختلف معدلات حبس الشبان والشابات البيض والشبان والشابات الملونين؟

كيف تختلف العوامل التي تقوض الرغبة في التعامل مع الشرطة عبر مجموعات مختلفة من النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة؟

ستساعد مراعاة العوامل التي تؤثر على الأشخاص بناءً على هويتهم النوعية والهويات المتقاطعة الأخرى في ضمان صوغ البرامج والسياسات من منظور الأشخاص الأكثر تأثرًا بها. وهي مصممة أيضا لتحقيق نتائج منصفة لمجموعات مختلفة من الناس والإسهام على نحو أنجع في التخفيف من هياكل وأنظمة القمع وتجنب تقويتها.

2. **استخدام أساليب تشاركية وشاملة يسهل الوصول إليها.** ويعتمد التحليل النوعي القوي على خبرة وتجارب مختلف الرجال والنساء والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة في قيادة مثل هذه البحوث والمشاركة فيها. وينبغي أن يعكس هذا التحليل أصوات الفئات والأفراد المهمشين الأكثر عرضة لأي آثار سلبية للتدخلات السياساتية والبرامجية. كما ينبغي إيصال جميع الأنشطة البحثية والمخرجات المكتوبة بلغة لا لبس فيها، مع تجنب الاعتماد على المصطلحات الأكاديمية والسياساتية. ويلزم إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر الحواجز اللغوية، بغض النظر عن جوانب الهوية الأخرى التي قد تؤثر على إمكانية الوصول. وقدرة مزودي المعلومات البحثية والمجموعات المستفيدة على الوصول بسهولة إلى المخرجات المكتوبة واستيعابها تساعد في ضمان مساءلة أصحاب المصلحة والشركاء التنفيذين.

3. **ينبغي أن تحقق التحليلات النوعية في علاقات السلطة بين الأنواع في المجتمع والمؤسسة والمنظمة.** وغالبًا ما يخفق الاقتصاد السياسي والتحليلات المؤسسية لواضعي السياسات ومنفذي البرامج في مجال مكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف في احتساب علاقات السلطة بين المجموعات على أساس الاختلافات واللامساواة النوعية والهويات المتقاطعة الأخرى. وقد يكون هناك افتراض بأن جميع فئات الناس أو حتى معظمهم لديهم عمومًا فرص متساوية بقدر كاف للوصول إلى السلع والخدمات، وأن المؤسسات الحكومية هي محكِّم محايد للعدالة وحامٍ للحقوق والحريات، وأن المؤسسات الأمنية تصون القانون وتحمي السلامة العامة. ويجادل الخبراء بأن هذا الاتجاه يشير إلى سوء فهم أساسي للطريقة التي يعمل بها العالم والمجتمع [ ] – فالحقوق الديمقراطية، والقانون والنظام، والسلطة القضائية والشرطة المحايدين، والإجراءات القانونية الواجبة والوصول إلى سبل الانتصاف، وحقوق تكوين الجمعيات، والحريات المدنية، والإعلام المستقل، وما إلى ذلك، موجودة حتمًا وتحيط بعمليات التغيير ضمن شبكة أمان أكبر. وفي الواقع، لا يمكن افتراض وجود إلا القليل من هذه الظروف التي تسعى فيها فئات المهمشين والمضطهدين إلى إحداث تغيير أساسي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية[13].

4. **ينبغي إتاحة نُهُج التحليل النوعي، وعند الاقتضاء، نتائجه على نطاق واسع.** وهذا الأمر يتيح نمو قاعدة الأدلة والتعلّم المستمر والتحسين المتواصل بدلاً من البدء من نقطة الصفر.

13 سريلاثا باتليوالا وألكسندرا بيتمان، "رصد التغيير في واقع المرأة: نظرة عامة نقدية على أطر ونُهج الرصد والتقييم الحالية"، جمعية حقوق المرأة في التنمية، 2010، الصفحة 12، https://www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/capturing_change_in_womens_realities.pdf

2.2. جمع البيانات والوصول إليها

تجعل أوجه عدم الاتساق في جمع البيانات المصنفة حسب النوع من الصعب إجراء تقييم دقيق لجوانب موضوع من المواضيع ذات الأهمية، مثل عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب[14] (العائدون والمنتقلون من منطقة النزاع) والأسر المرافقة لهم. وقد تشمل أوجه عدم الاتساق هذه مسألة ما إذا كانت دولة ما تجمع بيانات مصنفة حسب النوع، وأي نوع من المعلومات تجمعها، وكيف تستخدمها وتبلغ عنها. وعلاوة على منظور النوع، هناك عدة فئات مهمة من التصنيف.

- العمر
- دخل الأسرة
- الإعاقة
- اللغة
- الأصل الجغرافي
- العرق
- الإثنية
- الدين
- احتياجات الصحة البدنية والعقلية
- المستوى التعليمي
- الحالة الاجتماعية

ولضمان حماية المشاركين في البحث وبياناتهم بالكامل أثناء الدراسة وبعدها، ينبغي على الباحثين الإلمام بالقوانين والبروتوكولات المتعلقة باستخدام العينات البشرية والخصوصية وحماية البيانات[15]. وعلى فريق البحث وموظفي البرنامج النظر في كيفية تخزين البيانات وحمايتها، وكذلك كيفية جمع البيانات، بما في ذلك أي تحيزات أو تأثيرات قد تكون لدى المستجوِب حول عملية جمع البيانات. كما ينبغي على الباحثين الاعتراف بتحيزاتهم والحد منها عند تحليل البيانات وتقديم أي نتائج بحثية. وأخيرًا، ينبغي على فرق البحث النظر في جعل بياناتها ووثائقها الختامية في متناول الجمهور، بعد حجب جميع المعلومات المحدِّدة للهوية أو إزالتها لحماية العينات البشرية. وحيثما يمكن ذلك، ينبغي ترجمة البحوث إلى لغات متعددة لإتاحة الوصول إليها وضمان شفافيتها على نطاق واسع.

1.2.2. أنواع البيانات المختلفة التي ينبغي النظر فيها

تشمل طرق البحث المناسبة استخدام استعراض المؤلفات وتحليل البيانات الثانوية والاستطلاعات والمقابلات والدراسات الميدانية. ويفضي استخدام كل من أساليب جمع البيانات الكمية والنوعية في الغالب إلى نتائج ومجموعات بيانات أكثر اكتمالًا وثراءً. وقد يتيح البحث الكمي نظرة معمقة على موضوع ذي أهمية من خلال توفير البيانات، مثل عدد الأشخاص الذين سافروا للانضمام إلى مجموعة متطرفة عنيفة أو عدد الأشخاص الذين عادوا إلى بلدهم الأصلي. ويوفر البحث النوعي رؤى تستند إلى بيانات غير مقيسة لتقييم مشكلة ما وتحليلها. وفي كثير من الأحيان، يُجرى هذا النوع من البحوث من خلال المقابلات أو الاستطلاعات أو المناقشات الجماعية أو من خلال الملاحظة أو فحص المواد المكتوبة، بما فيها الوثائق والرسائل المتوفرة على الإنترنت. ويُعد تثليث البيانات، أو استخدام طرق أو مصادر بيانات متعددة، مهمًا بوجه خاص للتحقق من النتائج وخلق فهم أشمل.

ويمكن أن يؤدي التركيز المفرط على البيانات الكمية إلى استنتاجات أو نتائج لا تمثل بقدر كافٍ تجارب الفرد وقد لا تعكس بدقة التحديات والدروس المستفادة. وعند محاولة إظهار التحولات على نطاق أوسع وعلى المدى الطويل، مثل تغير المعايير النوعية داخل المجتمع المحلي أو المجتمع الأوسع، فإن البيانات الكمية (مثل زيادة التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية في قطاع الأمن) قد لا تعكس بدقة التغييرات الأدق التي تحدث في مؤسسات قطاع الأمن أو المجتمع الأوسع لأن هذه التغيرات غالبًا ما تحدث على مدى فترة أطول. وجمع البيانات الطولية الكمية أو النوعية من أجل قياس التأثيرات طويلة الأجل لسياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف يميل إلى أن يكون عمَلا صعبًا، خاصة إذا كانت للسياسة أو البرنامج دورة حياة قصيرة، أو كان هناك نقص في التمويل أو في الإرادة لمواصلة جمع البيانات وتحليلها، أو أنه لا يمكن تحديد مكان المستطلَعين على نحو متكرر بعد بضع سنوات أو حتى بضعة أشهر من بدء السياسة أو البرنامج.

14 وفقا لتوجيهات الأمم المتحدة، يُستخدم مصطلح "المقاتل الإرهابي الأجنبي" فقط فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرار 2178. وقد أثيرت وقد أثيرت مخاوف عديدة بشأن وصف الأفراد وأسرهم، على أساس الرابطة الأسرية، بأنهم مقاتلون إرهابيون أجانب. وتتعلق الصعوبات بالتنظيم الجنائي لنيات الأفراد وعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الإرهاب والنزاع المسلح، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على حماية حقوق الإنسان ونظام الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي. ولمزيد من المعلومات، راجع المسرد.

15 إذا لم يكن لدى الولاية القضائية بروتوكولات محددة تتعلق باستخدام الأشخاص في الأبحاث غير الطبية على البشر، فغالبًا ما تتضمن البروتوكولات الحالية للبحث الطبي إرشادات ومتطلبات قابلة للتطبيق على جميع الأبحاث التي تشمل أشخاصًا.

2.2.2. القوالب النمطية والافتراضات النوعية

بالرغم من أن القوالب النمطية والافتراضات تعتمد على السياقات الاجتماعية والثقافية، إلا أن أحد الافتراضات الدائمة هو أن المرأة ضحية وليست مرتكبة للعنف، بما فيه التطرف العنيف. وتُظهر الأدلة أن النساء مشاركات نشطات، ويضطلعن بأدوار مختلفة مثل التجنيد والاتصال والتأثير والتخطيط والتنفيذ. ومن شأن عدم الاعتراف بالنساء والفتيات بصفتهن أعضاء نشطين في الجماعات المتطرفة العنيفة ومشاركات في العنف أن يؤدي إلى الحد من نطاق وشمولية البحوث والاستجابات السياساتية المتعلقة بالتطرف العنيف ومنع ومكافحة التطرف العنيف. وبالمثل، ثمة ميل إلى افتراض أن جميع الرجال المتورطين في الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية ينضمون إليها طواعية. وإهمال النظر في الظروف التي ينضم فيها الرجال والفتيان إلى الجماعات المتطرفة العنيفة ويرتكبون فيها العنف قد يقصُر نتائج البحث وتحليلها على فهم ثنائي يتكون من الجاني والضحية.

ومن الافتراضات الأخرى المنتشرة على نطاق واسع أن المرأة لا تملك القدرة على التصرف ولديها تحكم محدود في مشاركتها في التطرف العنيف. ويؤثر هذا الافتراض بوجه خاص على الطريقة التي تنظر بها المجتمعات المحلية والنظام القانوني إلى النساء عندما يقطعن ارتباطهن بالتطرف العنيف. وإذا كان الافتراض بأن النساء هن فقط ضحية من ضحايا التطرف العنيف هو افتراض ضار، فإن تجاهل قدرتهن على التصرف ورغبتهن في الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة هو أمر ضار أيضًا.

وتؤثر القوالب النمطية النوعية أيضًا على دور المرأة في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. فالافتراض بأن النساء يوجدن في موقع أفضل لكشف علامات التطرف ضمن أدوارهن كأمهات هو افتراض دائمٌ عبر كامل المجتمع المعني بمنع ومكافحة التطرف العنيف. وقد يكون لهذه الصورة النمطية العديد من الآثار السلبية، بما في ذلك الفهم المعياري للأسرة والأدوار الأسرية، وإهمال إدراج العلاقات الأسرية الأخرى، والمبالغة في التركيز على العلاقة بين الأم والطفل، وعدم الاعتراف بأن الأم قد لا تكون بالضرورة مجهزة لأداء هذا الدور. كما تُديم هذه الصورة النمطية الفكرة القائلة بأن المرأة هي ربة البيت ومقدّم الرعاية الرئيسي، وهو ما يعزز المفاهيم النمطية عن الذكورة التي لا يمكن فيها للرجل أن يكون مصدر التنشئة والاعتدال في الحياة المنزلية.

3.2.2. التحيزات أثناء جمع البيانات

عند تصميم وتطوير سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف، من المهم أن يفكر المرء في تحيزاته وكيف لها أن تؤثر على مقصد ونتاج البرنامج أو السياسة. وغالبًا ما تكون التحيزات هي نتاج المعايير الاجتماعية التي يتعرض لها الأفراد وقد تؤدي إلى مواقف وقوالب نمطية لا واعية تُقحم تحيزات ضمنية في البحث. وبالإمكان الوصول إلى الأدوات، مثل أداة "Project Implicit" عبر شبكة الإنترنت، وهي أداة مهمة ليس فقط لإدراك التحيزات، بل أيضا لضمان أن الباحثين وواضعي السياسات ومنفذي البرامج يسعون للحد من تأثير هذه التحيزات على عملهم. غير أن الوعي بالتحيز وحده غير كاف. ومن الناحية المثالية، ينبغي دعم اختبارات التحيز أو متابعتها بالتدريب الذي يهدف إلى تعليم كيفية إدارة التحيز وتغيير السلوك المتحيز المحتمل[16].

وقد تؤثر التحيزات الضمنية على الطريقة التي يُنظر بها إلى أدوار الناس في التطرف العنيف وفي جهود منع ومكافحة التطرف العنيف، فضلًا عن التأثير في النهج المتبع في إجراء البحوث المتعلقة بالإرهاب والتطرف العنيف. ويركز جزء كبير من قاعدة الأدلة الحالية على مجموعات معينة من مرتكبي الإرهاب الذكور. وهذا التركيز لا يُغفل الأدوار المختلفة التي تؤديها المرأة في التطرف العنيف فحسب، بل يعزز أيضا القوالب النمطية التي تسهل على الجناة من النساء التهرب من الكشف عند تنفيذ الهجمات.

16 فرنشيسكا جينو وكاثرين كوفمان، "التدريب الفعال على التحيز اللاواعي"، هارفارد بزنس ريفيو، أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر 2021،
"Unconscious Bias Training That Works," Harvard Business Review"
https://hbr.org/2021/09/unconscious-bias-training-that-works
تيفاني ل. غرين وناو هغيوارا، "مشكلة التدريب على التحيز الضمني"، سيانتفيك امريكان، 28 آب/أغسطس 2020،
"The Problem With Implicit Bias Training," Scientific American"
.https://www.scientificamerican.com/article/the-problem-with-implicit-bias-training/

المورد: اختبار التحيز الضمني

"بروجيكت إمبليسيت" (Project Implicit) هو منظمة غير ربحية ومشروع تعاون دولي بين الباحثين المهتمين بالإدراك الاجتماعي الضمني - أي الأفكار والمشاعر خارج الوعي والسيطرة الواعية. وتهدف المنظمة إلى تثقيف الجمهور بشأن التحيزات الخفية وتوفير "مختبر افتراضي" لجمع البيانات.

ويطلب اختبار التحيز الضمني من المستخدمين الإبلاغ عن "مواقفهم أو معتقداتهم حول مواضيع [معينة]" ومعلوماتهم الشخصية قبل الإجابة على أسئلة الاختبار.[b] ويمكن للمشاركين اختيار مواضيع محددة لاختبار التحيز، تشمل نوع الجنس والمسار المهني والعرق والعمر والدين. وصُمم الاختبار لقياس قوة الارتباط بين المفاهيم ويتكون من خمسة أقسام تطلب من المشاركين فرز الكلمات والمفاهيم وتصنيفها في فئات مختلفة. وبالإمكان الاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذا الاختبار على موقع "بروجيكت إمبليسيت" في قسم التعليم.[c]

b "بروجيكت إمبليسيت"، "نبذة عنا"، بدون تاريخ، https://implicit.harvard.edu/implicit/aboutus.html (أُطلع عليه في 3 أكتوبر 2021).

c "بروجيكت إمبليسيت"، "معلومات أولية"، بدون تاريخ، https://implicit.harvard.edu/implicit/takeatest.html (اطُلع عليه في 3 أكتوبر 2021).

c "بروجيكت إمبليسيت"، "حول اختبار الارتباط الضمني (IAT)"، بدون تاريخ، https://implicit.harvard.edu/implicit/iatdetails.html (اطُلع عليه في 3 أكتوبر 2021).

4.2.2. الاعتبارات الأخلاقية في البحث وجمع البيانات

عند إجراء أي نوع من البحوث، من المهم الاسترشاد بالطرق الأخلاقية لجمع البيانات وتخزينها. وحين مناقشة أخلاقيات البحوث المتعلقة بتجارب النساء والفتيات في الجماعات المتطرفة العنيفة، من الضروري عدم الاقتصار على النظر في مصدر المعلومات، بل أيضًا في طرق جمع البيانات[17]. وتحدد الأجزاء أدناه المكونات الأساسية لعملية البحث الأخلاقية وتشير إلى كيفية ارتباط كل منها بالمنظور النوعي[18].

17 إشراك الفتيات والفتيان في البحث قد يتطلب توفير المزيد من الحماية واعتبارات إضافية. وينبغي على فرق البحث إجراء استفسارات حول ما إذا كانت هناك إرشادات أو لوائح أو قوانين إضافية يحتاجون إلى اتباعها إذا كانت أبحاثهم تتضمن عينات بشرية من الشباب أو المراهقين.

18 هذه ليست قائمة شاملة بالاعتبارات الأخلاقية. لمزيد من المعلومات حول إجراء البحوث والبرامج والسياسات بطريقة أخلاقية، انظر الملحق 2.

في نهج عدم الإضرار، "ينبغي اتخاذ كل تدبير ممكن لضمان عدم تعريض أي واحد من أصحاب المصلحة للخطر" أو زيادة مخاطر التعرض للضرر نتيجة مشاركته في مشروع أو دراسة ما. وهذه الأضرار قد تشمل الأضرار الجسدية والنفسية والاجتماعية. وعند اتباع نهج عدم الإضرار في البحوث والسياسات والبرامج المتعلقة بالمنظور النوعي، من المهم البحث فيما إذا كان البرنامج يديم أو يعزز المعايير أو الهياكل أو القوالب النمطية النوعية الضارة الموجودة.

- فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، المبادئ التوجيهية الأخلاقية، 2020، الصفحة 11, http://www.unevaluation.org/document/download/3625.

يُقصد بإغفال الهوية أن هوية المشاركين في البحث لن يُفصح عنها ويتعذر استخلاصها من مخرجات البحث. وتشمل هذه المخرجات المعلومات التي يمكن أن تحدد هوية الأفراد تحديدًا مباشرًا، مثل أسمائهم أو عناوينهم، أو تحديدًا غير مباشر. وفي بعض الدراسات، يتيح إغفال الهوية للمشاركين الكشف عن المعلومات التي قد لا يرغبون في أن تُنسب إليهم. كما أنها تحسّن المشاركة في الدراسات التي قد تمثل خطرًا كبيرًا على المشاركين من خلال توفير عنصر إضافي من الحماية لهم.

- مكتب البحوث بجامعة ميشيغان، "إرشادات أمن البيانات"، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، https://research-compliance.umich.edu/data-security-guidelines.

يُقصد بالسرية قدرة المشارك على توفير المعلومات مع معرفته بأنها ستُحمى وتُستخدم فقط للأغراض التي حددها الباحث. ولا يُفصح عن أي بيانات تُجمع من المشاركين في الدراسة إلا طبقًا لموافقة المشارك المستنيرة ووفقًا للتدابير المناسبة لحماية هوية المشارك. كما أن حماية البيانات جزء أساسي من السرية. وينبغي على الباحثين اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان تخزين البيانات بطريقة آمنة وحصر إمكانية الوصول إليها بمن يعمل في المشروع. ومن المهم جدًا حماية بيانات المشاركين، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بهويتهم النوعية، لأن ذلك قد يعرّضهم على نحو متزايد لكشف هويتهم النوعية للعلن.

- فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، المبادئ التوجيهية الأخلاقية للتقييم، الصفحة 22

الموافقة المستنيرة أو الموافقة مع العلم هي الإجراء الذي يتم من خلاله إبلاغ المشاركين بغرض الدراسة البحثية وطبيعتها والأضرار المحتملة، وينبغي أن تتضمن المعلومات ذات الصلة بحماية البيانات والسرية. وترتبط الموافقة المستنيرة ارتباطًا مباشرًا بكرامة المشارك وسلطته. وعلى الباحث أن يوضح أن المواضيع التي تتناولها الدراسة قد يصعب مناقشتها وأن للمشارك أن يختار عدم الرد على أي سؤال لا يرتاح له وإنهاء مشاركته في أي وقت. ويُتوقع من فريق البحث أن يفكر بتمعن في مواضيع مثل النوع (الاجتماعي)، بما في ذلك الحاجة إلى أن يفصح المشاركون عن المعلومات وأهميتها لفريق البحث. وعلى الباحث أيضا تقديم معلومات حول طريقة الاتصال بفريق البحث ومكان الحصول على الدعم في حال وجود مخاوف ما. وينبغي أن يكون الباحثون مستعدين دائمًا لتلبية أي احتياجات متعلقة بالوصول.

- شركاء من أجل المنع، "المبادئ التوجيهية المتعلقة بأخلاقيات وأمن البحوث القائمة على العنف النوعي"، بدون تاريخ،ص 3 و4.

http://www.partners4prevention.org/sites/default/files/ethical_and_safety_guidelines_for_research_with_men_final.pdf.

اعتبارات المنظور النوعي في بحوث منع ومكافحة التطرف العنيف

ينبغي، بالبناء على الاعتبارات الأخلاقية في البحوث وجمع البيانات الموضحة في هذا الفصل، أن تنعكس الاعتبارات النوعية في جميع الجهود البحثية المتعلقة بمنع ومكافحة التطرف العنيف. وثمة العديد من الأسئلة التي ينبغي مراعاتها عند إجراء البحوث.

5. هل يميز البحث بين النوع والجنس؟

(أ) لا ينبغي سؤال المشاركين عن جنسهم في معظم سياقات بحوث منع ومكافحة التطرف العنيف.

(ب) إذا كان وجود الأشخاص ذوي الهويات غير الثنائية ومغايري الهوية النوعية غير قانوني أو يشكل خطرًا عليهم، فينبغي أن تقتصر الخيارات على ذكر، وأنثى، وأفضّل عدم الإجابة.

(ج) في السياقات التي قد يوجد فيها علنًا أشخاص من أجناس غير ثنائية، ينبغي إعطاء الناس المرونة لتحديد هويتهم النوعية أو الامتناع عن هذا التحديد.

6. هل جمع وتبادل الهوية النوعية للمشاركين في البحث ضروريان للدراسة؟

(أ) لماذا تُجمع المعلومات حول النوع أو الجنس؟

(ب) التقيد دائمًا بمبدأ عدم الإضرار. هل سيؤدي الكشف عن الهويات النوعية على المستوى الفردي أو الجماعي إلى تعريض المشاركين للخطر؟

(ج) النوع (الاجتماعي) لا يوجد في فراغ. كيف ينبغي النظر في العوامل الأخرى وتقاطعها مع النوع؟

7. كيف ستُخزن هذه البيانات وتُحمى أثناء المشروع وعلى المدى الطويل؟

8. كيف سيؤثر البحث على اللامساواة النوعية أو الجوانب النوعية لجهود منع ومكافحة التطرف العنيف؟ What

9. ما هي تشكيلة فريق البحث، وكيف يؤثر ذلك على البحث وجمع البيانات؟

(أ) من المرجح أن يتيح فريق البحث ذو التشكيلة النوعية المتوازنة للمشاركين الوصول إلى عضو من أعضاء الفريق الذي يشعرون بالارتياح معه.

(ب) ينبغي أن تشمل الاعتبارات الأخرى لإنشاء فريق بحثي متنوع الحساسية والتنوع الثقافيين والمهارات اللغوية.

10. هل تلقّى فريق البحث تدريبًا على كيفية إجراء بحوث تراعي الحساسيات النوعية؟

11. هل لدى المشاركين جميع الوسائل والمعلومات اللازمة للإبلاغ عن الشواغل الأخلاقية والسلوك غير اللائق الصادر من قبل أحد الموظفين؟

12. هل تسترشد البحوث بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالخصوصية؟

3.2. البحوث حول الجوانب النوعية للتطرف والتجنيد للتطرف العنيف، ومنع ومكافحة التطرف العنيف، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

ربما يكون أحد أهم العوامل في تعزيز قاعدة الأدلة هو الاستثمار في بحوث منع ومكافحة التطرف العنيف التي تراعي الاعتبارات النوعية ودعم مشاركة مجموعة متنوعة من الباحثين وواضعي السياسات. وينبغي أن تستند جميع سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف إلى مرحلة بحثية مكرسة لجمع المعلومات ذات الصلة تحديدًا بالبرنامج أو السياسة اللذان يجري العمل على إعدادهما. ومن المستحيل جمع البيانات والأدلة ذات الصلة لتحليل طرق ارتباط الديناميات النوعية بجهود منع ومكافحة التطرف العنيف دون موارد وتمويل كافيين. وعند تصميم برنامج أو صوغ سياسة لمنع ومكافحة التطرف العنيف، ينبغي على منفذي البرنامج وواضعي السياسة النظر في الأسئلة أدناه.

الأسئلة	النقاط الرئيسية
هل كنت أتفاعل على قدم المساواة مع الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة طيلة فترة إجراء البحث؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فمن الممثَّل تمثيلاً ناقصًا في الدراسة، وكيف يمكنني تحسين تفاعلي معه؟	ينبغي لعمليات وضع السياسات والمشاريع أن تكون لها مرحلة بحثية مكرسة للتأكد من أن هذه السياسات والمشاريع تسترشد بالسياق ذي الصلة وتعالج القضايا والحساسيات الأكثر إلحاحا. وينبغي توفير الموارد والتمويل لإجراء البحوث اللازمة لمواصلة بناء قاعدة الأدلة.
كيف يمكنني إدراج المنظور النوعي أو التحليل النوعي في كل مرحلة من مراحل مشروعي أو عمليتي البحثية؟	عند إجراء البحث، ينبغي استعراض مرحلة جمع البيانات أو المعلومات بأكملها للتأكد من أن العملية أخلاقية وتشمل ضمانات لحماية معلومات المشاركين.
هل يتأثر سؤالي البحثي ومنهجية المشروع ونظرية التغيير بالقوالب النمطية النوعية أو افتراضاتي النوعية؟ وكيف يسعني التخفيف من تأثير هذه القوالب النمطية؟	ينبغي التأكد من أن التحليل النوعي الذي تجريه يراعي تجارب الهويات النوعية المختلفة. وينبغي تجنب استخدام الرجال على أنهم الأصل وعدم تقييم جميع التجارب الأخرى وفق تجارب الرجال.
هل يراعي تحليلي عوامل الهوية المختلفة التي أثرت على تجربة شخص ما مع برامج التطرف العنيف أو برامج منع ومكافحة التطرف العنيف؟ وقد تشمل هذه العوامل العرق والإثنية والوضع الاجتماعي-الاقتصادي والعمر.	الطلب من الباحثين ومنفذي البرامج وواضعي السياسات تقييم تحيزاتهم الضمنية في بداية كل مشروع. وسيساعد هذا في منع الاعتماد على القوالب النمطية والافتراضات عند تصميم وتنفيذ مشروع أو دراسة ما. وينبغي التأكد من أن فرق البحث والبرامج والسياسات تعكس عوامل الهوية المتنوعة، بما فيها الجنس والعرق والسن والإثنية.

الموارد: ما تقوله النساء: التقاطع بين كره النساء والتطرف العنيف

في بحثها، تتناول سعيدة رواس الاهتمام المتزايد بالتقاطع بين كره النساء والتطرف العنيف. وفي "ما تقوله النساء" (What Women Say)، تقدم ثلاث دراسات حالات إفرادية اختيرت من مجموعة من 36 مقابلة مع رجال ونساء في الولايات المتحدة لديهم خبرة مباشرة مع حركات تفوّق العرق الأبيض المتطرفة العنيفة[a]. وتسلّط الدراسات البحثية النوعية مثل هذه الدراسة الضوء على الدوافع الشخصية وراء انجرار فرد ما إلى نزعة تفوّق العرق الأبيض. .

وأصبح كره النساء والتطرف العنيف موضوعين مثيرين للاهتمام في الخطاب الذي يدور حول التطرف العنيف، غير أن هناك بحوثًا محدودة حول طريقة تفاعلهما. ومن شأن البحوث التي تدرس علاقتهما أن تكشف كيف يتقاطع كره النساء والأيديولوجيات المتطرفة العنيفة، وتكشف أيضا، من بين أمور أخرى، كيف يتفاعل مفهوم الذكورة السامة والسلطة الأبوية والمعايير النوعية والعنف المنزلي مع التطرف العنيف.

[a] سعيدة رواس، "ما تقوله النساء: التقاطع بين كره النساء والتطرف العنيف"، من منشور "البحث في تطور مكافحة التطرف العنيف"، تحرير فارانجيز أتامورادوفا وسارة زيغر (مركز هداية، 2021) https://hedayahcenter.org/app/uploads/2021/09/Full-Edited-Volume-RC2019.pdf.

مواد إضافية للقراءة

موارد التوفيق، "مجموعة أدوات تحليل النوع والنزاعات لبناة السلام"، ديسمبر 2015, https://rc-services-assets.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/CR%20Gender%20Toolkit%20WEB.pdf.

إيفي براون، "التحليل النوعي في الاقتصاد السياسي"، تقرير أبحاث مكتب الدعم التابع لمركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعي GSDRC، 17 يناير 2014، , http://www.gsdrc.org/docs/open/hdq1071.pdf.

جيثرو بيتيت، "تحليل السلطة: دليل عملي"، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، 2013, https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/power-analysis-a-practical-guide-3704.pdf.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، خصوصية البيانات والأخلاقيات والحماية: مذكرة توجيهية بشأن البيانات الضخمة لتحقيق خطة عام 2030، بدون تاريخ https://unsdg.un.org/sites/default/files/UNDG_BigData_final_web.pdf.

مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، "المبادئ المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية"، بدون تاريخ https://unsceb.org/principles-personal-data-protection-and-privacy-listing (اطُّلع عليه في 29 ديسمبر 2021)؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، إجراء اليونيسف للمعايير الأخلاقية في البحث والتقييم وجمع البيانات وتحليلها ، 1، CF/PD/DRP/2015-001 أبريل 2015 , https://www.unicef.org/media/54796/file/.

الفصل الثالث: تصميم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف مراعية للمنظور النوعي

هدف الفصل

يحدد هذا الفصل اعتبارات المنظور النوعي المطبقة على جميع سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. كما يدعم واضعي السياسات والممارسين في تصميم السياسات والبرامج المستجيبة للاعتبارات النوعية والمتوافقة مع حقوق الإنسان التي تدعم مبدأ عدم الإضرار وتعزز الإنصاف والتمكين النوعيين والعدالة النوعية.

نقاط الفصل الأساسية

- وضع نظرية تغيير تراعي المنظور النوعي.
- إمكانية الوصول وإشراك أصحاب المصلحة المراعي للاعتبارات النوعية.
- لغة شاملة نوعيًا.
- أمثلة على الاستجابات السياساتية والبرامجية المراعية للاعتبارات النوعية، بما في ذلك جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وخطط العمل الوطنية.

الممارسات الجيدة ذات الصلة الواردة في وثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف والإضافة الملحقة بها

الممارسة الجيدة 1: إدراج النساء والفتيات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والقوانين والإجراءات والبرامج والممارسات المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف.

الممارسة الجيدة 9: ضمان أن جهود مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك السرد البديل، تعالج مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب.

الممارسة الجيدة 10: وضع برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بما يراعي المنظور الجنساني ويلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات اللواتي بدأن المسار المؤدي إلى التطرف الإرهابي أو شاركن في التطرف العنيف.

الممارسة الجيدة 14: إشراك النساء والفتيات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود إشراك المجتمع المحلي والشرطة المجتمعية بغرض مكافحة التطرف العنيف، من خلال شراكات حقيقية مبنية على الثقة والأهداف المشتركة.

الممارسة الجيدة 5 (الإضافة الملحقة): التأكد من أن مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك سياسات إعادة الإدماج، تستند إلى تحليل يراعي الاعتبارات النوعية للظروف المفضية إلى مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف.

الممارسة الجيدة 7 (الإضافة الملحقة): تصميم ودعم عمليات وإجراءات إعادة الإدماج وإعادة التأهيل المراعية للاعتبارات الجنسانية.

1.3. نظرية التغيير

نظرية التغيير هي أداة يمكن للممارسين استخدامها لاستكشاف وفهم وشرح التغييرات التي يعتقدون أنها ضرورية لتحقيق أهداف السياسة أو البرنامج. وتُوضع نظرية التغيير من خلال تمارين التعلّم التعاوني حيث يحدد أصحاب المصلحة الشروط المسبقة الممكنة للتغيير؛ ويحددون الافتراضات والعقبات والفرص؛ ويستكشفون المسارات المختلفة للنجاح ويزنونها؛ ويتوقعون العواقب غير المقصودة للتغيير. وتتعلق هذه النظرية بفهم كيف يعمل التغيير ضمن مجموعات الأشخاص الأكثر تأثرًا بالمشكلة وتحديد السبل المحتملة لدعم التغيير الفعال وفقًا لاحتياجاتهم. وينبغي أن تستفيد العملية من التحليل النوعي الأساسي وأن تتماشى معه. وقليلة هي التغييرات التي تؤثر على الأفراد والجماعات بالطريقة نفسها، وقد تؤدي التغييرات المتوقعة في كثير من الأحيان إلى عواقب غير متوقعة. وبالرغم من أن التدخل قد يؤدي إلى نتائج إيجابية لمجموعات معينة، إلا أن هذه التغييرات قد تسبب ضررًا غير مقصود. لذلك يُعَدّ الفهم الدقيق للعوامل التي تتيح أو تمنع التغيير والتساؤل عن الافتراضات حول تلك العوامل أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النجاح وإدارة التوقعات بشأن ما يمكن وما لا يمكن للتدخل تحقيقه.

ويتطلب وضع نظريات التغيير القيادة والوقت والموارد. وقد يكون لدى النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة رؤى مختلفة للنجاح، وقد يتأثرون على نحو مختلف بالتغييرات المختلفة، ويواجهون تحديات ومخاطر مختلفة أثناء عمليات التغيير. ولاستيعاب العدد الكبير من الطرق التي قد تؤثر بها التدخلات على الواقع المعيشي للمجتمعات المحلية، لاسيما الفئات المهمشة، ينبغي وضع نظريات تغيير قوية بالتعاون مع أصحاب المصلحة والمعنيين النشطين، بقيادة المستفيدين وإسهاماتهم. وقد تثبت هذه العملية قيمة عظيمة في بناء علاقات الثقة والتعاون بين أصحاب المصلحة واكتساب رؤى نقدية. وقد يستغرق إدراج وجهات النظر المعقدة والمتنوعة في نظريات التغيير وقتًا ويطرح تحديات فريدة، وبالتالي يحتاج إلى النظر فيه على النحو الواجب وإمداده بالموارد.

وينبغي أن يكون ميسرو عمليات وضع نظرية التغيير ماهرين في الترويج لجهود التصميم والرصد والتقييم الشاملة والعادلة التي يسهل الوصول إليها. فبالنظر إلى الطبيعة الحساسة لعملية وضع نظرية التغيير، من المهم ضمان أن يكون الميسرون قادرين على تيسير المناقشة واحتساب مختلف منظورات التغيير، وقادرين أيضًا على تعزيز الثقة والتعاون[19].

ومن المهم جدا مراعاة الأبعاد المعقدة والمتداخلة للتغيير المتصل بالمنظور النوعي. فكيف ستغير تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف أو تعزز أكثر هدفًا من الأهداف الأساسية؟ لذلك من المهم جدا أن تفسر نظرية التغيير كيف قد يكون للتدخل تبعات إيجابية أو سلبية على ديناميات السلطة المتصلة بالنوع. وينبغي دائما أن تُصاغ نظريات التغيير لتعزيز المساواة النوعية ويجب أن تكفل أن تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف لا تسبب الضرر ولا تعزز الأشكال الحالية من اللامساواة والقمع المتصلين بالنوع. ويوفر نموذج راو وكيليهر (Rao and Kelleher) إطارًا مفيدًا للنظر في الأبعاد المختلفة للتغيير في ديناميات السلطة المتصلة بالنوع (المبيان 3.1)[20].

وينبغي أن تحدد نظريات التغيير كيف سيتعامل التدخل بصراحة مع المنظور النوعي ويؤثر فيه وفي دينامياته ذات الصلة. ويلزم أن تحدد نظرية التغيير القوية بوضوح كيف سيتفاعل التدخل مع الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة وكيف ستؤثر التغييرات المتوخاة على من هم من السكان الأكثر تهميشًا. ومن الضروري مراعاة هذه المعلومات عند تصميم أطر العمل أو رصدها وأثناء عمليات التقييم.

19 تؤكد مبادئ أوكسفام النسوية للرصد والتقييم والتعلّم والمساءلة على أن "الأشخاص ميسري عمليات التقييم ينبغي أن يكونوا على دراية بذاتهم وأن يمتلكوا مهارات تشمل ... التيسير والاستماع والاستجواب والكتابة/التسجيل" و "أن بناء الثقة والتفاهم يحتاجان إلى الوقت". شونا ويكفيلد ودانييلا كوربن، "تطبيق المبادئ النسوية على رصد البرامج وتقييمها ومساءلتها والتعلّم منها" (Applying Feminist Principles to Program Monitoring, Evaluation, Accountability and Learning)، ورقة مناقشة، أوكسفام، يوليو 2017، https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/10546/620318/4/dp-feminist-principles-meal-260717-en.pdf.

20 انظر أرونا راو وديفيد كيليهر، "تفكيك اللامساواة النوعية المؤسسية" (Unravelling Institutionalized Gender Inequality)، ورقة عرضية من رابطة حقوق المرأة في التنمية، العدد 8 (أكتوبر 2002)، https://genderatwork.org/wp-content/uploads/2017/10/Unravelling-Institutionalized-Gender-Inequality_AWID_Rao_A_D_Kelleher_ARTICLE.pdf؛ أرونا راو وديفيد كيليهر، "هل هناك حياة بعد تعميم مراعاة المنظور النوعي؟" (Is There Life After Gender Mainstreaming?)، Gender and Development 13 (2)، العدد 2 (يوليو 2005)، الصفحات 57-69.

المبيان 1.3. أبعاد التغيير في السلطة بين الأجناس

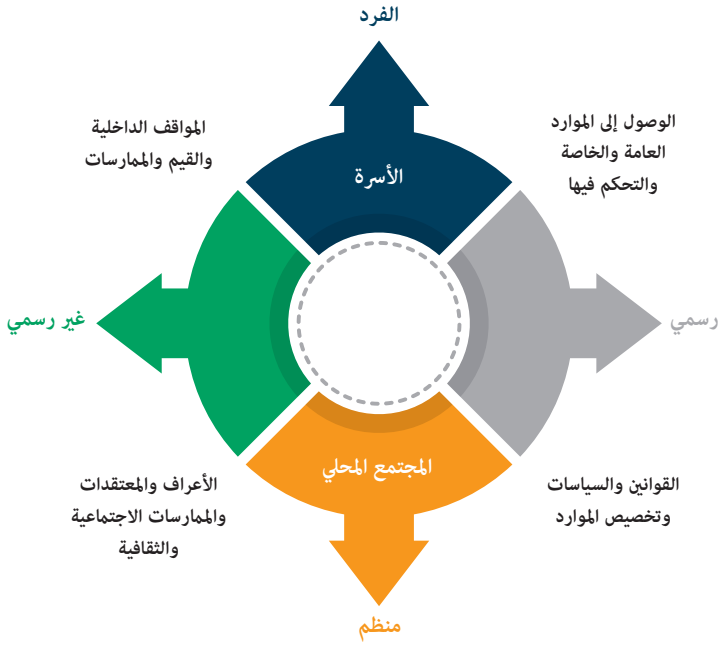

المصدر: سريلاثا باتليوالا وألكسندرا بيتمان، "رصد التغيير في واقع المرأة: نظرة عامة نقدية على أطر ونُهج الرصد والتقييم الحالية" (Capturing Change in Women's Realities: A Critical Overview of Current Monitoring and Evaluation Frameworks and Approaches)، جمعية حقوق المرأة في التنمية، 2010، الصفحة 18.

2.3. الوصول وإشراك أصحاب المصلحة المستجيب للمنظور النوعي

إن دمج الاعتبارات المتصلة بالنوع في تصميم تدابير وتدخلاتٍ سياساتيةٍ معنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف منذ البداية أمر بالغ الأهمية لضمان استجابتها لاحتياجات جميع أفراد المجتمع المحلي. ويُعد إشراك أصحاب المصلحة، والاقتصاد السياسي أو التحليلات المتعلقة بالسلطة، ونظريات التغيير، وتصميم التدخلات مكونات حاسمة في عملية التصميم، التي يجب أن تأخذ في الحسبان على وجه التحديد الاعتبارات المتصلة بالنوع بغض النظر عن الأهداف. ولا تحتاج تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف بالضرورة إلى أن يكون الإنصاف والتمكين النوعيين والعدالة النوعية أهدافها الرئيسة لإدماج المنظور النوعي، ولكن ينبغي على الأقل أن تتضمن دائما تحليلًا نوعيًا ولا تؤثر سلبًا على المساواة النوعية. وتُعَدّ سلسلة المساواة النوعية أداة مفيدة لقياس كيف أن التدخلات تُدرج المنظور النوعي (المبيان 3.2).

وإشراك المرأة ومعالجة المسائل النوعية ليسا متشابهين. وتشمل السياسات أو البرامج التي تدمج المنظور النوعي السياسات والبرامج التي:

(1) تستهدف تعزيز أهداف الإنصاف والتمكين النوعيين والعدالة النوعية بصفتها أهدافًا رئيسة؛

(2) أو تستهدف أهدافًا أخرى بصفتها أهدافًا رئيسة لكنها تستهدف وتشجع أهداف الإنصاف والتمكين النوعيين والعدالة النوعية بصفتها أهدافًا ثالثة أو داعمة؛

(3) أو تراعي المنظور النوعي على نحو منهجي في جميع المراحل لضمان ألا يؤدي التدخل إلى الضرر أو يقوي العنف والاضطهاد القائمين على النوع.

وإذا كانت السياسة أو البرنامج يوليان الأولوية لمشاركة المرأة ولكنهما لا يندرجان ضمن الفئات المذكورة أعلاه، فإنهما لا يدمجان منظورًا نوعيًا؛ أي أنهما عمياوان نوعيًا. فمجرد "إضافة مكون المرأة لإعطاء النكهة" ليس كافيًا[21].

21 جيليان فليتشر ، "تناول النوع في تقييم الآثار: ما الذي يجب مراعاته؟" (Addressing Gender in Impact Evaluation: What Should Be Considered?) Methods Lab، أكتوبر 2015، الصفحة 6، https://cdn.odi.org/media/documents/9934.pdf

المبيان 2.3. سلسلة المساواة النوعية

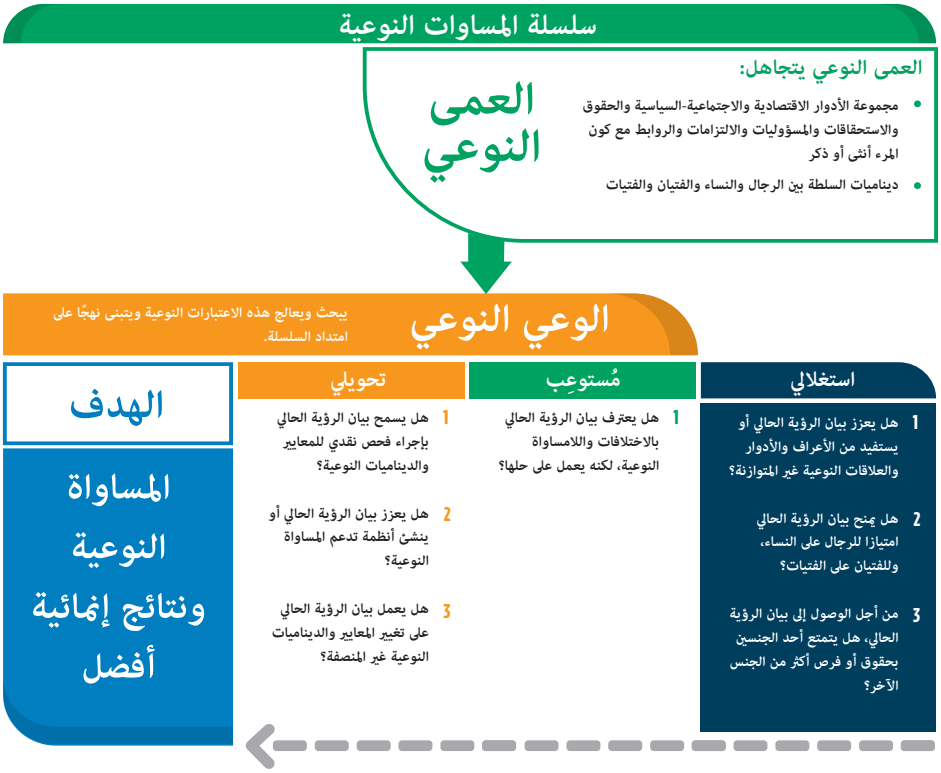

المصدر: مشروع Health Communication Capacity Collaborative، "دمج المنظور النوعي في الاتصال الاجتماعي والتغيير السلوكي: مجموعة أدوات التنفيذ" (Integrating Gender Into Social and Behavior Change Communication: An Implementation Kit) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مايو 2016، الصفحة 15، https://sbccimplementationkits.org/gender/wp-content/uploads/sites/7/2017/04/Gender-and-SBCC-I-Kit.pdf.

وينبغي أن تراعي سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف وعمليات تصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها الإعاقات والعقبات الأخرى التي تؤثر على وصولها إلى الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة. ويشمل ذلك، من بين جملة أمور، الإعاقات الجسدية والعقلية والفكرية والحسية والمالية والتعليمية واللغوية.

3.3. الاعتبارات المتعلقة بصوغ سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية للمنظور النوعي

بحسب ما تم تأكيده في الإضافة الملحقة بالممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف، مع التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، توجد تحديات ملحوظة فيما يتعلق بالاستخدام العملي للممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك قاعدة أدلة محدودة وناشئة حول النوع، والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ومنع ومكافحة التطرف العنيف؛ والحواجز الهيكلية والثقافية التي تحول دون مشاركة المرأة في قطاع الأمن وصنع القرار؛ والمخاطر الكبيرة على سلامة النساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة وتمتعهم بالحقوق الإنسانية عند الانخراط في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف أو استهدافهم من قبل هذه الجهود. وينبغي أن تعالج جهود المنع الأسباب الجذرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بواسطة منظور متعدد الجوانب يراعي أمن الفرد وحقوقه وتجاربه المُعاشة وفرصه ووصوله، وكذلك التحيزات الهيكلية داخل المجتمعات التي تحكم هذه العوامل والديناميات. وعند تصميم سياسة أو برنامج ما، ينبغي وضع نظرية التغيير الأساسية بطريقة تراعي الاعتبارات النوعية، مع ضمان انعكاس الاعتبارات المتصلة بالنوع في كل مرحلة من مراحل عملية تصميم السياسة والبرنامج وتنفيذهما. وتُعَدّ مشاركة الأفراد من الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة في تصميم السياسات والبرامج أمرًا بالغ الأهمية لنُهجٍ أكثر شمولية وفعالية. وينبغي استخدام لغة شاملة نوعيًا لضمان عدم التمييز ضد الأفراد وعدم إدامة القوالب النمطية والافتراضات النوعية.

الموارد: لغة شاملة نوعيًا

When developing a gender-sensitive policy on preventing and countering violent extremism conducive to terrorism, ensure to use nondiscriminatory language. عند وضع سياسةٍ لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب تراعي المنظور النوعي، ينبغي التأكد من استخدام صياغة غير تمييزية. وقد وضعت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية لصياغة شاملة نوعيًا، تنطوي على التحدث والكتابة بطريقة لا تميز ضد جنس أو نوع معين أو هوية نوعية معينة، ولا تديم القوالب النمطية والافتراضات النوعية[a]. وبالنظر إلى الدور الرئيسي للغة في تشكيل المواقف الثقافية والاجتماعية، فإن استخدام صياغة شاملة نوعيًا هو وسيلة قوية لتعزيز المساواة النوعية. وقد وُضعت المبادئ التوجيهية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

[a] الأمم المتحدة، "صياغة شاملة نوعيًا"، بدون تاريخ، https://www.un.org/en/gender-inclusive-language/ (اطُّلع عليها في 12 ديسمبر 2021).

تصميم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف مراعية لاعتبارات المنظور النوعي

ومع مراعاة أن كره النساء والعنف ضد النساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة قد يشكلان ضربًا من ضروب التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، فإن جهود السياسات والبرامج التي تدمج الإنصاف النوعي والعدالة النوعية داخل المجتمع قادرة على معالجة دوافع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ويجادل الخبراء بأن المواقف العدائية ضد المرأة ودعم العنف ضد النساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة يرتبطان بدعم التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب[22]. وقد استكشفت بحوثهم العلاقة بين المواقف والممارسات التي تشير إلى كره النساء ودعم التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ويشكل العنف ضد النساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة مظهرًا ماديًا من مظاهر كره النساء في الثقافات والمجتمعات. ويمكن للهياكل غير المتساوية والمعايير الاجتماعية والثقافية التمييزية أن تولّد كره النساء[23]. ومن المهم أيضا ضمان ألا يؤدي التركيز على كره النساء إلى ترسيخ وإدامة القوالب النمطية بشأن ما إذا كان لدى بعض المجتمعات المحلية أو الأديان آراء تتعارض بطبيعتها مع المساواة النوعية.

1.3.3. منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان والنشطاء

لطالما كانت النساء ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والنشطاء ضروريين في جهود السلام والأمن. فقد أدّوا دورًا فعالًا في حماية المجتمعات المحلية، واكتشاف علامات الإنذار المبكر بالتطرف، والتدخل وثني الأفراد عن دعم الجماعات الإرهابية أو الانضمام إليها، وإعادة تأهيل الأفراد وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم. وبالرغم من هذه الجهود الطويلة الأمد، لا يزال الكثير من القدرات يركز على الدعوة لمساعدة واضعي السياسات والحكومات على فهم كيف يُستبعدون حاليًا من السياسات أو يُستهدفون بها على نحو مباشر. ومع ذلك، فإن التحليل الشامل للعلاقة بين النوع الاجتماعي والسلام والأمن وحقوق الإنسان وجهود منع ومكافحة التطرف العنيف لا يزال يعاني الإهمال.

وتشعر النساء والفتيات، وكذلك الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة، بالتأثير غير المتناسب للتدابير الأمنية المنفذة في إطار جهود مكافحة الإرهاب. وقد تأثرت المنظمات النسائية، التي تميل إلى أن تكون صغيرة الحجم وغير نظامية، تأثرًا مباشرًا بتزايد المتطلبات الإدارية[24] أو أنها تأثرت عن غير قصد عندما تسببت سياسات الأمن الوطني في طائفة من الأضرار الأمنية النوعية حتى عندما حاولت الحكومات الوطنية إدماج منظور نوعي. وقد يشمل ذلك استخدام مرادفات لمصطلح "النوع" (الجندر) و"المرأة" وتحويل المساواة النوعية إلى أداة من خلال تشجيع المساواة النوعية وتمكين المرأة باعتبار ذلك تكتيكًا من تكتيكات الأمن الوطني، فضلًا عن استخدام منظور المساواة النوعية للتركيز على الإرهابيات بطرق تشجع على الاستجابة العقابية الحكومية[25].

وقد تشمل التأثيرات الأخرى القوانين والسياسات التي تحظر على النساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة المساواة في الحصول على الأراضي والممتلكات والسكن؛ والتمييز الاقتصادي والاجتماعي؛ والعنف الجنسي والنوعي؛ والحرمان من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وعند تصميم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المستجيبة للمنظور النوعي، يُعد إدراج أصحاب المصلحة المذكورين أعلاه أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف لا تزيد تفاقم أو تقوية القوالب النمطية القائمة أو تجعلها هدفًا لسياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وفضلًا عن إدراجها، ينبغي أن تُراعى الأسئلة التوجيهية والاعتبارات التالية.

وقد تشمل التأثيرات الأخرى القوانين والسياسات التي تحظر على النساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة المساواة في الحصول على الأراضي والممتلكات والسكن؛ والتمييز الاقتصادي والاجتماعي؛ والعنف الجنسي والنوعي؛ والحرمان من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وعند تصميم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المستجيبة للمنظور النوعي، يُعد إدراج أصحاب المصلحة المذكورين أعلاه أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف لا تزيد تفاقم أو تقوية القوالب النمطية القائمة أو تجعلها هدفًا لسياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وفضلًا عن إدراجها، ينبغي أن تُراعى الأسئلة التوجيهية والاعتبارات التالية.

.

22 جونستون و ترو، "كره النساء والتطرف العنيف" (Misogyny and Violent Extremism).

23 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "أشكال التمييز النوعي"، أكتوبر 2018، https://www.unodc.org/e4j/en/integrity-thics/module-9/key-issues/forms-of-gender-discrimination.html

24 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تأثير تدابير معالجة الإرهاب والتطرف العنيف على الحيز المدني وحقوق الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان: تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، A/HRC/40/52، 1 مارس 2019؛ جاين هاكربي، "في طريق الأذى: المنظور النوعي وحقوق الإنسان في الأمن الوطني" (Human Rights in National Security In Harm's Way: Gender and) مجلة Duke Journal of Gender Law & Policy ، 27، العدد 1 (2020): 202-179.

25 المرجع نفسه.

الخانة 1.3. الإعاقات وإمكانية الوصول

تقر الأمم المتحدة بأن إمكانية الوصول مسألة من مسائل حقوق الإنسان وشاغل من شواغل التنمية.[a] ويتطلب ضمان وصول الجميع إلى التدخلات النظر في المسائل التي تؤثر على قدرة مختلف فئات الناس على المشاركة في التدخلات مباشرة وافتراضيًا والحصول على الاتصالات والمعلومات ذات الصلة. ويشمل ذلك الاعتبارات المتعلقة باحتياجات الأشخاص التي لا تستند فقط إلى هويتهم النوعية وهوياتهم المتقاطعة، بل أيضًا إلى مجموعة واسعة من الإعاقات.

ويمثل الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يُعرّفون على أنهم الأفراد الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو فكرية أو حسية طويلة الأمد، نحو 15 في المائة من سكان العالم، ويعيش معظمهم في بلدان الجنوب. وكتبت كاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو 2020، أن هؤلاء السكان

> من المرجح أن يعيشوا في فقر مقارنة بأقرانهم غير المعاقين، وبسبب عدم المساواة الهيكلية المرتبطة بالحواجز السلوكية والبيئية والمؤسسية، فمن غير المرجح أن يحصلوا على فرص العمل والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات. ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة أيضا من أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز والقمع. والأرجح أن تكون النساء ذوات الإعاقة فقيرات أو عاطلات عن العمل أو يفتقرن إلى الدعم الكافي أكثر من الرجال ذوي الإعاقة. وفي حالات النزاع والطوارئ، غالبًا ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أكثر المتضررين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاعتلال والوفاة في صفوفهم على نحو غير متناسب. ومن المرجح أيضًا أن يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من الآثار السلبية لتغيّر المناخ.[b]

وفيما يلي بعض الموارد المفيدة التي ينبغي النظر فيها عند الترويج للإنصاف والعدالة لمراعاة الإعاقة والنوع في تصميم البرامج والسياسات.

منصة Bridging the Gap، "إرشادات الاتصال الشاملة والمتاحة" بدون تاريخ, https://bridgingthegap-project.eu/wp-content/uploads/BtG_Inclusive-and-accessible-Communication-Guidelines.pdf

وزارة التنمية الاقتصادية والتوظيف والبنية التحتية في أونتاريو، "تخطيط أحداث يسهل الوصول إليها حتى يشعر الجميع بأنه مرحب بهم" (Planning Accessible Events So Everyone Feels Welcome)، 2016, https://accessibilitycanada.ca/wp-content/uploads/2016/06/Planning-Accessible-Events-May-2016.pdf.

[a] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إمكانية الوصول والتنمية: تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام 2015، ST/ESA/350، بدون تاريخ https://www.un.org/disabilities/documents/accessibility_and_development.pdf.

[b] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: مذكرة من الأمين العام"، A/75/186، 20 يوليو 2020 (تتضمن تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كاتالينا ديفانداس أغيلار).

المسائل المتعلقة بصياغة السياسات ووضع البرامج المراعية للمنظور النوعي	اعتبارات مفيدة
هل تدعم السياسة أو البرنامج مبدأ عدم الإضرار؟	ينبغي في سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف ألا تعتمد على التحيزات الهيكلية واللامساواة والعنف النوعيين وعلاقات السلطة القمعية وهياكلها وألا تفاقمها أو تعززها.
ينبغي لسياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف أن تحمي حقوق النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة وأن تتجنب تحويل قضية المرأة والسلام والأمن، وبرامج المساواة والإنصاف النوعيين، والمنظمات النسائية إلى أداة.	
هل تعتمد السياسة أو البرنامج على تحليل الهويات المتقاطعة؟	ينبغي أن تأخذ سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف في الاعتبار تجارب المجموعات المختلفة من النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة. ولا ينبغي أن تستند إلى افتراض أن المجموعات لديها نفس الخبرات بناءً على هوية نوعية مشتركة.
هل السياسة أو البرنامج شامل ومتسق بما يجعله يساعد في معالجة مسببات النزاع وتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة؟	ينبغي أن تعزز سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف حماية الحيز المدني، بما في ذلك لفائدة النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة.
هل تستخدم السياسة أو البرنامج لغة غير متحيزة وشاملة نوعيًا وغير مهينة؟	اللغة الشاملة نوعيا أداة قوية لتعزيز المساواة النوعية.

3.3.2. احتياجات منظمات المجتمع المدني من القدرات

يُعَدّ إشراك منظمات المجتمع المدني وممثلي المجتمع المحلي في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف أمرًا بالغ الأهمية لضمان عدم تسبب التدخلات في أي ضرر واستدامتها ونجاحها في دعم المجتمعات المحلية الأكثر تأثرًا بالتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ولضمان الانخراط المجدي لمنظمات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات التي تقودها النساء والأشخاص ذوو الهويات النوعية المتنوعة، ينبغي إزالة حواجز المشاركة. ولفعل ذلك، يلزم النظر في وصولهم إلى الموارد وفي قيود القدرات وأخذ ذلك في الحسبان عند تصميم برامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وينبغي الاستثمار في تبادل معارف الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف المتطورة باستمرار، إلى جانب بناء القدرات التنظيمية للمنظمات الصغيرة ذات الطابع غير النظامي. وقد تشمل المجالات المحتملة لدعم قدرات منظمات المجتمع المدني الخبرة المواضيعية، وبرامج التوجيه، ودعم صوغ المقترحات، وإدارة المنح، وتمويل البرامج، ومتطلبات الرصد والتقييم والإبلاغ والاتصال. ويلزم أن تشمل المجالات الأخرى التي ينبغي النظر فيها المجالات المتعلقة بالهويات المتقاطعة والشواغل المتعلقة بقدرات المنظمات. وتوجد المنظمات المحلية في وضع فريد لفهم وخدمة مجتمعات معينة وتقديم رؤى قيمة، وبالتالي ينبغي إشراكها دائما بصفتها شريكًا موثوقًا به في عملية تصميم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وبإمكان التدريب الموجّه لدعم منظمات المجتمع المدني في المجالات المذكورة أعلاه وما يسمى بآليات تمويل المنح الصغيرة أن يكونا أداتين مهمتين في دعم جهود منع ومكافحة التطرف العنيف التي تقودها الجهات المحلية. وهناك ممارسات جيدة وأمثلة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التدريب والدعم لمنظمات بناء السلام النسائية حول الرصد والتقييم؛ ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان لمراقبة سلوك مسؤولي الأمن، ومن بين ذلك انتهاكات حقوق النساء والفتيات؛ ودعم إشراك المنظمات النسائية في إجراء البحوث كأساس للحوار السياساتي مع الحكومات بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف والسياسات ذات الصلة.

وقد وُضعت آليات تمويل المنح الصغيرة القائمة من قبل مجموعة متنوعة من المنظمات بهدف تقديم الدعم المالي لمشاركة منظمات المجتمع المدني وتلبية احتياجاتها العامة من القدرات للحفاظ على مشاركتها في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف، مع رفع بعض التحديات المتعلقة بالقدرات والأعباء الإدارية المرتبطة غالبًا بإدارة المنح الأكبر[26].

ويمكن أن يؤدي تقلص الحيز الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني إلى زيادة إعاقة مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ومن المهم ألا تؤثر تدابير مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب سلبًا على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، والجهود التي يقودها الشباب، والمنظمات التي توفر الموارد والدعم للأشخاص ذوي الهويات النوعية والميول الجنسية المتنوعة، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية النوعية وحاملو صفات الجنسين (LGBTI+)[27].

26 تقدم منظمات مثل لصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، وشبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، والمركز العالمي للأمن التعاوني، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، منحاً صغيرة. وجميع الآليات مكرسة لتقديم الدعم المالي والمساعدة للمنظمات التي تركز على مجموعة متنوعة من المجالات المواضيعية، بما في ذلك إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وتمكين القادة الشباب، وجهود بناء السلام التي تقودها المرأة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف.

27 لمزيد من المعلومات حول استخدام الأمم المتحدة المصطلحات المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية النوعية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI+)، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لحملة الحرية والمساواة: https://www.unfe.org/definitions/#:~:text=Gender%20identity%20reflects%20a%20deeply%20felt%20and%20experienced,with%20the%20sex%20assigned%20to%20them%20at%20birth

4.3. أمثلة مختارة عن الاستجابات السياساتية والبرامجية المراعية للاعتبارات النوعية

حُددت بعض الأمثلة المختارة عن السياسات والبرامج لدعم منفذي البرامج وواضعي السياسات عند النظر في المنظور النوعي على أنه جزء لا يتجزأ من جميع جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. ووُضعت الأقسام الفرعية التالية لتوفير التوجيه في مجالات محددة، بالرغم من أن العديد من الاعتبارات والتوصيات النوعية المحددة يمكن تطبيقها على مجالات منع ومكافحة التطرف العنيف الأخرى. وعند تصميم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية للمنظور النوعي، يمكن لواضعي السياسات ومنفذي البرامج التمييز بين التدخل المراعي للنوع (gender-specific) والتدخل المتصل بالنوع (gender-relevant) (الجدول 3.1). وتعالج سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية للنوع احتياجات مجموعة محددة، مثل النساء أو المنظمات التي تقودها النساء. وتتضمن سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المتصلة بالنوع اعتبارات تراعي النوع في تصميم التدخل، لكنها لا تستهدف بالضرورة مجموعة معينة أو تفيدها.

1.4.3. برامج المنع المستجيبة للمنظور النوعي، بما في ذلك التدخلات الموجهة للمجموعات الصغيرة وبرامج التوجيه والدعم النفسي-الاجتماعي والدعم في اكتساب المنعة

من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، تميل برامج منع ومكافحة التطرف العنيف إلى التأكيد على "عوامل الطرد"، التي تحيل إلى الظروف الهيكلية التي تعزز انتشار أو زيادة جاذبية التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك التهميش واللامساواة والحرمان من الحقوق والحريات المدنية. وقد تكون الأعراف المجتمعية النوعية والتمييز واللامساواة النوعية أيضًا أسبابًا جذرية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وينبغي أن تسعى برامج المنع دائمًا إلى معالجة أوجه اللامساواة النوعية النظامية والافتراضات والقوالب النمطية النوعية الضارة. واعتمادًا على الهدف المقصود من البرنامج، قد تركز الجهود على محو الأمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو التدريب المهني أو زيادة الوصول إلى التعليم للجميع. وإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في تصميم ووضع وتنفيذ برامج منع ومكافحة التطرف العنيف المستجيبة للمنظور النوعي سيتيح للمنفذين وضع جهود منع يسهل الوصول إليها، تعالج القضايا الأساسية معالجة هادفة.

ويمكن أن تشمل التدخلات الموجهة للمجموعات الصغيرة برامج التوجيه وبرامج التعافي من الصدمات ودعم اكتساب المنعة وبرامج الدعم النفسي-الاجتماعي. وتعتمد فعالية هذه التدخلات بشدة على احتياجات الفرد وأحيانًا احتياجات المجتمع المحلي. وينبغي أن تشمل الاعتبارات الطبيعة النوعية للصحة العقلية والعلاقات والعنف المُعاش. ونظرًا لأن السلوكيات المكتسبة حول العنف مرتبطة بالمعايير واللامساواة النوعية، فسيتعين على أي نوع من البرامج أن ينظر إليها على أنها مفيدة للفرد.

الجدول1.3. أمثلة عن التدخلات المراعية للنوع والمتصلة بالنوع

مثال عن البرامج والسياسات	النتائج	مراعي للنوع	متصل بالنوع	الاعتبارات
الجهود التي تركز على المرأة، مثل برامج إعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء المرتبطات بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب	إعادة الإدماج الناجح للنساء المقاتلات	✓		ما هي الاعتبارات المراعية للنوع التي ينبغي أخذها في الحسبان عند إعادة إدماج النساء والفتيات في الأسر والمجتمعات المعادية للنساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة؟
زيادة مشاركة المرأة في قطاع الأمن والعدالة	تمثيل السكان في قطاعي الأمن والعدالة			وجود قطاع أمني أكثر تمثيلًا لا يعني بالضرورة تحسين الأمن والعدالة للنساء والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة.
وضع خطط عمل وطنية تستجيب للمنظور النوعي	دمج الاعتبارات النوعية في برامج العمل الوطنية المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف		✓	مواءمة وضع خطط العمل الوطنية المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف مع أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن، وتحديدًا مع أنشطة وأهداف خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن.
برامج المنع المستجيبة للمنظور النوعي، بما في ذلك التدخلات الموجهة للمجموعات الصغيرة، وبرامج التوجيه، والدعم النفسي-الاجتماعي والدعم في اكتساب المنعة.	اعتمادًا على الهدف المحدد للبرنامج		✓	الوضع في الاعتبار الطبيعة النوعية للصدمة والسلطة والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والنوعي، عند التعامل مع الأفراد.

دراسة حالة إفرادية

دعم الجهود الشعبية النسائية لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في الفلبين

البلد: الفلبين
الجهة الفاعلة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في شراكة مع لجنة بانغسامورو النسائية، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عقد "منصة الوسيط المطّلِع - العمل السريع والتعبئة"، التي ضمت مجموعة من الوسيطات من المجتمعات المحلية من المورو والشعوب الأصلية في منطقة بانغسامورو ذات الحكم الذاتي في جزيرة ميندناو المسلمة. وتلتزم هذه المنصة بالعمل على تغيير المواقف والسلوكيات التي تعزز العنف، وخلق مساحات للحوار، وربط مسارات الوساطة المختلفة بطريقة تساعد على منع النزاعات وتساعد على استمرار اتفاقيات السلام. وأصبحت أعضاء هذه المنصة عاملات أساسيات في تعزيز ثقافة السلام وصوغ الروايات المضادة للتصدي للدعاية المتطرفة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية[28].

28 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "منصة الوسيطات المطّلعات"، بدون تاريخ، https://www1.undp.org/content/tolerance-and-diversity/en/home/WomenInsiderMediatorsPH.html (اطُّلع عليه في 10 ديسمبر 2021).

دراسة حالة إفرادية

الوعي بالصدمات ودعم المنعة في نيجيريا: منظمة كيرفرونتنج (Carefronting)

أُعدَّت دراسة الحالة الإفرادية هذه خِصيصًا لمجموعة الأدوات السياساتية المعنية بالمنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف (المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب) بالتعاون مع منظمة كيرفرونتنج نيجيريا.

البلد: نيجيريا

الجهة الفاعلة: منظمة كيرفرونتنج نيجيريا

منظمة كيرفرونتنج نيجيريا هي منظمة غير حكومية تأسست عام 2000، ويوجد مقرها في كادونا. وتيسّر هذه المنظمة الحوارات والدورات التدريبية وحلقات العمل باستخدام التثقيف في مجال بناء السلام وأساليب العدالة التصالحية لإشراك الأفراد المعرضين لخطر الاضطرابات وعدم الاستقرار. وفي أعقاب تمرد بوكو حرام العنيف، ارتقى الوعي بالصدمات ودعم المنعة إلى صدارة أجندة منظمة كيرفرونتنج. وتوفر هذه المنظمة تدريبًا للمستشارين العوام والجهات الفاعلة من المجتمع المدني بصفتهم المستجيبين الأوائل للأشخاص المصابين بصدمات نفسية من ضحايا التمرد والناجين منه.

وخلال حلقات العمل الخاصة بالصدمات والمنعة، يخلق المدربون مساحة آمنة تساعد على تيسير الحوارات المفتوحة، ومعالجة مواضيع مثل الغضب والصراع والسلطة على النحو الذي يختبره الفرد. ويتيح هذا النهج للمدربين معالجة الطابع النوعي للصدمات والعنف الجنسي والنوعي. ويتمكن الأفراد من معالجة تجاربهم المُعاشة مع مراعاة عوامل الهوية المتقاطعة مثل الجنس والعمر والميل الجنسي.

ويقوم التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب على فوارق نوعية عميقة ويؤثر على الأفراد بصورة مختلفة بصفتهم ضحايا أو ناجين أو جناة. وللاستجابة للتجارب، ينبغي في النهج المتبع لدعم الأفراد أن يكون أيضًا محدد الأهداف. ويوضح ماجي بيتركس، الميسر الرئيسي في منظمة كيرفرونتنج لـ"مشروع بدائل العنف" (Alternatives to Violence Project) والوعي بالصدمات والمنعة (Trauma Consciousness and Resilience)، أنه، بحسب تجربته، "غالبًا ما يتعافى الفتيان من المجرمين المتطرفين العنيفين على نحو أسرع لاسيما بين أقرانهم مع الاهتمام الذي تلقاه تجربتهم ورواياتهم، خاصة من المراهقين. وهم يعتمدون في بعض الأحيان على صورة البطل ويحكون ما فعلوه على أنه مغامرة، لكن النساء غالبا ما يواجهن تمييزًا ووصمًا أكبر عندما يُعبّرن عن تجاربهن".

وتعكس تجربة ماجي بيتركس أيضًا الحقائق النوعية التي تظهر داخل المجتمع المحلي والتي ينبغي معالجتها عند دعم إعادة تأهيل وإعادة إدماج فرد ما في مجتمعه المحلي. وينبغي معالجة التوقعات والوصم والقوالب النمطية التي يعاني منها الفرد، ليس فقط من منظور ذلك الفرد، بل أيضا من منظور المجتمع المحلي.

وللاستجابة لشواغل السلامة، لاسيما لدى النساء والفتيات في نيجيريا، كيّفت منظمة كيرفرونتنج نهجها للاستجابة للشواغل الأمنية التي تؤثر على المرأة من خلال إنشاء عيادات استماع وتقديم المشورة المتنقلة لضمان المرونة وصون خصوصية النساء عند تلقي صدماتهن ومعالجتها.

النقاط الرئيسية

- تختلف الصدمات المُعاشة على أساس النوع، ويتعين على جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج أن تراعي هذا الأمر من خلال اعتماد تحليل هويات متقاطعة.
- تحتاج عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج إلى معالجة الاعتبارات النوعية للفرد والمجتمع المحلي، بما في ذلك الوصم والقوالب النمطية والتوقعات. وهذا أمر مهم لكل من الفرد والمجتمع المحلي الذي يُعاد فيه إدماج ذلك الفرد.
- ركزت الجهود الرامية إلى إنهاء العنف النوعي تركيزًا غير متناسب على الإصلاحات القانونية والتجريم بدلًا من المنع ومعالجة الأسباب الجذرية والمعايير الثقافية التي تديم العنف. كما أنها تميل إلى تجاهل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة الذين يواجهون أشكالًا متعددة من التمييز بسبب عرقهم أو إثنيتهم أو عمرهم أو جنسهم أو ميلهم الجنسي أو إعاقتهم.

2.4.3. خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المستجيبة للمنظور النوعي

تُعَدّ خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والأطر السياساتية الوطنية المماثلة أداة للحكومات لتحديد الأولويات وتعزيز التعاون وإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. وتشجع خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة على "أن تنظر كل دولة من الدول الأعضاء في وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف تحدد الأولويات الوطنية في مجال التصدي للعوامل المحلية المؤدية للتطرف العنيف" وتسلط الضوء على الحاجة إلى نهج "شامل للمجتمع ككل" في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف، مع الاعتراف بالمجتمع المدني المستقل طرفًا أساسيًا في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف المستمرة. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تستند خطط العمل المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف إلى مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة، بطرق منها المنتديات المجتمعية وإسهامات المجتمع المدني. ويوصي الهدف 5 من خطة عمل الأمين العام بأن تعمم البلدان المنظورات النوعية في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف، وأن تشرك المرأة في الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون والأمن، وأن تبني قدرات النساء ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة في جهود المنع والاستجابة. ويلزم أن تستند خطط العمل الوطنية والإقليمية استنادًا راسخًا إلى حقوق الإنسان وأن تُصاغ بطريقة متعددة التخصصات، وأن تعزز احترام مبدأ المساواة أمام القانون وتعالج قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأن تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

وينبغي لبرامج العمل الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف أو الأطر السياساتية الوطنية المماثلة أن تنسجم وتعزز الأهداف المشتركة مع برامج العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وتشمل هذه الأهداف حماية حقوق الإنسان وزيادة الدور القيادي للمرأة في المجالات التي يشغل فيها الرجال تقليديًا مناصب قيادية (مثل الجيش والشرطة). وأجندة المرأة والسلام والأمن هي "أجندة معنية بالمساواة النوعية والسلام، تسعى إلى تعميم المنظورات النوعية لمنع انعدام الأمن والاستجابة له على نحو أفضل"[29]. وأبرز تحليل أجري في عام 2017 الحد الأدنى من الإحالات إلى المنظور النوعي في خطط العمل الوطنية[30]. ومن بين تسعة برامج عمل وطنية تم تحليلها، أحالت ثلاثة فقط – وهي كينيا والصومال وسويسرا - إلى المنظور النوعي والتحليل النوعي. ومع ذلك، فإن مراعاة المنظور النوعي في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية أو الإقليمية المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف، من خلال تطبيق نهج الهويات المتقاطعة في إعدادها، من شأنه أن يساعد أصحاب المصلحة في صوغ سياسات فعالة ووضع الأساس لبرامج تستجيب للمنظور النوعي، وتعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتكفل حماية جميع حقوق الإنسان[31].

الموارد: خريطة تفاعلية لبرامج العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن

أعدّ برنامج «مستقبلنا الآمن» (Our Secure Future) خريطة تفاعلية لتتبع خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، وهو يسلط الضوء على معلومات مثل عدد الاستعراضات المتعلقة بخطة العمل الوطنية، والنسبة المئوية للنساء اللواتي يشغلن مقعدًا في البرلمان، ومؤشر السلام العالمي، ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين، ومؤشر المرأة والسلام والأمن لكل بلد. وهذه المعلومات المقدمة تمثل مصدرًا ممتازًا لواضعي سياسات منع ومكافحة التطرف العنيف لضمان المواءمة والتصميم المتكامل لخطط العمل الوطنية والإقليمية المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف وخطط العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن.[a]

[a] منظمة مستقبلنا الآمن، «خطط العمل الوطنية « (National Action Plans)، بدون تاريخ https://oursecurefuture.org/national-action-plans (اطُّلع عليه في 12 ديسمبر 2021).

29 إلين بيارنيغارد، وإريك ميلاندر، وجاكي ترو، "المرأة والسلام والأمن: الصلة بين التحيز الجنسي والعنف" (Women, Peace and Security: The Sexism and Violence Nexus)، أكاديمية فولك برنادوت السويدية، ومعهد أبحاث السلام في أوسلو، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشرين الثاني/نوفمبر 2020، https://fba.se/contentassets/46391654ca6b4d8b995018560cb8ba8e/research_brief_bjarnegard_et_al_webb.pdf.

30 روزالي فرانسن، وسانام ناراغي أندرليني، وميليندا هولمز، "خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف: التحليل النوعي للمحتوى" (National Action Plans on Preventing Violent Extremism: A Gendered Content Analysis)، الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني (ICAN)، خريف 2017، https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2017/09/GSX-2017-PVE-NAPs-Analysis-1.pdf.

31 انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إرشادات بشأن تنفيذ الأحكام النوعية في خطة العمل الوطنية الفلبينية لمنع ومكافحة التطرف العنيف، تموز/يوليو 2019، https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2019/07/ap-BLS19221_Action-Plan_004_web.pdf

3.4.3. برامج وسياسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المستجيبة للمنظور النوعي

ينبغي أن تكون السياسات والبرامج التي تركز على فك ارتباط المتطرفين العنيفين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم مصمَّمة خصيصًا للسياقات الاجتماعية والثقافية الأوسع. فالجهود تكون أنجح إذا كانت تعترف بأن الأفراد المتورطين في التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب لا يمكن حصرهم بالضرورة في النظرة الثنائية للضحية والجاني، وإذا كانت تراعي التجارب الفردية المحددة. وينبغي أن تستند سياسات وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المستجيبة للمنظور النوعي إلى البحوث القائمة حول دوافع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وتنظر في الروايات والديناميات النوعية التي تسترشد بها عملية تجنيد الفرد وتطرفه. ويُعَدّ الاعتراف بطبيعة علاقات السلطة داخل المجتمعات وداخل الجماعات المتطرفة العنيفة القائمة على الفوارق النوعية أمرًا ضروريًا في هذه الجهود.

والعديد من سياسات وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج صُمِّمت للجناة الذكور. وبناءً على قاعدة الأدلة القائمة، من المهم تصميم برامج وسياسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تراعي المعايير والهياكل والعمليات النوعية وصلتها بالتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف. وينبغي أن تراعي البرامج والسياسات التي تتناول إعادة إدماج العائدين الموقف المحلي تجاه الأفراد وأطفالهم الذين غادروا للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، وعند الاقتضاء، إشراك هذه المجتمعات المحلية لمساعدتها على قبول هؤلاء العائدين.

إن الافتراضات والقوالب النمطية حول قدرة المرأة على التصرف ووضعيتها كضحية، لا جانية، والجوانب الأخرى لتجاربها، بما في ذلك تجارب النساء والفتيات اللواتي يُتاجَر بهن داخل الجماعات المتطرفة العنيفة[32]، تزيد من تعقيد عملية تصميم سياساتٍ وبرامج فعالة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج[33]. وتشمل القوالب النمطية الأخرى تشويه صورة النساء اللواتي ارتكبن جرائم، وهو ما قد يشكل تحديًا خاصًا عندما تكون هؤلاء النساء في طور إعادة الاندماج في المجتمع المحلي.

وستكون برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تنظر في المنظور النوعي في مراحل تصميمها وتنفيذها مجهزة تجهيزًا أفضل لتلبية احتياجات جميع الناس على نحو فعال. وينبغي في هذه البرامج والسياسات أن تكون عادلة مع إتاحة معالجة الاحتياجات الفردية ونقاط الضعف، ويجب تطبيق القواعد واللوائح والموارد والخدمات والبرامج بنزاهة ودون تمييز قائم على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الهوية الجنسية أو أي وضع محمي آخر[34]. وينبغي لهذه البرامج أيضًا أن تتبع وتشجع المعايير الدولية المهمة التي تحددها، مثل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)[35].

32 ريبيكا توركينغتون وأغاث كريستيان، "النساء وإزالة التطرف وإعادة التأهيل: دروس من حلقة عمل الخبراء" (Women, Deradicalization, and Rehabilitation: Lessons From an Expert Workshop)، GIWPS Policy Brief، أبريل 2018، https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2018/04/Policy-Brief-Women-Deradicalization-and-Rehabilitation.pdf.

33 جاين هوكري، "عندما يتاجر الإرهابيون بمجنَّديهم" (When Terrorists Traffic Their Recruits)، منتدى15 ، Just Security مارس 2021، https://www.justsecurity.org/75343/when-terrorists-traffic-their-recruits.

34 كريستوفر دين وإيلكو كيسيلس، "خلاصة الممارسات الجيدة المتصلة بإعادة تأهيل وإعادة إدماج المجرمين المتطرفين العنيفين"، المركز العالمي لمكافحة الإرهاب، أغسطس 2018، https://www.veocompendium.org/_downloads/GC_2018_Oct_Compendium.pdf.

35 الجمعية العامة للأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، A/RES/70/175، 8 ناير 2016؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، A/RES/65/229، 16 مارس 2011.

الجدول 2.3. الاعتبارات المستجيبة للمنظور النوعي عند تصميم برامج وسياسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

فك الارتباط	إعادة التأهيل	إعادة الإدماج
هل تشارك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات التي تقودها النساء، في عملية صوغ السياسة؟		
ما هي القوالب النمطية والتصورات والافتراضات التي يحملها أصحاب المصلحة المشاركون في هذه العملية، وكيف يمكنهم التغلب عليها؟		
كيف اختبر الفرد هياكل ومعايير السلطة داخل الجماعة المتطرفة العنيفة؟	ما الصدمة التي عانى منها الفرد، وما الدعم الذي يحتاجه للتغلب عليها؟	في أي سياق سيُعاد إدماج الفرد، وما هي المعايير النوعية التي ستؤدي دورًا في هذه العملية؟
ما هي المعايير النوعية التي تم إدامتها داخل المجموعة المتطرفة العنيفة؟	كيف تجلت الاعتبارات النوعية الضارة، ولماذا؟	هل تُصمَّم فرص التدريب المهني وفقًا للاحتياجات الفردية، بما يشمل مجموعة متنوعة من الاهتمامات والمهارات؟
هل كانت التوقعات المتعلقة بالمعايير النوعية مقبولة أو مرفوضة لدى الفرد؟	هل كان الفرد ضحية للعنف الجنسي أو النوعي؟	هل لدى الفرد نظام دعم، أو ما هو مستوى العزلة المتوقع؟
ما الدور الذي تؤديه المعايير النوعية في عملية فك الارتباط؟	ما هي العوامل التي أدت إلى الانخراط في التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وما هي العوامل التي دعمت استمرار هذا الانخراط؟	ما هو مستوى وصول الفرد إلى العدالة؟
ما هي الديناميات والمعايير والهياكل النوعية التي كانت موجودة عندما "غادر" الفرد، وكيف تبدو عند عودته؟		هل هُيئ المجتمع المحلي أو بعض أفراد المجتمع المحلي لعودة الفرد، وما هي مواقفهم تجاه ذلك الفرد؟
		ما هي الاعتبارات والقوالب النمطية والهياكل والديناميات النوعية ذات الصلة داخل المجتمع المحلي؟
		ما هي العوامل ونقاط الضعف الأخرى التي ينبغي مراعاتها أثناء دعم عملية إعادة إدماج الفرد؟
		ما هي الاعتبارات النوعية عند إعادة إدماج النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة في الأسر والمجتمعات المعادية لهم؟

الموارد: بالشراكة مع "الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني" (ICAN)، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير "النساء غير المرئيات"، وهو تقرير عالمي عن الأبعاد النوعية للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويحدد التقرير الثغرات والتحديات المتعلقة بإعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء والفتيات المرتبطات بالجماعات المتطرفة العنيفة، ويضع قاعدة أدلة أولية للممارسات الجيدة والنُّهج. ويركز التقرير ومنهجيته على تجارب المجتمع المدني المحلي، لاسيما منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، والتي ساهمت في التقرير من خلال المقابلات والحوارات ومواجيز دراسات الحالة. ويشدد البحث على ضرورة اتباع نُهُج متكاملة ومتعددة أصحاب المصلحة تتيح للدولة والمجتمع المدني العمل جنبًا إلى جنب وفق المزايا النسبية لكل واحد منهما.[a]

[a] سانام ناراغي أندرليني وميليندا هولمز، "النساء غير المرئيات: الأبعاد النوعية للعودة من التطرف العنيف وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج" (Invisible Women: Gendered Dimensions of Return, Rehabilitation and Reintegration From Violent Extremism)، الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2019/02/ICAN-UNDP-Rehabilitation-Reintegration-Invisible-Women-Report-2019.pdf

دراسة حالة إفرادية

إعادة بناء الهوية: دور المنظور النوعي في تحريك وتفكيك نزعة تفوق العرق الأبيض في السويد

دراسة الحالة الإفرادية هذه هي جزء من سلسلة حول دور المنظور النوعي والهويات المتقاطعة في مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، جاءت بتكليف من وزارة الشؤون العالمية في كندا، وهي من إعداد الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني[36].

البلد: نيجيريا
الجهة الفاعلة: منظمة كيرفرونتنج نيجيريا

عادت جماعات المتطرفين البيض في السويد إلى الأضواء في السنوات الأخيرة بتشجيع وإلهام من التوسع الدولي لإيديولوجية العرق الأبيض المتطرفة. وتؤدي مفاهيم الذكورة دورًا محوريًا في التجنيد في هذه الجماعات، التي تتألف في معظمها من الرجال، وتروّج لصورة محددة للذكورة: صورة محارب ضخم ومفتول العضلات، غالبًا ما يكون جسمه مليئًا بالوشوم. وقد وجدت البحوث أن مثل هذه الصورة قد تكون جذابة للرجال الذين يعانون من "استحقاق المتظلم": وهو شعور بالاستحقاق قائم على الفوارق النوعية، تزيده إحباطًا تجارب الإضعاف، التي قد تنبع من عوامل الطرد مثل التحول إلى ضحية أو التعرض لضائقة اقتصادية[37]. وتقدم المشاركة في جماعات المتطرفين البيض لهؤلاء الرجال حلاً: الشعور بالتفوق الإيديولوجي والسلطة الأخلاقية على الآخرين، والدعم والرفقة من "الإخوة في الكفاح"، ومكان داخل نظام محدد مسبقًا للهوية والمعتقد.

ومن المهم مراعاة هذه الدوافع النوعية عند إعادة إدماج أعضاء جماعات المتطرفين البيض في المجتمع. ومن خلال برنامج "الخروج" (EXIT)، كانت مؤسسة "فريشوست" رائدة في اتباع نهج علائقي ونفساني لإتاحة إعادة الإدماج هذه. وفي هذا النهج، يدعم الموظفون، الذين يشار إليهم غالبًا باسم "الموجهين"، فك ارتباط أعضاء جماعات المتطرفين البيض، أو "الزبائن"، لإعادة بناء هويتهم خارج أيديولوجية التطرف العنيف وممارساتها، ودعم إعادة إدماجهم في المجتمع السويدي. ولتحسين فعالية التدخلات، أدمج برنامج "الخروج" منظورًا نوعيًا يعالج الأفكار المبنية حول منظور النوع والذكورة الذي كوّنه الأعضاء خلال الوقت الذي قضوه مع جماعات المتطرفين البيض. gender and masculinity that.

وأُنشئ برنامج "الخروج" في عام 1998 ويعتمد على الخيار الشخصي الذي يتخذه الزبون لفك الارتباط وطلب الدعم. ويركز البرنامج بشدة على الدعم التعليمي والعاطفي، والاجتماعات الجماعية، والعلاج الفردي، والمشورة بشأن الجوانب الاجتماعية للحياة اليومية، والدعم العملي في البحث عن وظيفة أو العودة إلى الدراسة[38]. وتشير البيانات المتاحة إلى أن برنامج "الخروج" في السويد له معدل نجاح مرتفع في معالجة فك الارتباط للأفراد المستهدفين، بالرغم من أن البيانات محدودة بسبب قوانين حماية البيانات الشخصية المطبقة في السويد[39].

36 الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني، "الجندر والهوية في التطرف: دراسات حالة إفرادية حول دور الجندر والهوية في تشكيل بدائل إيجابية للتطرف" (Gender and Identity in Extremisms: Case Studies on the Role of Gender and Identity in Shaping Positive Alternatives to Extremisms)، بدون تاريخ، https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2021/10/Gender-and-Identity-Extremisms-Case-Studies.pdf

37 مايكل كيميل، "العنصرية باعتبارها طقسا من طقوس العبور لدى الذكر المراهق: النازيون السابقون في الدول الإسكندنافية" (Racism as Adolescent Male Rite of Passage: Ex-Nazis in Scandinavia)، مجلة Journal of Contemporary Ethnography، المجلد 36، العدد 2 (أبريل 2007): الصفحات 202–218، https://doi.org/10.1177%2F0891241606298825.

38 كاسي إليزابيث دورتي، "إزالة التطرف وفك الارتباط: برامج الخروج في النرويج والسويد ومعالجة التطرف النازي الجديد" (Deradicalization and Disengagement: Exit Programs in Norway and Sweden and Addressing Neo-Nazi Extremism)، مجلة Journal for Deradicalization، العدد 21 (شتاء 2019–2020)، https://journals.sfu.ca/jd/index.php/jd/article/view/287/195.

39 المرجع نفسه.

وبإلهام من البحوث المتعلقة بدور الذكورة لدى المتطرفين البيض، بما في ذلك البحوث حول برنامج EXIT Sweden ومعه، بدأ "الموجهون" بصورة غير رسمية تنفيذ منظور نوعي في عملهم. ويتمثل أحد المكونات المهمة لعمل البرنامج مع الزبائن في "نمذجة" السلوك، حيث يعمل الموجهون كقدوة لتحدي تصورات الزبائن الذاتية وإرشادهم لاستكشاف هويتهم والتحيزات والمفاهيم النوعية المتأصلة. وبالتالي، كان على الموجهين التفكير في فهمهم وتصوراتهم للذكورة وكيف يمكن لمشاركتهم مع الزبائن الذكور أن تتحدى أو تعزز التصورات الحالية للمنظور النوعي. ولاحظ الموجهون أن التركيز القوي على المنظور النوعي يتيح للزبائن استكشاف القوالب النمطية الكامنة والوصم اللذان وجّها سلوكهم مع المجموعة. كما شجع الموجهون زبائنهم على التفكير في الذكورة داخل هذه الحركة، بما في ذلك ما يعنيه أن يكون المرء رجلاً في هذه الحركة المتطرفة البيضاء وطريقة معاملتهم للنساء. ومن خلال تشجيع التفكير النقدي حول القضايا النوعية، تمكن الزبائن من تحطيم بعض الأفكار المقيدة حول النوع والذكورة التي كونوها في أثناء مشاركتهم في الحركة. ويكمّل المنظور النوعي ويعزز على نحو عضوي العمل الحالي لبرنامج "الخروج" المتعلق بتغيير الهوية الاجتماعية وإعادة بنائها.

وفضلًا عن كونه يراعي المنظور النوعي، فإن برنامج EXIT Sweden يقدم أيضا نموذجًا لبرامج مكافحة التطرف العنيف التي تصل إلى السكان الأكبر سنًا، وللعمل في المقام الأول مع فئة النازيين الجدد الأكبر سنًا في البلاد. ويتيح نهجه – القائم على دعوة الأفراد الذين انسحبوا طواعية - مدخلًا لفك الارتباط بدلًا من مدخل المدارس والكنائس التقليدي.

النقاط الرئيسة

- **ينبغي أن تتناول النهج النوعية لمنع ومكافحة التطرف العنيف جميع الأجناس، لا النساء فقط.** وينضم الرجال والنساء وغيرهما إلى الجماعات المتطرفة العنيفة لأسباب مختلفة. ومن الضروري استكشاف الدوافع واستخدام نُهج محددة، بما في ذلك النُّهج التي تعترف بدور الذكورة.
- بالرغم من أن الحركات والجماعات المتطرفة العنيفة قد تتقاسم أوجه التشابه في دوافعها وسردها واستراتيجياتها التجنيدية، **إلا أن نُهج منع ومكافحة التطرف العنيف لا يمكن أن تأخذ نهجًا واسعًا وينبغي أن تراعي اعتبارات الهوية الخاصة بكل مجموعة**، مثل عمر المشاركين ونوعهم الاجتماعي.
- **يتطلب التخلي عن جماعات المتطرفين البيض من المرء إعادة بناء عالمه بالكامل وبناء شبكة العلاقات** مع الأصدقاء والأسرة والمجتمع. وبالنسبة للرجال الأكبر سنًا، الذين كثيرًا ما يكونون أكثر انعزالًا، قد يصعب عليهم بوجه خاص الانسجام مع مجتمعهم، مما يعزز جاذبية "الأُخوّة" التي توفرها الحركات القائمة على نزعة تفوق العرق الأبيض.
- **من شأن تقديم أفكار بديلة عن الذكورة أن يشكل عنصرًا حاسمًا في فك ارتباط الرجال بالجماعات المتطرفة العنيفة وقدرتهم على إعادة بناء هوية اجتماعية منفصلة عن الفكر المتطرف.** وهذا يشمل معالجة التوقعات الاجتماعية المتصورة أو الحقيقية فيما يتعلق بالسلوك أو المظاهر، وتشجيع التفكير في المعايير الداخلية، ونمذجة السلوكيات والمواقف البديلة.

وينبغي أن يتلقى موظفو برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج تدريبًا على مراعاة المنظور النوعي وأن يكونوا على دراية بالاحتياجات الفريدة للأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة. كما ينبغي أن يتناول التدريب حساسيات واحتياجات مختلف الفئات العمرية. وعند تعيين الموظفين أو تكليفهم، ينبغي لمنفذي البرامج التفكير في عوامل الهوية والنظر في الأماكن التي سيكون من المفيد فيها تعيين مدير حالة ذو خلفية مشتركة (العمر، الجنس، اللغة) مع الفرد المعني لجعله يشعر بارتياح أكثر ولتمكينه من إقامة علاقة أفضل مع مدير الحالة[40]. ويضم الفريق المتنوع مجموعة واسعة من الخبراء والممارسين، بما في ذلك "الموجهون وعلماء الدين والأخصائيون الاجتماعيون وخبراء الرعاية اللاحقة" الذين يمكن أن يساعدوا في معالجة العديد من القضايا الأساسية المتعلقة بالتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب[41].

40 جوزيف جايت وسارة زيجر وطومسون هانتر، "مخطط مركز لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج" (Blueprint of a Rehabilitation and Reintegration Center)، مركز هداية، 2020، https://hedayahcenter.org/app/uploads/2021/09/Final-Version_Blueprint-of-a-Rehabilitation-and-Reintegration-Center_FullVersion.pdf.

41 دين وكيسيلس، "خلاصة وافية للممارسات الجيدة المتعلقة بإعادة تأهيل وإعادة إدماج المجرمين المتطرفين العنيفين" (Compendium of Good Practices in the Rehabilitation and Reintegration of Violent Extremist Offenders)، الصفحة 34.

5.3. توصيات بشأن صوغ سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف المراعية للمنظور النوعي

بصرف النظر عن نوع برنامج أو سياسة منع ومكافحة التطرف العنيف اللذان يجري وضعهما، فإن التوصيات التالية توجّه لواضعي السياسات ومنفذي البرامج للنظر فيها عند تصميم أنشطة لمنع ومكافحة التطرف العنيف تراعي المنظور النوعي.

إشراك أصحاب المصلحة

1. تحديد النساء والأشخاص ذوي الهويات المتنوعة والمهمشة بصفتهم أصحاب مصلحة رئيسيين ضمن برنامج يسعى لإشراكهم. وهذا الأمر يكفل أن يكونوا ظاهرين ومُحتَسبين في جميع مراحل البرنامج، ويعزز من الممارسة القائمة على إشراك مجموعة أوسع من الأشخاص في عمليات التصميم والتنفيذ..

2. إشراك خبراء ومنظمات المنظور النوعي الذين يركزون على المساواة والعدالة النوعيتين ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، للمشاركة في عمليات وضع السياسات لضمان أن السياسة تراعي السياقات النوعية والفردية والمحلية.

3. العمل مع الجهات المانحة لضمان أن السياسات الدولية والسياسات رفيعة المستوى المعنية بالمنظور النوعي وحقوق الإنسان مربوطة بالمشروع وتوجّهه. ومواصلة تعزيز التآزر بين أجندة المرأة والسلام والأمن وأجندة منع ومكافحة التطرف العنيف من خلال وضع أدوات سياساتية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وغالبا ما تعكس أدوار المرأة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف أدوارها في سياقات النزاع وبناء السلام التي طُبقت فيها أجندة المرأة والسلام والأمن. وقد تكون الدروس المستفادة في عملية وضع أجندة المرأة والسلام والأمن مفيدة في صوغ سياسة لمنع ومكافحة التطرف العنيف تراعي المنظور النوعي.

4. كفالة حصول واضعي السياسات على تدريب يراعي المنظور النوعي للإلمام بأنجع الطرق لإجراء تحليل نوعي أو دمج المنظور النوعي في السياسات. وينبغي أن يشمل التدريب التركيز على هياكل القمع القائم على النوع في المجتمع المعني.

5. التشاور مع المجتمع المدني على أساس منتظم طوال عمليات وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها. وتُعَدّ منظمات المجتمع المدني شريكًا بالغ الأهمية في هذه الجهود ولديها خبرة في مسائل محددة، ويمكنها تقديم التوجيه بشأن كيفية تأثير السياسة على عملها ومجتمعها المحلي.

تصميم السياسات والبرامج

6. كفالة أن المشاركين في تصميم السياسات والبرامج لديهم هويات نوعية متنوعة وهويات متقاطعة ويحملون خلفيات وتجارب مختلفة، بما في ذلك الخلفيات والتجارب الأكثر تأثرًا بمكافحة التطرف العنيف. وهذا الأمر سيؤدي إلى بذل جهود أكثر شمولًا وفعالية لمنع ومكافحة التطرف العنيف، تعكس التجارب المُعاشة لمختلف المجتمعات المحلية.

7. وضع سياسات وبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف قائمة على الاحترام والحساسية الثقافية. ونظرًا لأن تصورات الأدوار والمعايير النوعية تختلف عبر السياقات الثقافية، فينبغي على واضعي السياسات ومنفذي البرامج معالجة آثار ومفاهيم النوع الاجتماعي الثقافية باحترام.

8. تصميم تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف بطريقة تستجيب للنوع والعمر. وينبغي لواضعي السياسات ومنفذي البرامج أن ينظروا في كيفية اختلاف التجارب المُعاشة عبر المجموعات المختلفة وداخلها، بما في ذلك الأطفال والشباب والبالغون وكبار السن على أساس النوع وعوامل الهوية المتقاطعة الأخرى، وتكييف برامج وسياسات منع ومكافحة التطرف العنيف وفقًا لذلك.

9. تحديد أهداف التدخل وجمهوره تحديدًا محددًا قدر الإمكان ليكون أنجع. ولا يمكن للتدخلات أن تلبي جميع احتياجات المجتمع المحلي، لذلك فإن تحديد مجموعات محددة جدًا من الناس للانخراط معها أمر مفيد. وبغض النظر عما إذا كان هؤلاء الناس مشاركين أساسيين في البرنامج، فينبغي الحرص على ضمان أن تسفر التدخلات عن نتائج منصفة للنساء والفئات المهمشة.

10. مراعاة الاعتبارات الأمنية للمشاركين في البرنامج قبل تنظيم حلقات العمل والاجتماعات والدورات التدريبية. وينبغي أن توجه هذه الاعتبارات الأمنية القرارات المتعلقة بالاتصالات الخارجية وتميز سياسة أو برنامج منع ومكافحة التطرف العنيف. كما ينبغي أن تتجلى الاعتبارات الأمنية في ميزانية البرنامج من خلال إتاحة النفقات المتعلقة بالحماية مثل التدريب على الأمن الرقمي أو متطلبات الأمن المادي.

التمويل

11. دعم وتمويل برامج منع ومكافحة التطرف العنيف المتعددة السنوات والمراعية للمنظور النوعي. وتتطلب التغييرات التي تسعى إلى مواجهة الأعراف المجتمعية، وتحديدًا تصورات المنظور النوعي، المزيد من الوقت والثقة ولا يمكن تحقيقها من خلال أي سياسة أو برنامج معزولين.

12. جعل التحليل النوعي شرطًا أساسيًا لجميع برامج وسياسات منع ومكافحة التطرف العنيف. وينبغي على المانحين والحكومات المانحة كفالة إدراج التحليلات النوعية في جميع جهود منع ومكافحة التطرف العنيف من خلال تقديم التمويل فقط للبرامج والسياسات التي تتضمن تحليلًا نوعيًا وتبني على نُهج الهوية المتقاطعة.

مواد إضافية للقراءة

ديفيد ديريسميث ونور هدى إسماعيل، «الذكورة ذات النزعة العسكرية التي تتجاوز القومية المنهجية: تحديد مظاهر الذكورة المتعددة لجهادي إندونيسي» (Militarized Masculinities Beyond Methodological Nationalism: Charting the Multiple Masculinities of an Indonesian Jihadi) مجلة International Theory، المجلد 11، العدد 2 (تموز/يوليو 2019): الصفحات 139-159.

إيميلي وينتربوثام وإليزابيث بيرسون، «مدن مختلفة، قصص مشتركة» (Different Cities, Shared Stories)، مجلةRUSI ، المجلد 161، العدد 5 (2016): الصفحات 54-65.

كاثرين إي براون وآخرون، «الهويات المتضاربة: الصلة بين الذكورة والأنوثة والتطرف العنيف في آسيا» (Conflicting Identities: The Nexus Between Masculinities, Femininities and Violent Extremism in Asia)، المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لآسيا والمحيط الهادئ، 2020، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publicationsUNDP-RBAP-Conflicting-Identities-Nexus-between-masculinitiesfemininities-violent-extremism-Asia-2020.pdf

كاثلين كوهناست ودانييل روبرتسون، «الإطار والنظرية الشاملان للنوع» (Gender Inclusive Framework and Theory)، معهد الولايات المتحدة للسلام، 2018، الصفحة, https://www.usip.org/sites/default/files/201808-/gender-inclusive-framework-and-theory-guide.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعميم مراعاة المنظور النوعي في مشاريع منع الإرهاب، يناير 2020، https://www.unodc.org/documents/Gender/Thematic_Gender_Briefs_English/Terrorism_brief_23_03_2020.pdf.

الفصل الرابع : الرصد والتقييم

هدف الفصل

يتناول هذا الفصل بالتفصيل أهمية دمج المنظور النوعي في رصد وتقييم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. ويقدم مجموعة من المبادئ والمفاهيم والاستراتيجيات والأدوات لتصميم وتنفيذ أطر الرصد والتقييم التي تتضمن الأهداف والغايات القائمة على النوع والممتثلة لحقوق الإنسان..

نقاط الفصل الأساسية

- تصميم مؤشرات مراعية للمنظور النوعي في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف.
- اعتبارات المنظور النوعي في تقييم سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف.
- تقييم عمليات وآثار سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف..

الممارسات الجيدة ذات الصلة الواردة في وثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف والإضافة الملحقة بها

الممارسة الجيدة 1: إدراج النساء والفتيات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والقوانين والإجراءات والبرامج والممارسات المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف.

الممارسة الجيدة 7: دمج آليات الرصد والتقييم التي تراعي المنظور الجنساني في سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف من أجل تعزيز فعاليتها..

1.4. اعتبارات المنظور النوعي في رصد السياسات والبرامج

الرصد ليس عملية منعزلة، بل هو جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن كل عملية تدخل. ويشير الرصد إلى عملية مستمرة يتم من خلالها جمع المعلومات وترجمتها لمساعدة واضعي السياسات والممارسين على اتخاذ قرارات بشأن سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف أثناء تنفيذها. وتقيس خطة الرصد الفعالة حدوث التغييرات المتوخاة القصيرة والطويلة ومدى هذه التغييرات في نظرية التغيير؛ وتضمن أن تنفيذ السياسة والبرنامج يستجيب للتغيرات في السياق والمخاطر والفرص؛ ويمكن أن تساعد في دعم عملية التعلّم مع مرور الوقت. وكما أن التحليلات النوعية تُرشد نظريات التغيير، فإن نظريات التغيير توفر أيضا أساسا لإدماج منظور نوعي متعدد الجوانب في أطر الرصد. وبوجه عام، تُعَدّ مشاركة الأفراد ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة في تصميم المؤشرات، وجمع البيانات وتحليلها، وتوفير البيانات، وتقييم السياسات والبرامج أمرًا بالغ الأهمية لنهج أكثر شمولية وفعالية.

وتوفر سلسلة المؤشرات المصمَّمة تصميمًا جيدًا والمدروسة دراسة كافية أساسًا قويًا لخطة الرصد. وتمثل المؤشرات نقاط بيانات مَقيسة تُستخدم للحصول على رؤى تتعلق بتدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف. وتساعد هذه المعلومات واضعي السياسات ومنفذي البرامج على فهم ما إذا كان تنفيذ الأنشطة ناجحًا، وإعطاء أدلة أو علامات على النتائج والتغيير، والمساعدة في استخلاص دروس مفيدة لإرشاد عملية صنع القرار السياساتي والبرامجي. وهناك أربعة أنواع رئيسة من المؤشرات التي يشيع استخدامها في رصد المشاريع والسياسات.

- **مؤشرات المساءلة.** تجمع هذه المؤشرات بياناتٍ عن الأنشطة المرتبطة بالتدخلات. وهي مفيدة لتعلم المساءلة وفهم كيفية تنفيذ السياسات والبرامج. وعلى سبيل المثال، فإن تتبع الهوية النوعية للأشخاص المشاركين في التدخلات أو المستفيدين منها يجعل منفذي البرامج مسؤولين عن الالتزام بالشمولية والإنصاف.

- **المؤشرات السياقية.** تجمع هذه المؤشرات بيانات حول التغيرات في البيئة التي تحدث فيها التدخلات، بالرغم من عدم ارتباطها بالضرورة بأنشطة المشروع، مما يساعد واضعي السياسات ومنفذي البرامج على اتخاذ قرارات حول التدخل وربما إتاحة فهم أفضل لنتائج التدخلات المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف. وتُعَدّ المؤشرات السياقية مفيدة في إرشاد استراتيجيات تحديد المخاطر والتخفيف منها. وعلى سبيل المثال، من الضروري تتبع القصص في وسائل الإعلام حول قساوة الشرطة وعنفها الممارس على مجموعات مختلفة من النساء والرجال والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة عند تناول الإنصاف النوعي والعدالة النوعية بين الناس والشرطة.

- **مؤشرات التغيير.** تلتقط هذه المؤشرات بيانات حول حدوث نتائج المشروع ومداها، وما إذا كان التدخل يحقق الأهداف ويؤدي إلى التغيير المقصود، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية أو السلبية غير المتوقعة الأخرى. وعلى سبيل المثال، قد يلتقط منفذو البرنامج بيانات نوعية حول الطرق التي تستخدم بها النساء اللواتي شاركن في التدريب مهاراتهن في الممارسة العملية وما إذا كان القيام بذلك يؤدي إلى نتائج أفضل أو أسوأ. كما قد يرغب هؤلاء المنفذون في قياس ما إذا كان المشاركون في البرنامج قد حسّنوا وعيهم ودعمهم للإنصاف والعدالة النوعيين في مرحلة ما بعد التدخل.

- **مؤشرات التنفيذ.** قد تتخذ هذه المؤشرات في كثير من الأحيان شكل هدف تعليمي أكثر من كونها مؤشرًا بالمعنى التقني. وتساعد مؤشرات التنفيذ واضعي السياسات ومنفذي البرامج على التفكير بأسلوب نوعي في كيفية أداء عملهم وكيفية العمل بأسلوب أكثر تعمدًا وفعالية في المستقبل. وعلى سبيل المثال، تساعدهم هذه المؤشرات على التفكير في الطريقة التي أفضت بها صيغة حلقة من حلقات العمل إلى تقويض أو تعزيز ديناميات السلطة القائمة على النوع وكيفية تحسين عملية التنفيذ في المستقبل.

وينبغي في المؤشرات ألا تكون فقط محددة ومقيسة وقابلة للتحقيق وموثوقة ومحددة زمنيًا، بل يجب أن تكون أيضًا منصفة وشاملة. وعلى غرار الجوانب الأخرى للتدخلات، ينبغي أن يسترشد تصميم المؤشرات بمبادئ حساسية النزاعات، وعدم الإضرار، والإنصاف، والشمولية. ويُعَدّ إطار SMARTIE وسيلة مفيدة للتحقق من صحة المؤشر وفقًا لهذه المبادئ.

محدد (Specific) - ينبغي أن يقيس المؤشر من أقرب نقطة ممكنة الغرض الذي يسعى إلى قياسه. ومن المحتمل أن تكون المؤشرات المتعددة ضرورية لمراعاة أهداف التعلّم المعقدة ونواتجه.

مقيس (Measurable) - ينبغي أن يكون ممكنًا قياس المؤشر على نحو ملموس. وينبغي ألا يكون المؤشر غامضًا أو فضفاضًا، وعليه أن يتجنب التعميم.

قابل للتحقيق (Achievable) - ينبغي أن يكون الحصول على البيانات المحددة أمرًا ممكنًا من الناحية التقنية وضمن قدرات المنظمة ومواردها ووسائلها. فالمؤشر الذي يتطلب بيانات غير موجودة أو يستحيل الحصول عليها غير مجدي.

موثوق (Reliable) - ينبغي أن تخلو البيانات التي يمثلها المؤشر من الغموض وتتحلى بالمصداقية وتكون لها صلة مباشرة بالظواهر التي يحاول البرنامج التعلّم عنها.

محدد زمنيًا (Time bound) - ينبغي جمع البيانات بصورة متكررة لتوفير المعلومات حول التقدم والتأثير في القرارات أثناء التنفيذ.

شامل (Inclusive) - ينبغي أن يعكس المؤشر على نحو مناسب الاحتياجات التعلّمية ومتطلبات الوصول وأهداف التدخل لمختلف مجموعات النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات المتنوعة والهويات المتقاطعة.

منصف (Equitable) - ينبغي أن يعكس المؤشر توزيعًا عادلًا وأخلاقيًا للمسؤوليات المتعلقة بالتصميم وجمع البيانات والاستعراض والتحليل.

بدلاً من إعادة اختراع العجلة، **قد يكون من المناسب دمج مؤشرات مستمدة من الاستراتيجيات والمؤشرات الراسخة والمقبولة على نطاق واسع**، مثل "مؤشر المعايير الاجتماعية النوعية"، و"مؤشر عدم المساواة بين الجنسين"، و"أهداف التنمية المستدامة".

وثمة اعتبار أخير ينبغي أن يراعيه واضعو السياسات ومنفذو البرامج وهو **فائدة المؤشر في صنع القرار**. فينبغي أن ينظروا كيف أن البيانات المجمعة حول كل مؤشر ستُرشد عملية صنع القرار من قبل مختلف مجموعات أصحاب المصلحة أثناء التدخل.

وعندما يتبين أن المؤشرات فعالة باستخدام معايير SMARTIEs، من المهم أيضا النظر في كيفية استخدامها في الممارسة العملية على امتداد التدخل. ويجب النظر في العناصر الرئيسة التالية للمؤشر أثناء عملية تصميم التدخل المعني بمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

- **ماذا؟** ماذا تريدون أن تتعلموا؟ ما الذي يتم قياسه؟ ما الذي تحاولون تغييره؟
- **لماذا؟** لماذا نتعلم هذه المعلومات ولفائدة من؟
- **المُتغير؟** ما هو المتغير النوعي أو الكمي الذي يتم تتبعه؟
- **المصدر؟** ما هو مصدر البيانات ووسائل جمعها؟
- **من؟** من المسؤول عن جمع البيانات واستعراضها؟
- **متى؟** من عليه جمع البيانات واستعراضها ومتى؟
- **خط الأساس؟** ما هي حالة المُتغيَّر الذي قِيس في بداية المشروع؟
- **الغاية؟** ما هو التغيير الذي نتوقعه في حالة المُتغيَّر؟

وينبغي أن تنبثق جميع المؤشرات، بما فيها المؤشرات المتعلقة بتعزيز المساواة النوعية وغيرها من الاعتبارات المتصلة بالمنظور النوعي، من نظريات التغيير والتحليل النوعي. ويتعين وضع المؤشرات وفقًا للاحتياجات التعلّمية المحددة للمستفيدين من البرنامج والسياسة، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الأكثر تأثرًا. وبالرغم من أنه قد يكون من المفيد الاعتماد على مؤشرات عامة أو عيّنات كمصدر للإلهام، إلا أن المؤشرات ينبغي أن تُستمد مباشرة من نظرية التغيير والتحليل النوعي الخاصة بالبرنامج أو السياسة. وكلما كان ذلك ممكنا ومناسبا، ينبغي مراعاة الأهداف والمؤشرات الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بمبادرات وأطر السلام والأمن والتنمية الرفيعة المستوى والاتفاقات المعيارية من قبيل الاستراتيجيات الوطنية للمساواة النوعية، وخطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، والصكوك التعاهدية الإقليمية والدولية، وقرارات مجلس الأمن، وأهداف التنمية المستدامة.

وينبغي استعراض المؤشرات وأي تحليل سياقي آخر بصورة دورية من قبل أصحاب المصلحة المعنيين. وتُعَدّ المؤشرات أفضل التقديرات التقريبية لنقاط البيانات التي ستكون الأعلى قيمة بناءً على النسخ الأولى من نظرية التغيير والتحليل النوعي. والتغيير ليس عملية خطية، فحتى أفضل الخطط نادرًا ما تنعكس في الممارسة العملية حسب ما هو متوقع منها. وقد لا تكون المؤشرات التي تُعَدّ صالحة ومفيدة في البداية مناسبة للغرض نفسه بعد عام واحد، أو قد يحدد منفذو البرنامج مؤشرًا أقوى وأكثر

صلة لقياس نتيجة مستهدفة أو قد يحتاجون إلى اعتماد مجموعة جديدة من المؤشرات لمراعاة التغييرات في الاتجاه أو مُتغيِّرٍ جديد في سياق العمل. وينبغي أن تكون التدخلات والمؤشرات المرتبطة بها مرنة بما يكفي للاستجابة للتغيرات غير المتوقعة التي تخرج عن تحكم منفذي البرنامج؛ وللاستجابة أيضًا للفرص والمخاطر والتحديات الناشئة، والنتائج غير المتوقعة للأنشطة.

وينبغي تجنب الإفراط غير المناسب في الاعتماد على البيانات الكمية والتحليل الكمي. فمفهوم أن البيانات الكمية توفر في جوهرها أدلة تغيير أكثر صرامة وقيمة وموثوقية وشرعية يُنظر إليه على نطاق واسع أنه مفهوم صحيح في سياسات وبرامج السلام والأمن والتنمية. ويشترط معظم المانحين أن يتبنى متلقو التمويل خططًا معقدة لرصد الأداء تكون مصمَّمة بالأساس لتتبع أشكال التغيير القابلة للقياس الكمي. وبالنظر إلى العلاقة بين تلبية هذه المتطلبات وقرارات التمويل، فإن جميع أنواع المنظمات تشعر على نحو متزايد بالضغط من أجل تحديد نتائجها تحديدًا كميًا. وهذا الاتجاه ينطوي على جملة من المشكلات، اثنتان منها مهمتان هنا. أولًا، قد يكون من الصعب جدًا قياس التحولات الاجتماعية-السياسية والثقافية في العلاقات النوعية والشمول النوعي، لاسيما خلال دورة حياة البرنامج أو السياسة. كما لا يمكن أن تعزى هذه التحولات إلى عامل سببي أو مؤثر فردي، بل إنها عادة ما تكون نتيجة لتعدد المتغيرات التي لا يمكن تحليلها. والتوقع بأن تكون التدخلات الفردية قادرة على تحديد مساهمتها في إحداث تغيير منهجي أوسع هو توقع غير واقعي ودون قيمة. وثانيا، حتى مع وضع قيود الموارد والقدرات جانبا، فإن العديد من المنظمات والشبكات الشعبية التي تعزز الإنصاف والشمولية تتخصص في التدخلات المجتمعية والفردية عالية الترابط. وفي هذه السياقات وفي السياقات المماثلة، فإن المعالم الأكثر إقناعًا وقوةً المتعلقة بمساهمة التدخل قد تأتي في شكل روايات تستند إلى صراعات وتجارب ومنظورات المجموعات المشاركة من النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة. وقد تكون هذه الأدلة ذاتية أكثر وأقل واقعية وأقل قابلية للقياس الكمي، لكن ذلك لا يقوض بالضرورة صحتها أو صرامتها.

ولا ينبغي تفسير ذلك على أنه يدعو إلى تفادي البيانات والتحليلات الكمية أو التقليل من أهميتها. وبدلًا من ذلك، **ينبغي اختيار المؤشرات على أساس قيمتها في إظهار التغيير واستخلاص الدروس المفيدة.** ومن المرجح أن يكون للجمع بين البيانات النوعية والكمية أكبر قدر من الفعالية.

الموارد: بالشراكة مع منظمة الإشعار الدولية (International Alert)، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة أدوات لتحسين تأثير البرامج على جهود منع التطرف العنيف. وتوفر مجموعة الأدوات هذه إرشادات لمهنيي وأخصائيي التنمية لتحسين عملية تصميم ورصد وتقييم البرامج التي تركز على منع التطرف العنيف، مع توصيات محددة ودراسات حالات إفرادية وأسئلة إرشادية حول كيفية تعزيز برامج منع التطرف العنيف المستجيبة للمنظور النوعي في كل مرحلة من مراحل دورة هذه البرامج. كما تضم مجموعة الأدوات بنك مؤشرات، يمكن تحسينه حسب مجال البرامج، يتضمن مؤشرات محددة للمساواة النوعية التي تعزز جهود منع التطرف العنيف.[a]

[a] منظمة الإشعار الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تحسين تأثير برامج منع التطرف العنيف"، بدون تاريخ.,/http://www.pvetoolkit.org (اطُّلع عليه في 11 ديسمبر 2021).

2.4. جمع البيانات وتصنيفها

تتطلب معالجة اللامساواة والظلم المرتبطين بالنوع، وكحد أدنى عدم الإضرار، فهم الهوية النوعية والهويات المتقاطعة للمعنيين والمشاركين وأصحاب المصلحة. وينبغي أن تحدد عدة عوامل نهج البرنامج أو السياسة المستخدم في تحصيل هذه البيانات.

وينبغي إشراك أفراد ذوي هويات نوعية متنوعة وهويات متقاطعة في جمع البيانات وتحليلها. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان نهج أكثر شمولية وفعالية ولتجنب البقع العمياء والتحيزات في البرامج والسياسات.

وعلى التحليل النوعي متعدد الجوانب ونظرية التغيير أن يوفرا الأساس لتحديد فئات المتغيرات وكيفية تصنيف البيانات. ويُعَدّ تصنيف البيانات أمرًا ضروريًا لرصد شمولية التدخلات وتأثيراتها على النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة. ويتعين أن تأخذ التحليلات متعددة الجوانب ونظريات التغيير في الاعتبار الطرق التي قد تؤثر بها التدخلات على مجموعات مختلفة من الأشخاص بناءً على هويتهم النوعية وهوياتهم المتقاطعة الأخرى.

وينبغي تصميم عمليات جمع البيانات بطريقة تكفل كتمان هوية المشاركين في البحوث والبرامج والحفاظ على السرية. وغالبًا ما يتطلب جمع البيانات الاجتماعية والديموغرافية من المشاركين في التدخلات أن يحددوا بأنفسهم جوانب من هويتهم. ويتعين إيلاء العناية الواجبة لضمان أن فئات الهويات المطلوبة في عمليات جمع البيانات هذه لا تعرّض سلامة المشاركين للخطر. فعلى سبيل المثال، تحظر القوانين الوطنية في العديد من الولايات القضائية وجود أشخاص ذوي هويات نوعية معينة. وحتى عندما يبيح القانون الوطني درجة أكبر من التنوع النوعي، قد يوجد وصم وتحيز اجتماعيين وثقافيين وسياسيين ضد الأشخاص ذوي الهويات النوعية غير الثنائية. ويلزم تصميم أدوات جمع البيانات بناءً على تحليل نوعي وتقييم مخاطر متينين. وفي السياقات ذات المخاطر العالية، قد يتبين أنه يلزم قصر اختيارات النوع على ذكر وأنثى لضمان سلامة المشاركين بصورة أفضل. ومن الضروري التأكد من أن جميع عمليات جمع بيانات المشاركين تلتزم التزامًا تامًا بالمعايير الأخلاقية للموافقة المستنيرة وكتمان الهوية والسرية.

إن الهوية شيء معقد وغالبًا ما تتحدى التصنيفات أحادية الجانب. وينبغي أن تتيح أدوات جمع البيانات للمشاركين أن يُدرجوا هويتهم النوعية وهوياتهم المتقاطعة بأكبر قدر ممكن من الحرية. وينبغي تجنب إجبار المشاركين على الاختيار من بين فئات محددة مسبقًا من الهوية، إلا إذا كان ذلك مصحوبًا بخيار تقديم إجابة مفتوحة. فإتاحة خيارات متعددة لفئات ديموغرافية معينة، مع توفير خيار الإجابة المفتوحة يُعَدّ طريقة أفضل لمراعاة التعقيدات المتعددة مثل اللغة والعرق والإثنية. وبالرغم من أن الاعتماد على نوع ضمير المخاطَب المفضل لدى المشارك ليس بالضرورة مفيدًا لتصنيف البيانات، إلا أنه قد يكون مفيدًا من باب التفاعل المحترم وبناء العلاقات.

3.4. اعتبارات المنظور النوعي في تقييم السياسات والبرامج

يصف هذا الفصل طرق توليد البيانات وجمعها واستخدامها على امتداد عمليات التصميم والرصد والتقييم. والغرض الأساسي من كل هذه العمليات هو التعلّم. ويُعَدّ التحليل النوعي ونظرية التغيير من أدوات التعلّم البالغة الأهمية في تصميم تدخلات منع ومكافحة التطرف العنيف. وتُعتبر أطر **SMARTIE** وأنشطة تصميم المؤشرات واستعراضها فرصًا حاسمة للتعلّم أيضًا. كما تُعَدّ عمليات التصميم والرصد مكونات أساسية لأطر التقييم العامة، التي يُفهم عمومًا أنها جزء من إطار التقييم إلى جانب عمليات التقييم المحددة. وإذا كانت عمليات التقييم لا ينبغي بالضرورة تنفيذها في جميع الظروف، إلا أنها وسيلة لاستكشاف تجربة التدخل التراكمية لاستخلاص دروس مفيدة وتوصيات بشأن العمل المستقبلي. كما أنها تمثل فرصة للمشاركين والشركاء وأصحاب المصلحة والمنفذين وواضعي السياسات والممولين لتوليد معرفة أعمق حول أسئلة محددة عند نقاط معينة من فترة التدخل. وتتصل عمليات التقييم بالرصد لكنها تختلف عنه (الجدول 4.1).

الجدول 1.4. التمييز بين الرصد والتقييم

	الرصد	التقييم
ما هو؟	هو الجهود الجارية لجمع البيانات وتحليلها من أجل قياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج، مع مراعاة التغييرات في السياق والاحتياجات والأهداف.	هو استعراض ما حدث ولماذا حدث وتحديد الأهمية والكفاءة والفعالية والأثر والاحتياجات والخطوات التالية وما إلى ذلك.
لما إجراؤه؟	لدعم عملية صنع القرار اليومية، وتحسين الأداء والممارسة، وتعزيز المساءلة والإبلاغ.	لتعزيز السياسات والبرامج المستقبلية، وتقديم دليل على النجاح أو عدمه، وتعميق فهم كيف تعمل الأشياء أو لا تعمل ولماذا.
من يجريه؟	بالإمكان قيادة أو تنفيذ مكونات مختلفة من قبل موظفين مسؤولين وشركاء ومشاركين.	يُيسَّر عادة من قبل خبير تقييم خارجي أو فريق تقييم مختلط، وينبغي أن يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.
متى التخطيط له؟	في مرحلة التصميم.	القرارات الأساسية تُتخذ في مرحلة التصميم وتنقح قبل التنفيذ.
متى تنفيذه؟	على امتداد التدخل بصورة دورية أو متكررة أو مستمرة.	في المنتصف، وعند الانتهاء، وبعد الانتهاء.

المصدر: شايان تشورش ومارك إم. روجرز، "Designing for Results: Integrating Monitoring and Evaluation in Conflict Transformation Programs"، "التصميم من أجل النتائج: إدماج الرصد والتقييم في برامج تحويل الصراع"، منظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2006، الصفحة 83.

1.3.4. تأطير نطاق التقييم وأسئلته وأساليبه

يستعرض التقييم التعلّم التراكمي، لكنه ليس مجرد اجترار لبيانات الرصد. وبالإمكان أن يركز التقييم على عدد كبير من مجالات الاستقصاء، بما في ذلك الإجابة على أسئلة محددة حول التدخلات المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف. ولا يُعَدّ اتباع كل سبيل ممكن من سبل التقييم إجراءً عمليًا. وبغض النظر عن موضوع الاستقصاء، فإن التقييمات هي فرص لاختبار حساسية التدخل واستجابته وتأثيره في تفاوتات السلطة حسب النوع، على النحو المحدد في التحليل النوعي ونظرية التغيير الأساسيين؛ وفي نجاح تدابير الإنصاف والشمول؛ وفي صلاحية نهج الإنصاف والتمكين النوعيين لمجموعات النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة، لاسيما من السكان المهمشين. ويستحيل تحديد النجاح دون تعقيبات وملاحظات ودون تحليل من أفراد المجتمع المحلي والسكان المهمشين المشاركين في التصميم، بما في ذلك تحليلهم للنجاح في سياق ديناميات المنظور النوعي والسلطة. وتستفيد التقييمات أيضًا من تصميمها وتنفيذها من قبل أفراد ذوي هويات نوعية متنوعة وهويات متقاطعة.

وبالنسبة لجميع عمليات التقييم، ينبغي مراعاة العديد من المبادئ التوجيهية والأدوات المهمة عند تحديد النطاق والأسئلة والأساليب.

وتمثل معرفة التحليل النوعي الذي أرشد التدخل الخطوة الأولى في تقييم النتائج. وتزيد فعالية التقييم الذي ينظر فيما إذا راعت عملية التدخل ونتائجه الإنصاف النوعي والعدالة النوعية وكيف راعتهما عندما يُصمَّم التدخل بما يتماشى مع التحليل النوعي القوي، ونظرية التغيير التي تراعي صراحة الاعتبارات المتصلة بالنوع، وأهداف وغايات الإنصاف النوعي. ومن الممكن تعديل عملية التقييم حتى تراعي الاعتبارات المتصلة بالنوع في عملية التدخل ونتائجها دون وجود تحليل نوعي قوي ونظرية تغيير مستجيبة للمنظور النوعي. غير أن ذلك سيكون صعبًا جدًا دون مشاركة أصحاب المصلحة وفي غياب المعرفة الأساسية وأدوات التقييم الحاسمة المصمَّمة بناءً على تحليل نوعي ونظرية تغيير متينين.

وينبغي للتقييمات أن تولي الأولوية للاحتياجات التعلّمية للفئات المهمشة الأكثر تأثرا بالتدخل من المشاركين في البرنامج. وبحسب ما تم التأكيد عليه مرارًا وتكرارًا في هذا الفصل، ينبغي تصميم التقييمات وتنفيذها من قبل مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة وتوليد الدروس لهذه المجموعات. والتقييمات ليست عمليات محايدة سياسيًا، بل هي مرتبطة باحتياجات ومصالح وخطابات مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي تصميم التقييمات من خلال عملية شاملة تعطي الأولوية لمدخلات المشاركين في البرنامج وأصحاب المصلحة ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة. وفي مرحلة مبكرة من العملية، ينبغي التماس مدخلات أصحاب المصلحة، بمن فيهم المنظمات التي تقودها النساء، للمساعدة في تأطير التقييمات ومخرجاتها النهائية وفقًا لاحتياجاتهم، بما في ذلك نطاقها وأسئلتها وأساليبها.

وقد تجرَى التقييمات أثناء مرحلة التنفيذ لتحسين العمل المستقبلي، وهو ما يعرف باسم **التقييمات المؤقتة أو التكوينية**؛ وفي مرحلة الانتهاء، من أجل تقييم التجربة والنواتج التراكمية، وهو ما يعرف باسم **التقييم التجميعي**؛ وفي مرحلة لاحقة، عقب الانتهاء من التدخل لقياس نتائجه على المدى الطويل، وهو ما يعرف باسم **تقييم الأثر**. وفيما يلي أمثلة على الاستقصاءات النوعية التي يمكن استكشافها في نوعين مختلفين من التقييمات (الجدول 4.2). ويرجى مراعاة أن عملية التقييم يمكن أن تبحث أنواعًا مختلفة من الأسئلة.

الجدول 2.4. اعتبارات المنظور النوعي في تقييم العملية وتقييم الأثر

نوع سؤال التقييم	المسائل التي ينبغي النظر فيها	مجالات الاستقصاء
تقييم العمليات	يستكشف تقييم العمليات ما إذا كان التدخل نُفِذ على النحو المرجو وإلى أي مدى نُفِّذ من أجل اتخاذ قرارات لتحسين التدخلات عند تنفيذها. وتُعَدّ تقييمات العمليات تقييمات تكوينية بوجه عام، مما يساعد على إرشاد عملية التنفيذ. وعادة ما تطبق بصورة دورية أو في منتصف مرحلة التنفيذ. وهي تقيّم عملية التنفيذ - طرق العمل والأساليب والممارسات - وكيفية معالجة الاحتياجات والتجارب المختلفة للأشخاص فيما يتعلق بالمنظور النوعي والهويات المتقاطعة. ولا تقتصر العملية على التمثيل النوعي وشمولية التدخل. بل تهتم أيضا بالمسائل المتعلقة بعمليات صنع القرار، وتجارب المستفيدين، وممارسات رصد وتقييم التدخلات.	ما مدى إسهام مختلف مجموعات النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة في قيادة التدخل والمشاركة فيه؟ وما جودة مشاركتهم وتأثيرها؟ ما مدى وصول مختلف مجموعات النساء والرجال إلى أنشطة التدخل؟ وكيف يمكن جعل أنشطة التدخل في متناول فئات المستفيدين الأكثر تهميشا؟ هل تتحدى ممارسات التيسير وصنع القرار الوضع التبعي للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المختلفة والهويات المتقاطعة؟ هل يتم الوصول إلى المشاركين من الفئات الأكثر تهميشًا على النحو المرجو؟ هل تراعي عمليات الرصد والتقييم بصورة كافية عدم التجانس بين مختلف مجموعات النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة؟
التقييم التجميعي	يبحث نتائج التدخل في الأمدين القصير والمتوسط. وتوفر تقييمات النواتج مؤشرًا على فعالية التدخل من خلال التركيز على آثار مخرجات التدخل. وغالبًا ما تركز على الدروس المستفادة الفورية، وتقيّم أوجه التفاوت الملحوظة بين النتائج المقصودة والفعلية، وتتنبأ بالآثار المحتملة على المدى الطويل. وتكون تقييمات النواتج بوجه عام تجميعية، حيث تقيّم النتائج الفورية عند الانتهاء من التدخل أو مع قرب الانتهاء منه. ويقتصر تقييم نتائج معظم التدخلات المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بوجه عام على تقييم المخرجات والنواتج بسبب نطاقها والقيود التحليلية والتمويلية. ومن المهم تجنب الخلط أو الغموض بين • المخرجات (Outputs)، وهي النتائج الملموسة وغير الملموسة الناتجة عن أنشطة التدخل؛ • والنواتج (Outcomes)، وهي الآثار الفورية التي تعززها كليا أو جزئيا مخرجات التدخل؛ • والآثار (Impacts)، وهي التغيير طويل الأجل الذي يُعزَّز كليا أو جزئيا من خلال نواتج التدخل. وينبغي أن تُستخدم تقييمات النواتج في قياس الإنصاف والآثار الإيجابية والسلبية المختلفة لنتائج التدخل الفورية على مختلف مجموعات الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة.	كيف أثّر التدخل على معارف وممارسات مختلف مجموعات النساء والرجال في المنظمة المستفيدة؟ بأي طرق عالجت بها نتائج التدخل الفورية احتياجات وتحديات مختلف مجموعات النساء في المجتمعات المحلية المستفيدة الأكثر تهميشًا؟ إلى أي مدى أثّر التدخل على تصورات الإنصاف النوعي والعدالة النوعية عبر مجموعات مختلفة من النساء والرجال والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة؟ ما هي أهم قصص التغيير التي تبادلتها مختلف مجموعات النساء والرجال المشاركين في التدخل؟ إلى أي مدى تشعر مختلف مجموعات أصحاب المصلحة بأن التدخل يتحدى الصور النمطية النوعية وتفاوتات السلطة؟ إلى أي مدى قُوبلت محاولة التدخل لتحدي الأدوار النوعية المعيارية برد فعل عكسي أو بالمقاومة؟ وكيف تغيرت هذه الاستجابات بعد الانتهاء من التدخل؟

تقييم الأثر	يدرس تقييم الأثر "التأثيرات الإيجابية والسلبية، والأولية والثانوية الطويلة الأمد التي يُحدثها التدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة".[a] كما أنه "يبحث الروابط السببية بين الأنشطة والمخرجات والنواتج والآثار الوسيطة."[b] وتتطلب عمليات تقييم الأثر عموما ردحًا من الزمن لانقضائها بعد الانتهاء من أي تدخل لبحث النتائج الطويلة الأمد وإمكانية استدامتها. ولا يمكن لأي تدخل أحادي أن يعالج جميع العوامل التي تؤثر على التغيير المؤسسي أو الثقافي أو الهيكلي على المدى الطويل. وعند تقييم الأثر، ينبغي للمرء أن يكون واقعيًا بشأن ما يمكن للتدخل أن يؤثر فيه على امتداد دورة حياته. كما يتعين على واضعي السياسات ومنفذي البرامج أن يتوخوا الحذر كي لا ينسبوا التغيير إلى التدخل بطريقة تبسيطية. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يسعوا إلى إجراء تقييم واقعي لمدى إسهام التدخل في التغيير.[c]	ما هي الطرق التي أسفر بها التدخل عن نتائج لمختلف مجموعات النساء والرجال والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة والهويات المتقاطعة؟ إلى أي مدى ساهم التدخل في تغيير تفاوتات السلطة بين مختلف فئات الرجال والنساء؟ ما هي خصائص التدخل الأكثر تأثيرًا في تحقيق الإنصاف النوعي والعدالة النوعية؟ ما هي العوامل الخارجة عن سيطرة التدخل التي أثرت إيجابا أو سلبًا على المساواة النوعية داخل المنظمة المستفيدة أو المجتمع المحلي المستفيد؟

a منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مسرد المصطلحات الرئيسية في التقييم والإدارة القائمين على النتائج (Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management)، 2010، الصفحة 24، https://www.oecd.org/dac/evaluation/2754804.pdf.

b جيليان فليتشر، "تناول المنظور النوعي في تقييم الأثر: ما الذي ينبغي مراعاته؟" (Addressing Gender in Impact Evaluation: What Should Be Considered?) مبادرة Methods Lab، أكتوبر 2015، الصفحة 9، https://cdn.odi.org/media/documents/9934.pdf.

c سريلاتا بالتيوالا، "تعزيز الرصد والتقييم من أجل حقوق النساء: 13 فكرة للمنظمات النسائية" (Strengthening Monitoring and Evaluation for Women's Rights: Thirteen Insights for Women's Organizations)، رابطة حقوق المرأة في التنمية، 2011، الصفحتان 7 و8، http://www.forum.awid.org/forum12/wp-content/uploads/2013/03/MnE_ThirteenInsights_womens-org_ENG.pdf.

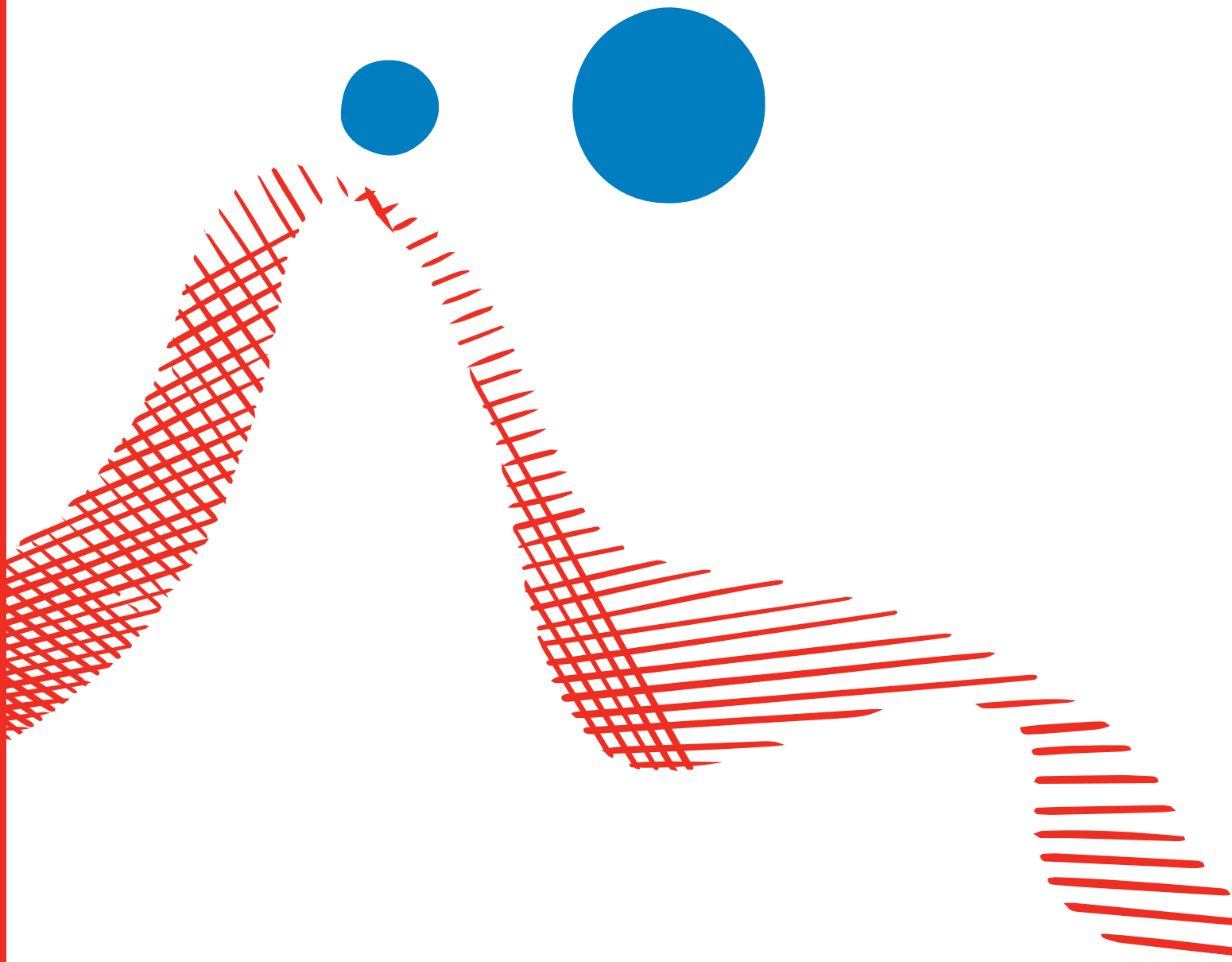

2.3.4. أساليب التقييم

هناك العديد من الاستراتيجيات والأساليب لإجراء بحوث التقييم. ويتوقف اختيار الأساليب على طبيعة الاستقصاء ونطاقه وينبغي اختيارهما على أساس التوافق المتبادل مع أصحاب المصلحة (الجدول 4.3).

الجدول 3.4. أمثلة عن أساليب البحث من أجل التقييم

حصد النواتج	هذا الأسلوب لا يبدأ بنتائج محددة مسبقا ولا يقيس التقدم المحرز نحوها، بل يجمع أدلة على ما تحقق ويعمل بطريقة تراجعية لتحديد ما إذا كان المشروع قد ساهم في هذا التغيير وكيف ساهم فيه .[a]
التغيير الأبرز	التغيير الأبرز هو عملية تشاركية تنطوي على جمع قصص التغيير المهمة من الميدان والاختيار المنهجي لأبرز هذه القصص من قبل مجموعات محددة من أصحاب المصلحة المكلفين بـ"البحث" في تأثير المشروع. وبمجرد جمع قصص التغيير الأبرز هذه، يجتمع أصحاب المصلحة، ويقرأون القصص بصوت عالٍ، ويُجرون مناقشات منتظمة ومعمقة حول قيمة التغييرات المبلغ عنها .[b]
تقييم المستفيدين	الهدف من تقييم المستفيدين هو تقييم قيمة النشاط على النحو الذي يتصوره المستفيدون من المشروع ودمج الاستنتاجات في أنشطة المشروع. ويركز هذا التقييم على الاستماع المنهجي من خلال تمكين المستفيدين من التعبير عن أولوياتهم وشواغلهم .[c]
التاريخ المؤسسي	التاريخ المؤسسي هو سرد يسجل النقاط الرئيسية التي توضح كيف أن الترتيبات المؤسسية - طرق العمل الجديدة - تطورت مع مرور الوقت وأوجدت طرق أنجع لتحقيق أهداف المشروع و وأسهمت في إيجاد هذه الطرق .د
التجربة المعشاة المُضبّطة بالشواهد	هي نوع من تقييم الأثر يستخدم الوصول العشوائي إلى البرنامج كوسيلة للحد من التحيز وتوليد تقديرات صالحة للآثار. ويقارن هذا الأسلوب النواتج بين المجموعة التي تستفيد من المشروع والمجموعة التي لا تستفيد منه .[d]

[a] منظمة Saferworld، "العمل بطريقة مختلفة: إعادة التفكير في الرصد والتقييم لفهم التغيير" (Doing Things Differently: Rethinking Monitoring and Evaluation to Understand Change)، ورقة تعلم، يناير 2016 ، https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/doing-things-differently---saferworld-learning-paper-2016.pdf.

[b] ريك ديفيس وجيس دارت، "أسلوب التغيير الأبرز: دليل استخدامه" (The 'Most Significant Change' (MSC) Technique: A Guide to Its Use)، أبريل 2005، http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.1.4305.3606.

[c] لورانس ف. سلمان، "تقييم المستفيدين: وصف النهج" (Beneficiary Assessment: An Approach Described)، أوراق التنمية الاجتماعية، العدد 10 (أغسطس 2002)، https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.456.7871&rep=rep1&type=pdf.

[d] منظمة BetterEvaluation، "التاريخ المؤسسي" (Institutional Histories)، 2011، https://www.betterevaluation.org/en/plan/approach/institutional_histories.

[e] منظمة BetterEvaluation، "التجارب المعشاة المضبّطة بالشواهد" (Randomised Controlled Trial)، بدون تاريخ https://www.betterevaluation.org/en/plan/approach/rct.

المصدر: لورين أندايا سيرانو، "دمج المنظور النوعي في تصميم المشاريع ورصدها لقطاع الأمن والعدالة" (Integrating Gender in Project Design and Monitoring for the Security and Justice Sector)، مجموعة أدوات النوع والأمن، رقم 15، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019، الصفحة 42، الجدول 9.

وبغض النظر عن الأساليب المحددة المستخدمة لإجراء عملية التقييم، ينبغي **الاتفاق على قرار إجراء تقييم داخلي أو تعيين مستشار تقييم مستقل أثناء عملية تصميم المشروع أو في المراحل الأولى من التنفيذ.** وهناك العديد من الفروق التي ينبغي مراعاتها والتي تُعَدّ مهمة لاتخاذ قرار مستنير. وقد يحتاج المقيّمون المستقلون إلى وقت إضافي للإلمام بالمشروع، غير أنهم قد يصبحون بمجرد اكتسابهم هذا الإلمام مصدرًا حيويًا للتعلّم والإثراء. ولكلا النوعين من المقيّمين مزاياه (الجدول 4.4).

الجدول 4.4. المزايا المقارنة للمقيّمين الداخليين والمستقلين

المقيّم الداخلي	المقيّم المستقل
ينبغي أن يكون له إلمام وثيق بخلفية المشروع وأن يملك خبرة في التنفيذ.	عليه أن يقدم منظورًا خارجيًا يصعب في العادة تقديمه من قبل الأشخاص الذين يعملون عن كثب مع السياسة أو البرنامج.
ينبغي أن يكون قادرًا على التنقل بسهولة بين وثائق المشروع وأدلته وبيانات الرصد.	ينبغي أن يكون لديه إمكانية الوصول إلى مقدمي المعلومات والشبكات ذات الصلة الذين قد يقدمون أفكارًا وقيمة مضافة لمجموعات الممارسين التي تعمل في عزلة.
ينبغي أن تكون هناك علاقات موجودة مسبقًا مع فريق السياسات والبرامج والشركاء وأصحاب المصلحة والمستفيدين والشبكات الأوسع	عليه أن يقدم نُهُجًا وأساليب وممارسات جيدة جديدة للرصد والتقييم والتعلّم والبرمجة من أجل تعزيز قدرة فريق السياسات والبرامج

مواد إضافية للقراءة

المصدر: لورين أندايا سيرانو، "دمج المنظور النوعي في تصميم المشاريع ورصدها لقطاع الأمن والعدالة" (Integrating Gender in Project Design and Monitoring for the Security and Justice Sector)، مجموعة أدوات المنظور النوعي والأمن، رقم 15، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019، https://www.osce.org/files/f/documents/2/3/447067.pdf.

منظمة البحث عن أرضية مشتركة، "وحدات تدريبية للتصميم والرصد والتقييم من أجل بناء السلام" (Training Modules for Design, Monitoring and Evaluation for Peacebuilding)، 3 يناير 2013، https://www.dmeforpeace.org/resource/training-modules-for-design-monitoring-and-evaluation-for-peacebuilding/.

مكتب التقييم المستقل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "كيفية إدارة التقييم المستجيب للمنظور النوعي: دليل التقييم"، 2015، https://www.betterevaluation.org/sites/default/files/EvaluationHandbook-WEB-FINAL-30Apr2015.pdf.

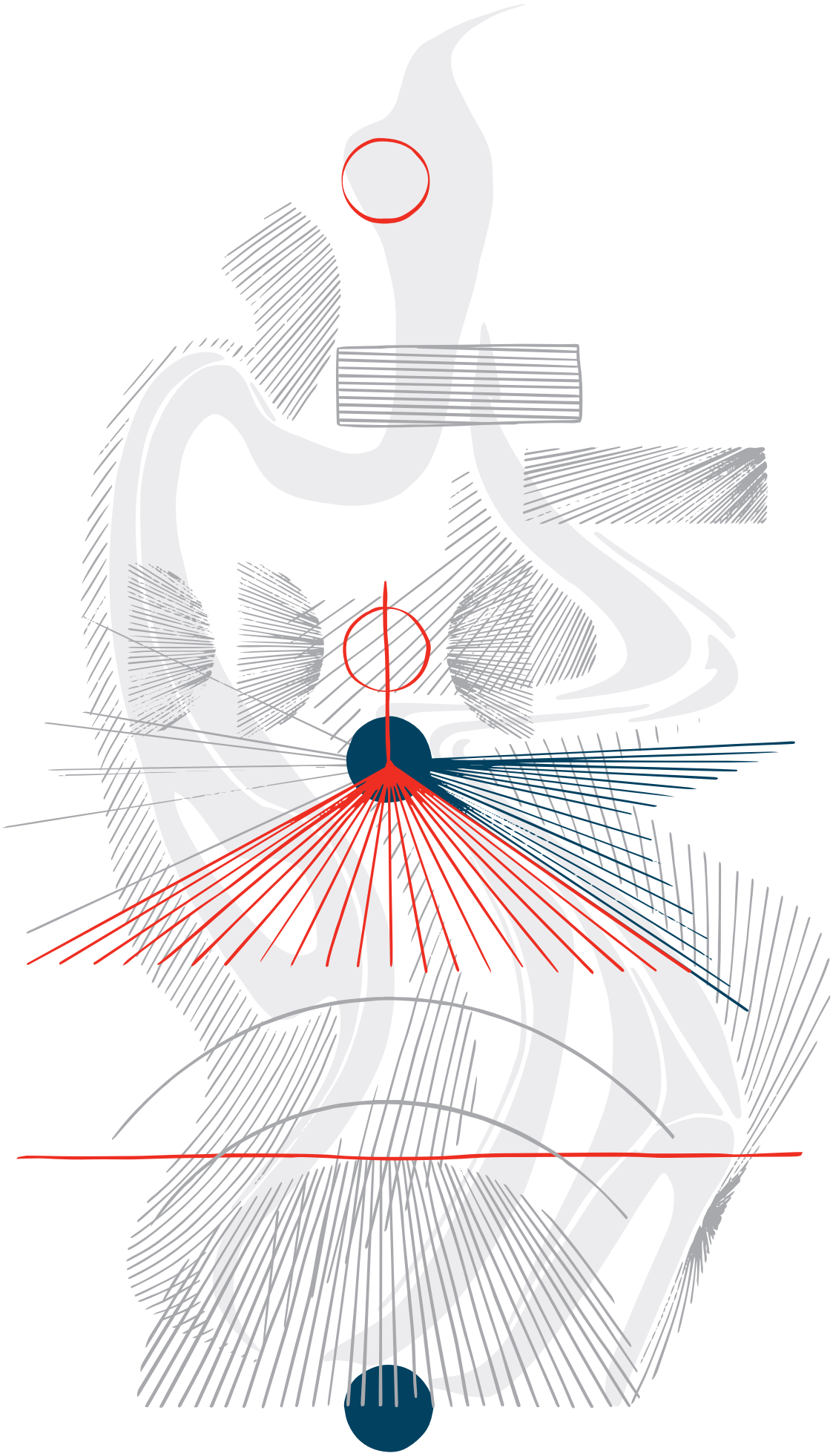

فهرس المصطلحات

المجتمع المدني: هو الحيز الواقع خارج الأسرة والدولة والسوق، الذي يُنشأ عن طريق الإجراءات الفردية والجماعية والمنظمات والمؤسسات لتعزيز المصالح المشتركة.

التصنيف: تقسيم المعلومات إلى فئات فرعية محددة مسبقا بحيث يمكن إجراء ملاحظات أدق.

فك الارتباط: هو عملية اجتماعية ونفسية يتم من خلالها الحد من التزام الفرد تجاه التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وتقليص مشاركته فيه إلى الحد الذي لا يعود فيه ذلك الشخص عرضة لخطر المشاركة في النشاط العنيف والانخراط فيه. وتنطوي هذه العملية على تغيير في السلوك (التوقف عن استخدام العنف أو تبريره) ولكنها لا تنطوي بالضرورة على تغيير في التزام الفرد تجاه قضية راديكالية أو متطرفة.

المقاتلون (الإرهابيون) الأجانب: يعرّف قرار مجلس الأمن 2178 المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم الأفراد "الذين يسافرون أو يحاولون السفر إلى دولة غير دول إقامتهم أو جنسيتهم، وغيرهم من الأفراد الذين يسافرون أو يحاولون السفر من أراضيهم إلى دولة غير دول إقامتهم أو جنسيتهم، لغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير أو تلقي تدريب إرهابي."[1] وقد أُثيرت مخاوف عديدة بشأن وصف الأفراد وأسرهم، على أساس الرابطة الأسرية، بأنهم مقاتلون إرهابيون أجانب، بما في ذلك من منظور حقوق الإنسان والقانون الإنساني[2]. وتستخدم مجموعة الأدوات هذه عبارة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووثائق الممارسات الجيدة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وهي لا تفترض ولا ينبغي أن تُفسَّر على أنها تدلي ببيان حول الوضع القانوني للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بموجب القانون الوطني أو القانون الدولي أو القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

التحليل النوعي: هو فحص نقدي لكيفية تأثير الاختلافات المتعلقة بالأدوار النوعية (النوع الاجتماعي/الجنساني أو الجندر) والأنشطة والاحتياجات والفرص والحقوق والاستحقاقات للرجال والنساء والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة في مواقف أو سياقات معينة. وهو لا يبحث في المنظور النوعي بوصفه سمة للهوية الفردية فحسب، بل أيضا بوصفه هيكلًا، ويدرس العلاقات بين الأشخاص من الأجناس المختلفة ومدى وصولهم إلى الموارد وتحكمهم فيها، فضلًا عن القيود الهيكلية والمعيارية التي يواجهونها.

العمى النوعي: أو العمى بالمنظور النوعي يحيل إلى قلة الوعي أو التجاهل المتعلقين باختلاف تأثر الأفراد بحالة ما بسبب اختلاف أدوارهم واحتياجاتهم ووضعهم وأولوياتهم في المجتمع. ويشمل أيضًا قلة الوعي بالآثار النوعية للسياسات التي تتجاوز الأفراد، بما في ذلك المؤسسات، أو تجاهل تلك الآثار. وقد يؤثر العمى النوعي سلبًا على أهداف ونتائج الجهود المبذولة لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب لأن عدم مراعاة هذه الاختلافات يؤدي إلى فهم غير كامل للسياق، مما يفضي إلى جهود غير فعالة، بدلًا من جهود غير عادلة فحسب.

المساواة النوعية: هي تحقيق تكافؤ في الفرص والنتائج للنساء والرجال والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة. والمساواة النوعية أمر محوري في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي أساس ضروري لإنشاء مجتمع ينعم بالسلام والازدهار.

الإنصاف النوعي: هو المعاملة العادلة لجميع الناس وفقًا لاحتياجات كل واحد منهم. والقصد منه هو وضع الناس على قدم المساواة في الاعتراف باحتياجاتهم وهوياتهم المختلفة، وأيضًا في ضوء أوجه اللامساواة الهيكلية الموجودة التي تجعل الوصول إلى الامتيازات والسلطة والموارد أيسر أو أصعب بناء على هويات الناس واحتياجاتهم. وقد يبدو هذا مختلفًا اعتمادًا على احتياجات الفرد وسلطته النسبية ومدى وصوله ضمن المجتمع الأوسع، غير أنه يُعَدّ متساويًا من حيث الحقوق والمزايا والالتزامات والفرص.

المنظور النوعي (الهوية النوعية أو الجنسانية أو الجندرية): هو مجموع ما يشكله المجتمع من هويات وسمات وأدوار للأشخاص، وتفسير المجتمع من الناحيتين الاجتماعية والثقافية لتلك الفوارق والصفات البيولوجية مما يسفر عن علاقات تراتبية بين النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة، وكذلك داخل وبين الهياكل المؤسسية التي توزع السلطة والموارد بطريقة تحابي الرجال والفتيان. وتشدد المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب على البناء الاجتماعي للثنائية النوعية وأن هذه الثنائية لا تشمل بصورة كاملة الطرق التي تختبر بها الأقليات الجنسية وفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية النوعية وحاملي صفات الجنسين وجميع الأشخاص الآخرين من مختلف الهويات النوعية والميول الجنسية تأثير القوانين والممارسات المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتدرك الأمم المتحدة أن المنظور النوعي لا يتعلق بالنساء والرجال والفتيات والفتيان فحسب، بل يشير إلى جميع الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة.

شامل نوعيًا، ومستجيب للمنظور النوعي، ومراعٍ للمنظور النوعي: هو مفهوم نوعي يشير إلى مزج النُّهج "الواعية" (من ناحية النظرية والتصميم) و"المستجيبة" (من ناحية التطبيق والممارسة) ونتائجها، والتي تمكّن وتعزز تمثيل النساء والرجال والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة على قدم المساواة ومشاركتهم في عمليات صنع القرار. والاستجابة للمنظور النوعي هي مفهوم وممارسة تسعى إلى إتاحة القدرة التشغيلية والعملية لمعالجة أوجه اللامساواة النوعية والإقصاء والاختلافات التي تسترشد بالتحليل المراعي للمنظور النوعي من خلال العمل أو التنفيذ أو جهود الرصد والتقييم. والوعي بالمنظور النوعي يُقصد به الوعي بأوجه اللامساواة النوعية والاختلافات والقضايا التي تؤثر على الأشخاص من جميع الهويات النوعية ومراعاة هذه المخاوف ضمن اتفاقية رسمية أو سياسة أو مشروع أو برنامج أو نظرية تغيير أو بيان. وتسعى النهج الواعية بالمنظور النوعي إلى ضمان التغيير لتحقيق المساواة والإنصاف النوعيين حيثما أمكن ذلك.

1 مجلس الأمن، 24 ، S/RES/2178 سبتمبر 2014، الفقرة 6 (أ).

2 الفريق العامل المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، إرشادات للدول حول الاستجابات المتوافقة مع حقوق الإنسان للتهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب، 2018، https://www.ohchr.org/EN/newyork/Documents/Human-Rights-Responses-to-Foreign-Fighters-web%20final.pdf.

العدالة النوعية: هي إعادة التوزيع المنهجي للسلطة والفرص والوصول إلى العدالة لتحقيق المساواة الكاملة للأشخاص من جميع الأجناس من خلال تفكيك الهياكل الضارة مثل السلطة الأبوية وكراهية المثليين وكراهية مغايري الهوية النوعية.

تعميم (مراعاة) المنظور النوعي: هو استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة جزءًا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى لا تستمر اللامساواة وحتى لا تتفاقم. فالهدف النهائي لتعميم مراعاة المنظور النوعي هو تحقيق المساواة النوعية.

فرط الذكورة: هو مصطلح اجتماعي يشير إلى أشكال مبالغ فيها من الذكورة والرجولة والمظاهر البدنية. واقترح الخبراء ثلاث خصائص مميزة مرتبطة بالشخصية المفرطة الذكورة: (1) النظر إلى العنف على أنه أمر رجولي، و(2) تصور الخطر على أنه أمر مثير وحماسي، و(3) التعامل القاسي تجاه المرأة واعتبار إظهار العواطف تصرفًا أنثويًا.

الهويات المتقاطعة: هي النظر في عوامل مثل جنس الشخص وعمره وحالته الاجتماعية وعرقه ونشاطه الجنسي وطبقته الاجتماعية وطائفته وإثنيته ودينه وقدراته وكيف تؤثر هذه العوامل وتحدد تجارب الشخص في المجتمع. ويستند هذا النهج إلى الإطار التحليلي لجوانب التقاطع: فكرة أن هويات الشخص المهمشة تتفاعل ولا يمكن فهمها بمعزل عن غيرها. ولا يمكن تحقيق أوجه العدالة والإنصاف والمساواة النوعية ما لم تراعى الاحتياجات والهويات المتقاطعة لمختلف مجموعات النساء والرجال والأشخاص ذوي الهويات النوعية المتنوعة. ومع فهم أهمية هذه التجارب المتنوعة، فإن نهج الهويات المتقاطعة لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب يحلل العلاقات الأوسع وديناميات السلطة عبر المجتمع والآثار المترتبة على التحكم في الموارد والحركة وعوامل أخرى.

كره النساء: هو الخوف من النساء وكره كل ما هو أنثوي. وهو شكل متطرف من أشكال التحيز الجنسي.

(منع ومكافحة) التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب: لا يوجد تعريف مقبول عالميا للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ولا لما ينضوي ضمن جهود منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ومع ذلك، وبناءً على البرامج والسياسات القائمة، بالإمكان تفسير العناصر الرئيسية لمكافحة التطرف العنيف على أنها استخدام وسائل غير قسرية لثني الأفراد أو الجماعات عن التعبئة نحو العنف والحد من التجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة أو دعمها أو تيسيرها أو الانخراط فيها. ويتمثل عنصر مركزي آخر لمكافحة التطرف العنيف في معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، والتي يُشار إليها أحيانًا بالظروف المفضية إلى التطرف العنيف. ويُقصد بـ(جهود) منع التطرف العنيف الإجراءات، بما فيها البرامج والسياسات، التي تعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

إعادة التأهيل وإعادة الإدماج: إعادة التأهيل هي عملية مساعدة الأفراد على تغيير سلوكهم الضار المرتبط بالنشاط غير القانوني والحد منه. ويمكن تعريف إعادة الإدماج على أنها تدخل يهدف إلى دعم الأفراد الذين جنّدهم الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة من أجل الاندماج بنجاح في المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا. وقد تنفَّذ عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج داخل السجون، أو خارج المرافق الاحتجازية، أو داخل المجتمعات المحلية، أو ضمن خدمات الإفراج المشروط.

المنعة: أو القدرة على الصمود هي عملية متعددة المستويات ومتعددة الأنظمة تُظهر القدرة على التكيف بنجاح مع التحديات التي تهدد عمل الأنظمة واستمرارها أو تهدد تطوير الأنظمة.

الجنس: هو مجموع الفروق بين البشر على أساس مزيج من العلامات الوراثية والسمات التشريحية المتعلقة بالوظائف الإنجابية.

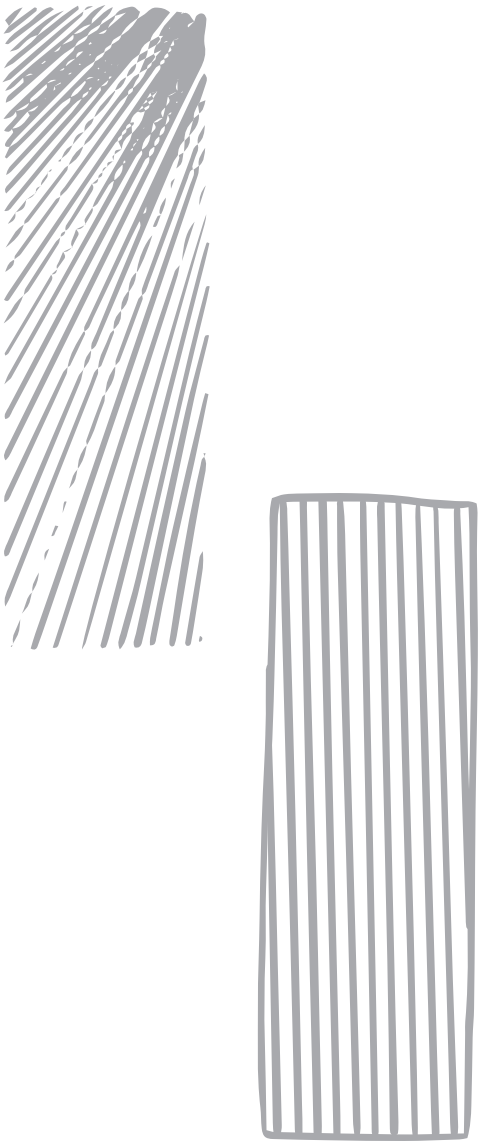

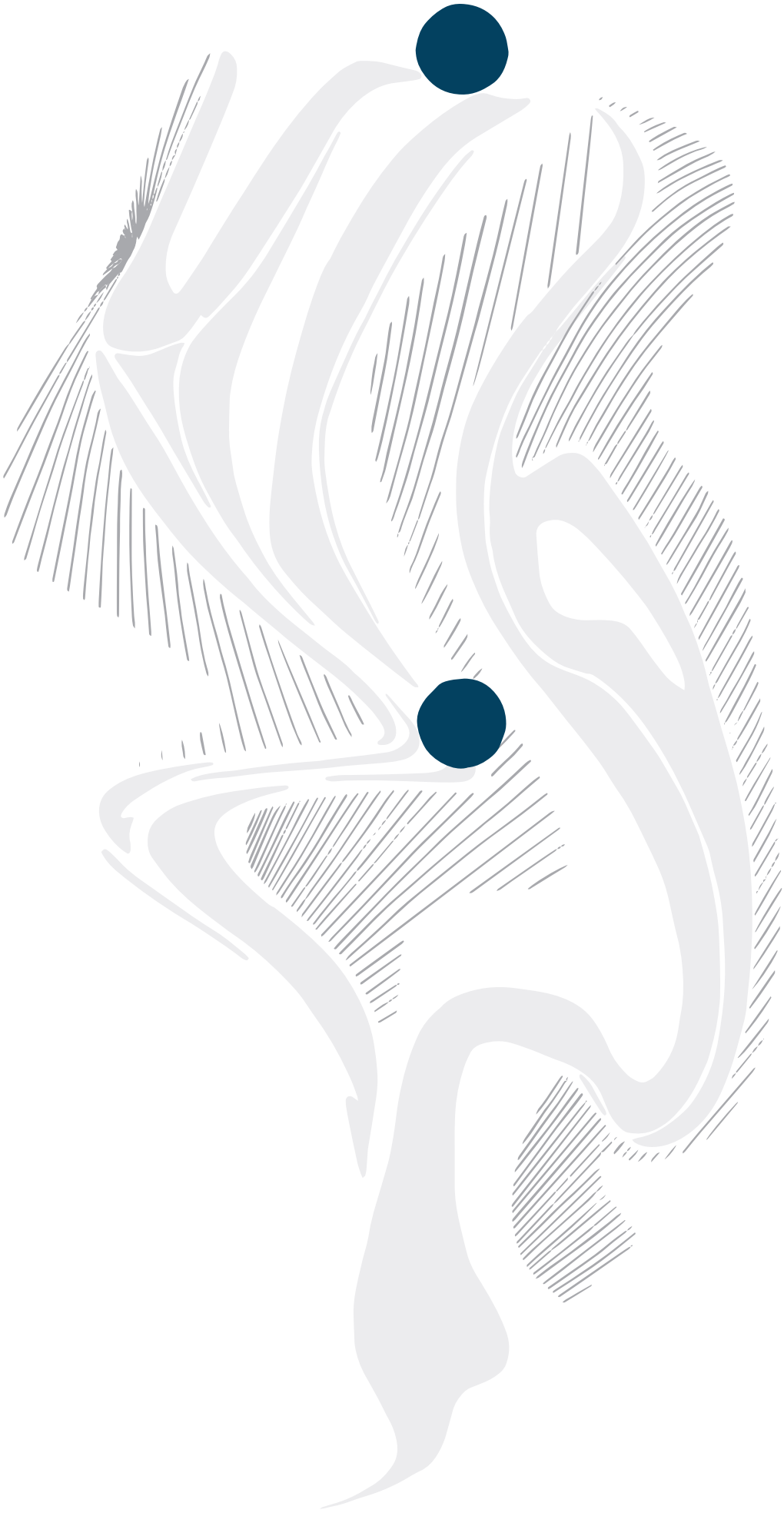

الملحق الأول: موارد المنظور النوعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف ومراجع إضافية للقراءة

تعميم المنظور النوعي

- Abdilatif, Mohamed, “Engaging Women in Preventing and Countering Extremist Violence in Kenya,” UN Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), 26 June 2017, https://gate.unwomen.org/EvaluationDocument/Download?evaluationDocumentID=9084 (draft report).
- Brown, Katherine, “Gender Mainstreaming Principles, Dimensions and Priorities for PVE,” UN Women, September 2019, https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/Gender-mainstreaming-principles-dimensions-and-priorities-for-PVE-en.pdf.
- London Couture, Krista, “A Gendered Approach to Countering Violent Extremism: Lessons Learned From Women in Peacebuilding and Conflict Prevention Applied Successfully in Bangladesh and Morocco,” Center for *21st Century Security and Intelligence Policy Paper*, July 2014, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Women-CVE-Formatted-72914-Couture-FINAL2.pdf.
- White, Jessica, “Gender in Countering Violent Extremism Program Design, Implementation and Evaluation: Beyond Instrumentalism,” *Studies in Conflict and Terrorism*, 2020, doi:10.1080/1057610X.2020.1818435.
- White, Jessica, “Gender in Preventing and Countering Violent Extremism: Meaningful Inclusion of Policy in Practice,” Counter-terrorism Monitoring, Reporting and Support Mechanism (CT MORSE), n.d., https://kbb9z40cmb2apwafcho9v3j-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2018/01/gender-in-preventing-and-countering-violent-extremism.pdf.

القوالب النمطية النوعية، وكره النساء، والذكورة

- Brown, Katherine E. et al., “Conflicting Identities: The Nexus Between Masculinities, Femininities and Violent Extremism in Asia,” UN Development Programme (UNDP) Regional Office for Asia and the Pacific and UN Women Regional Office for Asia and the Pacific, 2020, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/UNDP-RBAP-Conflicting-Identities-Nexus-between-masculinities-femininities-violent-extremism-Asia-2020.pdf.
- Johnston, Melissa and Jacqui True, “Misogyny and Violent Extremism: Implications for Preventing Violent Extremism,” Monash Gender, Peace & Security Centre, October 2019, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/10/policy%20briefveandvawv6farahs%20edit.pdf.
- Ní Aoláin, Fionnuala, “Gendering the Boy Child in the Context of Counterterrorism: The Situation of Boys in Northeast Syria,” Just Security, 8 June 2021, https://www.justsecurity.org/76810/gendering-the-boy-child-in-the-context-of-counterterrorism-the-situation-of-boys-in-northeast-syria/.
- Pearson, Elizabeth, “Extremism and Toxic Masculinity: The Man Question Re-posed,” *International Affairs* 95, no. 6 (November 2019): 1251–1270.
- Pearson, Elizabeth, “Gendered Reflections? Extremism in the UK’s Radical Right and al-Muhajiroun Networks,” *Studies in Conflict and Terrorism*, 2020, doi:10.1080/1057610X.2020.1759270.
- Pearson, Elizabeth, “Why Men Fight and Women Don’t: Masculinity and Extremist Violence,” Tony Blair Institute for Global Change, 13 September 2018, https://institute.global/insight/co-existence/why-men-fight-and-women-dont-masculinity-and-extremist-violence.
- Winterbotham, Emily and Elizabeth Pearson,

- Mwakimako, Hassan, “Coastal Muslim Women in the Coast of Kenya: Narrating Radicalization, Gender, Violence and Extremism,” *The African Review* 45, no. 1 (2018): 49–69.
- Naraghi Anderlini, Sanam, Melinda Holmes, and Rosalie Fransen, “From the Ground Up: A Preliminary Dialogue on the Nexus of Economic Policy, Gender and Violent Extremism,” International Civil Society Action Network (ICAN), Fall 2017, https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2018/02/PVE-and-Economics-Brief-2017.pdf.
- Rothermel, Ann-Kathrin, “Gender in the United Nations’ Agenda on Preventing and Countering Violent Extremism,” *International Feminist Journal of Politics* 22, no. 5 (2020): 720–741.
- Shauri, Halimu, “Impact of Violent Extremism and Recruitment of Spouses on Widows in the Coastal Region of Kenya,” *The African Review* 45, no. 1 (2018): 96–116.
- Speckhard, Anne, “Women in Preventing and Countering Violent Extremism,” UN Women, 2021, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20eca/attachments/publications/2021/2/pve_trainingmanual-min.pdf.
- Sutten, Marne L., “The Rising Importance of Women in Terrorism and the Need to Reform Counterterrorism Strategy,” U.S. Army Command and General Staff College, May 2009, https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA506225.pdf.

حقوق الإنسان

- Huckerby, Jayne, “Feminism and International Law in the Post-9/11 Era,” *Fordham International Law Journal* 29, no. 3 (2016): 533–590.
- Huckerby, Jayne, “Gender, Counter-Terrorism and International Law,” in *Research Handbook on International Law and Terrorism*, ed. Ben Saul (Northampton, Mass: Edward Elgar Publishing, 2014).
- Huckerby, Jayne C., “In Harm’s Way: Gender and Human Rights in National Security,” *Duke Journal of Gender Law and Policy* 27, no. 1 (2020): 179–202.
- “Different Cities, Shared Stories: A Five-Country Study Challenging Assumptions Around Muslim Women and CVE Interventions,” *RUSI Journal* 161, no. 5 (2016): 54–65.

الآثار النوعية للإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

- Ahmadi, Belquis and Sadaf Lakhani, “Afghan Women and Violent Extremism: Colluding, Perpetrating or Preventing?” *U.S. Institute of Peace Special Report*, no. 396 (November 2016), https://www.usip.org/sites/default/files/SR396-Afghan-Women-and-Violent-Extremism.pdf.
- Ali, Fatuma, “Understanding the Role of Gender Relations in Radicalising and Recruiting Young Muslim Women in Higher Learning Institutions in Kenya,” *The African Review* 45, no. 1 (2018): 70–95.
- Badureen, Fathima, “Women and Recruitment in the Al-Shabaab Network: Stories of Women Being Recruited by Women Recruiters in the Coastal Region of Kenya,” *The African Review* 45, no. 1 (2018): 19–48.
- Cook, Joana, *A Woman’s Place: U.S. Counterterrorism Since 9/11* (New York: Oxford University Press, 2019).
- Cook, Joana and Vanessa Newby, “An Interview With NATO on Gender and Counter-Terrorism,” International Centre for Counter-Terrorism - The Hauge, 9 April 2021, https://icct.nl/publication/an-interview-with-nato-on-gender-and-counter-terrorism/.
- Duke Law International Human Rights Clinic and Women Peacemakers Program, “Tightening the Purse Strings: What Countering Terrorism Financing Costs Gender Equality and Security,” 2017, https://web.law.duke.edu/sites/default/files/humanrights/tighteningpursestrings.pdf.
- Huckerby, Jayne C. and Margaret L. Satterthwaite, eds., *Gender, National Security, and Counter-Terrorism: Human Rights Perspectives* (New York: Routledge, 2013).
- Hussein, Shakira, *From Victims to Suspects: Muslim Women Since 9/11* (New Haven: Yale University Press, 2019).

- Church, Cheyanne and Mark M. Rogers, "Designing for Results: Integrating Monitoring and Evaluation in Conflict Transformation Programs," Search for Common Ground, 2006, https://www.sfcg.org/Documents/manualpart1.pdf.
- Donnelly, Phoebe, "Demystifying Gender Analysis for Research on Violent Extremism," RESOLVE Network, January 2021, https://www.resolvenet.org/system/files/2021-01/RSVE_RVE%20Series_Donnelly_January%202021.pdf.
- Fletcher, Gillian, "Addressing Gender in Impact Evaluation: What Should Be Considered?" Methods Lab, October 2015, https://cdn.odi.org/media/documents/9934.pdf.
- Fletcher, Gillian, "Gender Analysis," BetterEvaluation, 2019, https://www.betterevaluation.org/en/themes/gender_analysis.
- Garred, Michelle, Charlotte Booth, and Kiely Barnard-Webster, "Do No Harm and Gender," *CDA Guidance Note*, March 2018, https://www.cdacollaborative.org/wp-content/uploads/2018/04/Do-No-Harm-and-Gender-A-Guidance-Note.pdf.
- Glazzard, Andrew, "Improving the Evaluation of Interventions to Counter and Prevent Terrorism and Violent Extremism," CT MORSE, n.d., https://kbb9z40cmb2apwafcho9v3j-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2018/01/think-piece-me-final.pdf.
- Podems, Donna and Svetlana Negroustoueva, "Feminist Evaluation," BetterEvaluation, 2016, https://www.betterevaluation.org/en/themes/feminist_evaluation.
- Search for Common Ground, "DM&E for Peace," n.d., https://www.dmeforpeace.org.
- Search for Common Ground, "Training Modules for Design, Monitoring and Evaluation for Peacebuilding," 1 March 2013, https://www.dmeforpeace.org/resource/training-modules-for-design-monitoring-and-evaluation-for-peacebuilding/.
- Ní Aoláin, Fionnuala and Jayne Huckerby, "Gendering Counterterrorism: How to, and How Not to - Part I," Just Security, May 1, 2018, https://www.justsecurity.org/55522/gendering-counterterrorism-to/.
- Ní Aoláin, Fionnuala and Jayne Huckerby, "Gendering Counterterrorism: How to, and How Not to - Part II," Just Security, May 3, 2018, https://www.justsecurity.org/55670/gendering-counterterrorism-to-part-ii/.
- UN Human Rights Council, *Human Rights Impact of Counter-terrorism and Countering (Violent) Extremism Policies and Practices on the Rights of Women, Girls and the Family: Report of the Special Rapporteur on the Promotion and Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms While Countering Terrorism, Fionnuala Ní Aoláin*, A/HRC/46/36, 22 January 2021.

الرصد والتقييم

- Andaya Serrano, Lorraine, "Integrating Gender in Project Design and Monitoring for the Security and Justice Sector," in *Gender and Security Toolkit*, no. 15, Geneva Centre for Security Sector Governance, Organization for Security and Co-operation in Europe Office for Democratic Institutions and Human Rights, and UN Women, 2019, https://www.osce.org/files/f/documents/2/3/447067.pdf.
- Batliwala, Srilatha, "Strengthening Monitoring and Evaluation for Women's Rights: Thirteen Insights for Women's Organizations," Association for Women's Rights in Development (AWID), 2011, http://www.forum.awid.org/forum12/wp-content/uploads/2013/03/MnE_ThirteenInsights_womens-org_ENG.pdf.
- Batliwala, Srilatha and Alexandra Pittman, "Capturing Change in Women's Realities: A Critical Overview of Current Monitoring and Evaluation Frameworks and Approaches," AWID, 2010, https://www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/capturing_change_in_womens_realities.pdf.
- BetterEvaluation, https://www.betterevaluation.org.
- CDA, "Peacebuilding Evaluation Consortium," n.d., https://www.cdacollaborative.org/cdaproject/peacebuilding-evaluation-consortium/.

- International Civil Society Action Network, "10 Strengthening Rehabilitation and Reintegration Efforts for Terrorism Offenders, Returning Foreign Terrorist Fighters, and Victims of Violent Extremism," 6 May 2018, https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2018/05/GSX-Ten-Steps-to-Strengthening-Rehabilitation-and-Reintegration-2017.pdf.
- Naraghi Anderlini, Sanam and Melinda Holmes, "Invisible Women: Gendered Dimensions of Return, Rehabilitation and Reintegration From Violent Extremism," UNDP and ICAN, 2019, https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2019/02/ICAN-UNDP-Rehabilitation-Reintegration-Invisible-Women-Report-2019.pdf.
- Penal Reform International and Thailand Institute of Justice, "The Rehabilitation and Social Reintegration of Women Prisoners: Implementation of the Bangkok Rules," May 2019, https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2019/05/PRI_Rehabilitation-of-women-prisoners_WEB.pdf.

البحوث وقاعدة الأدلة القائمة لمنع ومكافحة التطرف العنيف

- Cook, Joana and Gina Vale, "From Daesh to 'Diaspora': Tracing the Women and Minors of Islamic State," International Centre for the Study of Radicalisation, 2018, https://icsr.info/wp-content/uploads/2018/07/ICSR-Report-From-Daesh-to %E2%80%98Diaspora%E2%80%99-Tracing-the-Women-and-Minors-of-Islamic-State.pdf.
- David, Jessica, Leah West, and Amarnath Amarasingam, "Measuring Impact, Uncovering Bias? Citation Analysis of Literature on Women in Terrorism," *Perspectives on Terrorism* 15, no. 2 (April 2021): 58–76.
- Donnelly, Phoebe, "Demystifying Gender Analysis for Research on Violent Extremism," RESOLVE Network, January 2021, https://www.resolvenet.org/system/files/2021-01/RSVE_RVE%20Series_Donnelly_January%202021.pdf.
- UN Women Independent Evaluation Office, "How to Manage Gender-Responsive Evaluation: Evaluation Handbook," 2015, https://www.betterevaluation.org/sites/default/files/EvaluationHandbook-WEB-FINAL-30Apr2015.pdf.
- Wakefield, Shawna and Daniela Koerppen, "Applying Feminist Principles to Program Monitoring, Evaluation, Accountability and Learning," *Oxfam Discussion Paper*, July 2017, https://policy-practice.oxfam.org/resources/applying-feminist-principles-to-program-monitoring-evaluation-accountability-an-620318/.

خطط العمل الوطنية

- Fransen, Rosalie, Sanam Naraghi Anderlini, and Melinda Holmes, "National Action Plans on Preventing Violent Extremism: A Gendered Content Analysis," ICAN, Fall 2017, https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2017/09/GSX-2017-PVE-NAPs-Analysis-1.pdf.
- Global Solutions Exchange, "Improving PVE Practice: 10 Steps to Designing and Implementing Inclusive National Action Plans to Prevent Violent Extremism," n.d., https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2018/05/GSX-Ten-Steps-to-Strengthening-Rehabilitation-and-Reintegration-2017.pdf.

إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

- Dean, Christopher and Eelco Kessels, "Compendium of Good Practices in the Rehabilitation and Reintegration of Violent Extremist Offenders," Global Center on Cooperative Security, August 2018, https://www.veocompendium.org/_downloads/GC_2018_Oct_Compendium.pdf.

- Zeiger, Sara, ed., "Expanding the Evidence Base for Preventing and Countering Violent Extremism," Hedayah, 2018, https://hedayahcenter.org/app/uploads/2021/09/File-782018161624.pdf.
- Zeuthen, Martine and Gayatri Sahgal, "Gender and Violent Extremism," *RUSI Occasional Paper*, September 2018, https://static.rusi.org/201809_cr_gender_and_ve_final_1.pdf.

المرأة والسلام والأمن

- Bjarnegård, Elin, Erik Melander, and Jacqui True, "Women, Peace and Security: The Sexism and Violence Nexus," Folke Bernadotte Academy, November 2020, https://fba.se/contentassets/46391654ca6b4d8b995018560cb8ba8e/research_brief_bjarnegard_et_al_webb.pdf.
- Ní Aoláin, Fionnuala, "The 'War on Terror' and Extremism: Assessing the Relevance of the Women, Peace and Security Agenda," *International Affairs* 92, no. 2 (2016): 275–291.
- Search for Common Ground and Al-Hayat Center for Civil Society Development, "Women and Violent Radicalization in Jordan," UN Women, March 2016, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20jordan/attachments/publications/2016/7/un%20women%20and%20jncw%20-%20women%20and%20violent%20radicalization%20in%20jordan%20-%202016.pdf.
- "Empowering Women for Peaceful Communities: Evidence From Indonesia and Bangladesh," Monash Gender, Peace & Security Centre and UN Women, n.d., https://bridges.monash.edu/ndownloader/files/13111511.
- Grossman, Michele et al., "The Roles of Women in Supporting and Opposing Violent Extremism: Understanding Gender and Terrorism in Contemporary Australia," Alfred Deakin Institute for Citizenship and Globalisation, March 2018, https://www.researchgate.net/profile/Michele-Grossman/publication/335396281_The_roles_of_women_in_supporting_and_opposing_violent_extremism_Understanding_gender_and_terrorism_in_contemporary_Australia/links/5d638dd892851c619d76f936/The-roles-of-women-in-supporting-and-opposing-violent-extremism-Understanding-gender-and-terrorism-in-contemporary-Australia.pdf.
- Nurain Mohamad, Siti Fatimah, "Perspectives of Female Terror Offenders," in *SEARCCT's Selection of Articles 2020* (Kuala Lumpur: Southeast Asia Regional Centre for Counter-Terrorism, 2020).
- Phelan, Alexandra, "Special Issue Introduction for Terrorism, Gender and Women: Toward an Integrated Research Agenda," *Studies in Conflict and Terrorism*, 2020, doi:10.1080/1057610X.2020.1759252.
- Shaharuddin, Siti Syahariyah and Siti Fatimah Nurain Mohamad, "Malaysian Women in DAESH: A Reflection of Their Roles and Recommended Counter-measures," *Diplomatic Voice*, vol. 1 (2019), https://www.idfr.gov.my/images/stories/DiplomaticVoice/DV1_2019.pdf.
- Winterbotham, Emily, "What Can Work (and What Has Not Worked) in Women-centric P/CVE Initiatives: Assessing the Evidence Base for Preventing and Countering Violent Extremism," *RUSI Occasional Paper*, May 2020, https://static.rusi.org/pcve_women-centric_initiatives_updated_final_web_version_0.pdf.

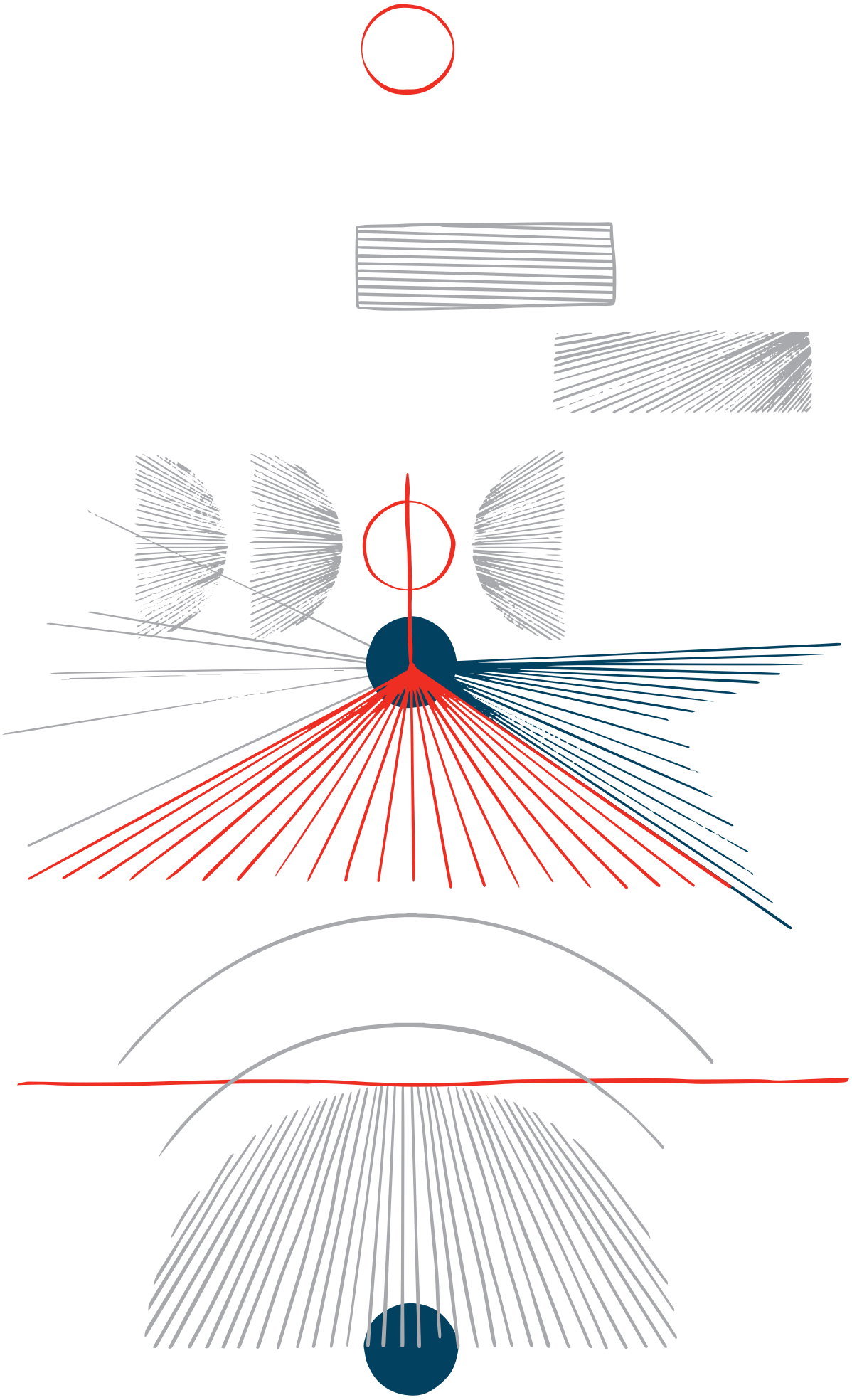

الملحق الثاني: المعاهدات الدولية ووثائق الأمم المتحدة والوثائق الإرشادية الدولية

المعاهدات الدولية		
الوثيقة	السنة	إحالات نصية محددة
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	1965	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1966	يحظر التمييز على أساس الجنس (المادة 2) ويكفل حقوقًا متساوية للرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق الواردة في العهدين (المادة 3). وتشمل الحقوق الأخرى ذات الصلة الحقوق المتعلقة بالخصوصية والدين وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	1979	
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال	2000	"تأخذ كل دولة طرف بعين الاعتبار، لدى تطبيق أحكام هذه المادة، سن ونوع جنس ضحايا الاتجار بالأشخاص واحتياجاتهم الخاصة، ولاسيما احتياجات الأطفال الخاصة، بما في ذلك السكن اللائق والتعليم والرعاية." المادة 2: "منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال؛"

وثائق الأمم المتحدة		
الوثيقة	السنة	النص المحدد
ميثاق الأمم المتحدة	1945	"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا ... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية." المادة 1: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين." المادة 8: "لا تفرض الأمم المتحدة قيودًا تحدّ بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية."
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	1948	تلتزم بكفالة "الإعمال التام لحقوق الإنسان للمرأة والطفلة بوصفها جزءً غير قابل للتصرف من جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وجزءً لا يتجزأ منها ولا ينفصل عنها."
إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة	1967	يدعو الدول إلى "إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزًا ضد المرأة، وسنّ الحماية القانونية الكافية لضمان حقوق متساوية للرجل والمرأة."
إعلان ومنهاج عمل بيجين	1995	
قرار مجلس الأمن 1325	2000	

وثائق الأمم المتحدة		
الوثيقة	السنة	النص المحدد
قرار الجمعية العامة 66/290 – تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير	2012	"وإذ تسلّم بأن التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، وهي ثلاثة ركائز للأمم المتحدة، هي أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر..." "يُقَرّ الأمن البشري بالترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ولا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية."
قرار مجلس الأمن 2178	2014	"يشجع الدول الأعضاء على إشراك المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة غير الحكومية المعنية في وضع استراتيجيات لمناهضة الخطاب المتطرف العنيف الذي يمكن أن يحرض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، والتصدي للظروف المفضية إلى شيوع التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، وذلك بسبل منها تمكين الشباب والأسر والنساء والقادة في الأوساط الدينية والثقافية والتعليمية، وكافة الجماعات المعنية الأخرى في المجتمع المدني، والأخذ بنهج مكيفة بحسب الحالة في مكافحة اعتناق هذا التطرف العنيف، والنهوض بالإدماج والتلاحم الاجتماعيين."
قرار مجلس الأمن 2242	2015	
قرار مجلس الأمن 2250	2015	"يهيب كذلك بالدول أن تمتثل للالتزامات التي تنطبق عليها بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام 1967، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، والبروتوكول الاختياري الملحق بها لعام 1999، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة." "يدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بمن فيهم الشباب، من جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني." "يشجع جميع المعنيين بوضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مراعاة احتياجات الشباب المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك في جملة أمور الجوانب التالية: (أ) إيجاد فرص عمل للشباب تستند إلى الأدلة وتراعي الاعتبارات الجنسانية، ووضع سياسات للعمالة تشمل جميع الأعمار، والعمل مع الشباب على وضع خطط عمل وطنية لتشغيل الشباب بشراكة مع القطاع الخاص، والاعتراف بالترابط بين دور التعليم والعمالة والتدريب في منع تهميش الشباب."

وثائق الأمم المتحدة		
الوثيقة	**السنة**	**النص المحدد**
قرار مجلس حقوق الإنسان 31/65 – تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب	2016	ينبغي على الدول وضع "برامج لفك الارتباط وإعادة التأهيل والتوجيه الاجتماعي لفائدة الأشخاص المنخرطين في التطرف العنيف تراعي سنهم ونوع جنسهم." "يؤكَّد في كثير من الأحيان أن التطرف العنيف والإرهاب يشملان المرأة منذ مدة طويلة، غير أن بُعدهما الجنساني أُغفل إلى حد بعيد." "يلاحظ المقرر الخاص أن الجهود الدولية والوطنية المبذولة حديثًا للتصدي للتطرف العنيف تتضمن بالفعل بعدًا جنسانيًا. وركز الأمين العام، في الفقرة 53 من خطة عمله، تركيزًا هامًا على الاعتبارات الجنسانية، إذ قدم عدة توصيات من أجل زيادة مراعاة هذه المسألة، وأشار بوجه خاص إلى أن المجتمعات التي تسجل مؤشرات عالية في المساواة بين الجنسين تكون أقل تأثرًا بالتطرف العنيف." "لاحظ النقاد أن الجهود الرامية لإشراك المرأة ركزت فيما يبدو على إشراكها فقط على المستوى غير الرسمي أو المحلي، وفي كثير من الأحيان بطرق تستخدم القوالب النمطية الجنسانية وتعززها." "إذا أصبحت حقوق المرأة ثانوية في خطة أوسع نطاقًا أو مرتبطة بها، زاد احتمال صدور ردود فعل عنيفة ضد المساواة بين الجنسين والمدافعين عن حقوق المرأة وتعليم الفتيات، مثلما تزيد إمكانية مقايضة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين عندما تُعتبر وسيلة لتحقيق المصالح الأمنية الوطنية." "يجب تفادي 'تغليب الاعتبارات الأمنية' بوجه عام في التعامل مع حقوق الإنسان أو التنمية الدولية أو المساعدة الإنسانية أو التعليم أو الاندماج المجتمعي أو الشؤون الجنسانية أو أي برامج أخرى تهدف الدولة أو المجتمع الدولي إلى تحقيقها. ويجب على الدولة احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لجميع الأفراد، من جميع الأعمار وأيا كان نوع جنسهم وانتماؤهم العرقي أو الديني، دون تمييز ودون جعل هذا الالتزام جزءً من أي برنامج أوسع نطاقًا." "قد سعت مبادرات يقودها المجتمع المدني لإشراك المرأة في برامج وقائية لمكافحة التطرف (في عمل المنظمة غير الحكومية 'نساء بلا حدود'، على سبيل المثال). ويؤدي إشراك المرأة إلى فهم أشمل لأسباب التطرف العنيف ووضع استراتيجيات محلية التركيز تتسم بالمصداقية والشمولية وشدة الأثر من أجل بناء القدرة على مواجهة التطرف."
خطة العمل لمنع التطرف العنيف	2016	"(أ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف؛ "(ب) الاستثمار في البحوث المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمع البيانات عن أدوار المرأة في التطرف العنيف، بما في ذلك تحديد الدوافع التي تؤدي بالنساء إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، والآثار المترتبة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب في حياتهن من أجل وضع سياسة عامة محدَّدة الأهداف وقائمة على الأدلة وإعداد سبل الاستجابة في هذا الشأن؛ "(ج) إدراج النساء وسائر الفئات الممثلة تمثيلًا ناقصًا في وكالات إنفاذ القانون والأمن، بما في ذلك إدراجهم في أُطر منع الإرهاب والتصدي له؛ "(د) بناء قدرات النساء ومجموعات المجتمع المدني النسائية للمشاركة في جهود المنع والتصدي ذات الصلة بالتطرف العنيف؛ "(هـ) كفالة تخصيص جزء من جميع الموارد المالية المكرسة للتصدي للتطرف العنيف للمشاريع التي تعالج الاحتياجات الخاصة للنساء أو تساهم في تمكينهن، على النحو الموصى عليه في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن (S/716/2015)."

وثائق الأمم المتحدة		
قرار مجلس الأمن 2395	2017	"يكرر دعوة المديرية التنفيذية [للجنة مكافحة الإرهاب] إلى إدماج مسألة الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع أنشطتها، بما في ذلك في التقييمات والتقارير القُطرية، والتوصيات التي تُقدم إلى الدول الأعضاء، لتسيير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وفي الإحاطات الإعلامية التي تُقدم إلى مجلس الأمن، ويشجع المديرية التنفيذية على أن تجري مشاورات مع النساء والمنظمات النسائية لتسترشد بها في أعمالها، ويحث المديرية التنفيذية على أن تقوم، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإجراء البحوث وجمع البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمع البيانات عن دوافع النساء إلى نزعة التطرف، والآثار المترتبة عن استراتيجيات مكافحة الإرهاب في حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والمنظمات النسائية."
قرار مجلس الأمن 2396	2017	"يهيب بالدول الأعضاء أن تضع وتنفذ أدوات لتقييم المخاطر من أجل تحديد الأفراد الذين يظهرون علامات التطرف المفضي إلى العنف وإعداد برامج تدخل، بما في ذلك من منظور جنساني، حسب الاقتضاء، قبل أن يرتكب هؤلاء الأفراد أعمالًا إرهابية، وفقًا للقانون الدولي والقانون المحلي المنطبقين وبدون اللجوء إلى التنميط القائم على أسس تمييزية يحظرها القانون الدولي." "وضع استراتيجيات مصمَّمة خصيصًا ومراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل التصدي للخطاب الإرهابي داخل نظام السجون ومكافحته، بما يتسق مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب مقتضى الحال ووفقًا للقانون الدولي ذي الصلة." "ضمان أن يسترشد فريق التحقيق [لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها جماعة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابية في العراق] بالبحوث والخبرات ذات الصلة في مجال مكافحة الاتجار، وأن جهوده التي يبذلها لجمع الأدلة بشأن جرائم الاتجار بالأشخاص مراعية للاعتبارات الجنسانية، ومركزة على الضحايا، وواعية بالصدمات النفسية، ومستندة إلى الحقوق، وألا تمس بسلامة وأمن الضحايا." "يؤكد أن النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو المنتقلين من مناطق النزاع ربما يكونون قد اضطلعوا بأدوار كثيرة مختلفة، بما في ذلك بوصفهم داعمين للأعمال الإرهابية أو ميسرين لها أو مرتكبيها، ويحتاجون إلى اهتمام خاص لدى وضع استراتيجيات مصمَّمة خصيصًا للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج." "يشدد على أهمية تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قد يكونون ضحايا للإرهاب، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية وتلك المتعلقة بالسن عند القيام بذلك." "يشجع الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على كفالة مشاركة المرأة ودورها القيادي في إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات لمعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمتنقلين وأسرهم."
استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	النص الأصلي صدر عام 2006، واستُعرض في 2008، 2010، 2012، 2014، 2016، 2018، 2021	"وإذ تؤكد من جديد أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هي أنشطة تهدف إلى الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وإلى تهديد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وأمنها، وإلى إعاقة التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمن، وإلى زعزعة استقرار الحكومات، وأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته بطريقة حازمة وموحدة ومنسقة، تشمل الجميع، وتتسم بالشفافية، وتقوم على حقوق الإنسان، وتراعي المنظور الجنساني، وتعالج الظروف المؤدية إلى الإرهاب،" (A/RES/75/291)
المرأة والسلام والأمن: تقرير الأمين العام	2019	

وثائق الأمم المتحدة		
قرار مجلس الأمن 2467	2019	"إذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ لأنه، رغم إدانته المتكررة لأعمال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال في حالات النـزاع المسلح، بما في ذلك العنف الجنسي، ورغم دعواته إلى جميع الأطراف في النـزاعات المسلحة إلى الكف فورًا عن ارتكاب تلك الأعمال، فإنها لا تزال تُرتكب في ظل الإفلات من العقاب في أحيان كثيرة، وأضحت تُرتكب في بعض الحالات بشكل منهجي وعلى نطاق واسع بلغت فيه مستويات مريعة من القسوة." "يعرب عن اعتزامه الاستفادة بشكل أفضل من الزيارات الميدانية الدورية إلى مناطق النزاع، من خلال تنظيم اجتماعات تفاعلية مع النساء المحليات والمنظمات النسائية في الميدان بشأن شواغل المرأة واحتياجاتها في مناطق النزاع المسلح، والعمل مع السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، بشأن منع العنف الجنسي والتصدي له في حالات النزاع وما بعد النزاع، والعمل مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية." "يحث الدول الأعضاء على تعزيز سبل وصول ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع إلى العدالة، بمن فيهم النساء والفتيات اللاتي يُستهدفن بشكل خاص، بسبل منها التحقيق في أعمال العنف الجنسي والجنساني ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم على وجه السرعة." "يلاحظ الصلة بين العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النـزاع والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعبء غير المتناسب الذي تتحمله المرأة والفتاة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بصفة ذلك عائقًا وتحديًا مستمرين أمام المساواة بين الجنسين." "يسلّم بأن النساء والفتيات اللاتي يصرن حوامل نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، بمن فيهن من تختار أن يصرن أمهات، قد تكون لهن احتياجات مختلفة وخاصة." "يسلّم بما لدعم وتعزيز المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات المحلية والشعبية والمنظمات التي تقودها النساء، والقيادات الدينية والمجتمعية، والمنظمات بقيادة الفتيات والشباب، من أهمية بالنسبة إلى كافة جهود منع العنف الجنسي والتصدي له." "يشجع الدول الأعضاء المعنية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على دعم بناء قدرات المنظمات التي يتولى قيادتها النساء والناجون من العنف الجنسي، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز آليات الحماية المجتمعية غير الرسمية من العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع، وزيادة دعمها لمشاركة المرأة الفعالة والمجدية في عمليات السلام لتوطيد المساواة بين الجنسين وتمكين وحماية المرأة كوسيلة لمنع نشوب النزاعات." "يشجع الدول الأعضاء على أن تكفل، بمساعدة الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، إدماج التحليل والتدريب في المجال الجنساني في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنية، بما في ذلك كفالة تمكين النساء المرتبطات سابقًا بالجماعات المسلحة، وكذلك جماعات المقاتلين السابقين، من خدمات علاج الصدمات، ومن الاستفادة من مبادرات إعادة التكييف الاجتماعي وإعادة الإدماج؛ ويكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة إنشاء آليات لحماية النساء في مناطق التجمع، وللمدنيين بالقرب من مناطق التجمع وفي مجتمعات العائدين."
قرار مجلس حقوق الإنسان 40/52 - تأثير تدابير التصدي للإرهاب والتطرف العنيف على الحيز المتاح للمجتمع المدني وعلى حقوق جهات المجتمع المدني الفاعلة والمدافعين عن حقوق الإنسان	2019	"أدت القيود العميقة المفروضة على الوصول إلى التمويل الأجنبي إلى تقييد وجود المنظمات غير الحكومية تقييدًا شديدًا، وهي المنظمات التي كثيرًا ما تعتمد بشكل كلي على هذا التمويل، وخاصة التمويل الذي يؤثر على حقوق الإنسان والمنظمات النسائية." "تعرضت النساء لتهديدات بالقتل وهجمات شخصية وهجمات موجهة من المسؤولين الحكوميين، مما أدى في بعض الحالات إلى اعتداءات بدنية على نساء بارزات مدافعات عن حقوق الإنسان وممتلكاتهن. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان أعمالًا انتقامية لكونهم قد تحدثوا إلى مجلس حقوق الإنسان وتحدثوا في كيانات دولية بشأن حالة حقوق الإنسان في بلدانهم." "في بعض المناطق، تتصف إساءة استخدام كل من مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف ومكافحته، وحماية تدابير الأمن القومي بأنها ممارسة وحشية، إذ يجري توقيف واحتجاز أعضاء المجتمع المدني لأسباب زائفة، بل وتقوم بعض الدول باستخدام قوانين مكافحة الإرهاب لإسكات المدافعين عن حقوق فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين."
المرأة والسلام والأمن: تقرير الأمين العام	2020	

وثائق الأمم المتحدة		
الوثيقة	السنة	النص المحدد
قرار مجلس حقوق الإنسان 43/46 – تأثير السياسات والممارسات الهادفة إلى منع التطرف العنيف ومكافحته على حقوق الإنسان: تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب	2020	"أكد الأمين العام، في خطة عمله لمنع التطرف العنيف، أهمية المساواة بين الجنسين في التصدي للإرهاب، لأسباب ليس أقلها أنه ليس من قبيل المصادفة أن تكون المجتمعات التي تتسم فيها مؤشرات المساواة بين الجنسين بأنها أعلى هي أقل عرضة للتطرف العنيف. ويُتوقع من النهج الكلي والمتعدد الجوانب لتناول العلاقة بين نوع الجنس والتطرف العنيف أن يشمل التركيز على احترام حقوق الإنسان للمرأة، أو عدم وجود هذا الاحترام، وعدم المساواة البنيوية، والدوافع الجنسانية." "وقد حدثت طفرة واضحة في السياسات والبرامج التي تتناول البعد الجنساني للتطرف العنيف، ومع ذلك لم يحدث رصد وتقييم منهجيان من أجل تقييم مزايا هذه البرامج أو تأثيراتها أو امتثالها لمعايير حقوق الإنسان." "التركيز المتميز على استخدام النساء كوسيلة لتحسين جهود مكافحة الإرهاب ينطوي على خطر اختطاف جدول الأعمال، حيث يصرف التركيز الضيق على "النساء" الانتباه عن الواقع البنيوي الأوسع نطاقًا الذي يُسفر عن عدم المساواة بين الجنسين والإقصاء والعنف." "يجب حماية حقوق الإنسان للنساء والبنات حماية كاملة في البرامج والممارسات الهادفة إلى منع ومكافحة التطرف العنيف." "تسلط الضوء على تسليع النساء والبنات من أجل المضي قدمًا في السياسات الهادفة إلى منع التطرف العنيف ومكافحته، محددةً وجود شواغل أخلاقية متعددة." "مما يؤسف له أن إعطاء الأولوية للنساء كمواضيع وكقنوات لمنع التطرف العنيف ومكافحته نادرًا ما كان قائمًا على حقوقهن في عدم التمييز والمساواة، بل يعتمد بالأحرى على الأساس المنطقي الاستراتيجي المتمثل في أنه يؤدي إلى فهم أشمل لأسباب التطرف العنيف وإلى وضع استراتيجيات أكثر محلية ومصداقية لمكافحة الإرهاب، وهو شكل من أشكال التسليع يسبب قلقًا بالغًا للمقررة الخاصة." "تصبح المسألة أكثر إشكالية من الناحية الأخلاقية عندما تجري الدعاية عن البرامج الهادفة إلى منع التطرف العنيف ومكافحته على أنها تهدف إلى تمكين المرأة أو على أنها تدريب على المهارات يفيد المرأة، فيجري بذلك إخفاء الأساس المنطقي الأمني الذي يدفع إلى المشاركة ويجعل في خاتمة المطاف أي تقييم موثوق به عديم القيمة. وبالمثل، يوجد عنصر أبوي واضح يتمثل في جعل النساء حارسات بوابات للرجال والأولاد في مجتمعاتهن - كأمهات وزوجات وأخوات - عن طريق البرامج والسياسات الهادفة إلى منع التطرف العنيف ومكافحته. وقد أكد عدد من المعلقين على المخاطر التي تواجهها النساء والبنات عندما يوضعن في مقدمة المستفيدين من هذه السياسات، وخاصة عندما يُنظر إلى هذه الضرورات السياساتية باعتبارها تفضيلات السياسة الخارجية للدول القوية. ويجري على نحو متزايد، في البيئات البالغة التعقيد والمحافظة اجتماعيًا وغير المستقرة، وضع النساء في موضع لا يحسدن عليه وهو موضع الواجهة الأمامية للجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته." "لا ينبغي أن يكون النيل من أبسط الحقوق الأساسية للنساء والبنات (الحياة والأمن) بديلًا عن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأوسع نطاقًا في المجتمعات الهامشية المعرضة لإنتاج الإرهاب." "ينطبق الاستهداف الحكومي بشكل خاص على النساء والبنات، ويغفل تمامًا نقاط الضعف في هذا الاحتواء أو التسليع بالنسبة إلى من هو بصورة عامة على الهامش قانونيًا وسياسيًا واقتصاديًا."

وثائق الأمم المتحدة		
الوثيقة	**السنة**	**النص المحدد**
المرأة والسلام والأمن: تقرير الأمين العام	2021	
قرار مجلس حقوق الإنسان 46/36 – أثر سياسات وممارسات مكافحة الإرهاب والتطرف (العنيف) على حقوق المرأة والفتاة والأسرة: تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فيونوالا ني أولان	2021	"3. استنادًا إلى تعريف نوع الجنس الذي تستخدمه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تلاحظ المقررة الخاصة وتؤكد تعريف نوع الجنس بوصفه مجموعة ما يشكله المجتمع من هويات وسمات وأدوار للمرأة والرجل، وتفسير المجتمع من الناحيتين الاجتماعية والثقافية لتلك الفوارق والصفات البيولوجية مما يسفر عن علاقات تراتبية بين المرأة والرجل وعن توزيع للسلطة والحقوق يحابي الرجال ويغبن النساء. وتؤكد كذلك على توسيع نطاق هذا التعريف الذي اعتمدت عليه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حيث تلاحظ أن المجتمعات هي التي تحدد هذه الخصائص والفرص والعلاقات التي يتم تعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وفي حين أن هذا التقرير يتناول في المقام الأول تجارب النساء والفتيات، فإنها تلاحظ أن الرجال والفتيان يعانون أيضًا من القوالب النمطية الجنسانية وأن الذكورة والأنوثة من العوامل التي تؤدي أيضًا إلى تشكيل الأدوار والتوقعات والأضرار في هذا المجال. وتشدد على الهيكل الاجتماعي للثنائية الجنسانية التي لا تشمل بشكل تام الطرق التي تعاني بها الأقليات الجنسية والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملو صفات الجنسين من جراء القوانين والممارسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف (العنيف). كما تشير إلى أثر هذه السياسات والممارسات على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملي صفات الجنسين. إن النهج المتعدد الجوانب الذي يعكس التجارب فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب يبين كيفية التقاطع بين التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان وتفاقمه حسب الهويات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك العرق، والأصل الإثني، والدين، والقدرة، والعمر، والميل الجنسي وخلافها." "43. وضع وتنفيذ سياسات وخطط ملائمة وفعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين وإزالة العقبات التي تحول دون نهوض النساء وتمكينهن في مؤسسات إنفاذ القانون وغيرها من مؤسسات العدالة الجنائية على جميع المستويات، والتعهد في هذا الصدد باتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة لضمان التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية بالصيغة المعتمدة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة؛" "44. تعميم منظور جنساني في نظام العدالة الجنائية من خلال تعزيز التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تعالج الاحتياجات الجنسانية لكل من الجناة والضحايا، بما في ذلك حماية النساء والفتيات من معاودة إيذائهن في إجراءات العدالة الجنائية؛"
قرار الجمعية العامة 76/181 – مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	2021	

وثائق الأمم المتحدة		
الوثيقة	السنة	النص المحدد
الممارسات الجيدة بشأن إشراك المجتمعات المحلية والخفارة المجتمعية باعتبارهما أداة لمكافحة التطرف العنيف	2013	"الممارسة الجيدة 5: إشراك النساء بوصفهن عوامل تغيير إيجابية في مجتمعاتهن. وقد استفاد العديد من الممارسين مما أظهرته الأبحاث - بأن النساء، ولاسيما الأمهات منهن يمتلكن السلطة داخل أسرهن ومجتمعاتهن التي يمكن تحويلها إلى تأثير إيجابي ضد التطرف العنيف. ويلاحظ هؤلاء الممارسون مرارًا وتكرارًا أن النساء هن حارسات لمجتمعاتهن، وعلى هذا النحو، ينبغي أن يشاركن في إعداد وتعهد المبادرات المعنية بمكافحة التطرف العنيف. كما أن تجربة المشاركة المجتمعية في جهود التصدي للتجنيد من قبل العصابات يظهر أن أفراد العصابات تم التأثير فيهم لكي يوقفوا أنشطة العصابات العنيفة عندما رأوا أنهم قد يضطرون إلى شرح أفعالهم لأمهاتهم."
مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف	2013	"ينبغي في تصميم البرامج، عند الاقتضاء، أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للشابات في مقابل الشبان." "وفي المجتمعات المحلية المعرضة للخطر على وجه الخصوص، فإن المناهج المدرسية، والبرامج التي تركز على التربية المدنية، ومشاركة المجتمع المحلي، والعمل التطوعي قد تشغل وقت الشباب المعرضين للخطر على نحو بناء وتبني إحساسهم بالارتباط بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية وبلدانهم؛ وبالنسبة للشباب المعرضين للخطر من الذين انسحبوا من التعليم النظامي، أو في الحالات التي لا يسمح فيها للشابات بالذهاب إلى المدرسة، قد تكون سُبل أخرى أكثر ملاءمة لنُهج مماثلة أوسع." "الممارسة الجيدة 17: يمكن للمرأة أن تكون عاملًا حاسمًا بشكل خاص في جهود مكافحة التطرف العنيف المحلية. وتؤدي النساء دورًا في جميع البلدان داخل أسرهن بوصفهن أمهات وزوجات وأخوات، وبنات، ومقدمات للرعاية الأولية، ومعيلات أيضًا. وفي كثير من الأماكن، تظهر النساء فهمًا أعمق، وحتى إنهن يؤدين دور الذاكرة المؤسسية، في مجتمعاتهن المحلية. وعلى هذا النحو، فإن النساء يوجدن في موضع جيد بشكل خاص ليعملن كأصوات لمكافحة التطرف العنيف تتحلى بالمعرفة المحلية والمصداقية والصدى. وبإمكان النساء تحديد علامات التطرف وتثبيط هذه الظاهرة في أسرهن ومجتمعاتهن. وفي بعض الأماكن، قد تكون النساء خير من يُسهم في إذكاء الوعي وبناء القدرات لدى النساء المحليات الأخريات - وبالتالي الإسهام في مضاعفة الأثر في المجتمعات المحلية التي قد يحدث فيها التطرف والتجنيد."
الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف	2015	

وثائق الأمم المتحدة		
الوثيقة	**السنة**	**النص المحدد**
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	2015	"نؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهن، أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المضطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة. ونكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك اتخاذ إجراءات محددة الهدف والاستثمار في صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونجدد التزامنا باعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات تحويلية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، وكفالة مساواة المرأة في الحقوق وفي فرص المشاركة والقيادة في مجال الاقتصاد، والقضاء على العنف والتمييز الجنساني بجميع أشكاله." "تظهر الأدلة أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركة المرأة الكاملة والمتساوية مع الرجل في الاقتصاد ودورها القيادي فيه أمور حيوية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة كبيرة. ونلتزم بتعزيز الشمول الاجتماعي في سياساتنا المحلية. وسنعمل على تعزيز وإنفاذ القوانين غير التمييزية والهياكل الاجتماعية والسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، فضلًا عن تمكين المرأة من الوصول الكامل والمتساوي إلى عمليات صنع القرار والمناصب القيادية." "سنزيد من الشفافية والمشاركة المتساوية في عملية إعداد الميزانية وسنعزز الميزنة والتتبع المراعيين للاعتبارات الجنسانية." "سنعمل على مواءمة مختلف المبادرات التجارية والمالية المستدامين، وتحديد الثغرات، بما فيها الثغرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز آليات وحوافز الامتثال." "نشجع كذلك القطاع الخاص على المساهمة في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال السعي إلى كفالة توفير فرص العمل الكامل والمنتج واللائق للمرأة، والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، أو العمل المتساوي القيمة والمتساوي الفرص، فضلًا عن حمايتها من التمييز وسوء المعاملة في مكان العمل." "نحث البلدان على تتبع مخصصات الموارد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عنها." "نلتزم بتحسين المرافق التعليمية التي تراعي الأطفال واعتبارات الإعاقة ونوع الجنس، وبزيادة النسبة المئوية للمدرسين المؤهلين في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، ولاسيما في البلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية." "من الأهمية البالغة أيضًا تعزيز الجهود الوطنية لبناء القدرات في البلدان النامية في مجالات من قبيل المالية العامة والإدارة العامة، والميزنة المراعية للاعتبارات الاجتماعية والجنسانية، وتمويل الرهون العقارية، والتنظيم والإشراف الماليين، والإنتاج الزراعي، ومصائد الأسماك، وإدارة الديون، والخدمات المناخية، بما في ذلك التخطيط والإدارة لأغراض التكيف والتخفيف، والأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي."
الإضافة الملحقة بوثيقة الممارسات الجيدة المعنية بالمرأة ومكافحة التطرف العنيف، مع التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني	2018	

thegctf.org

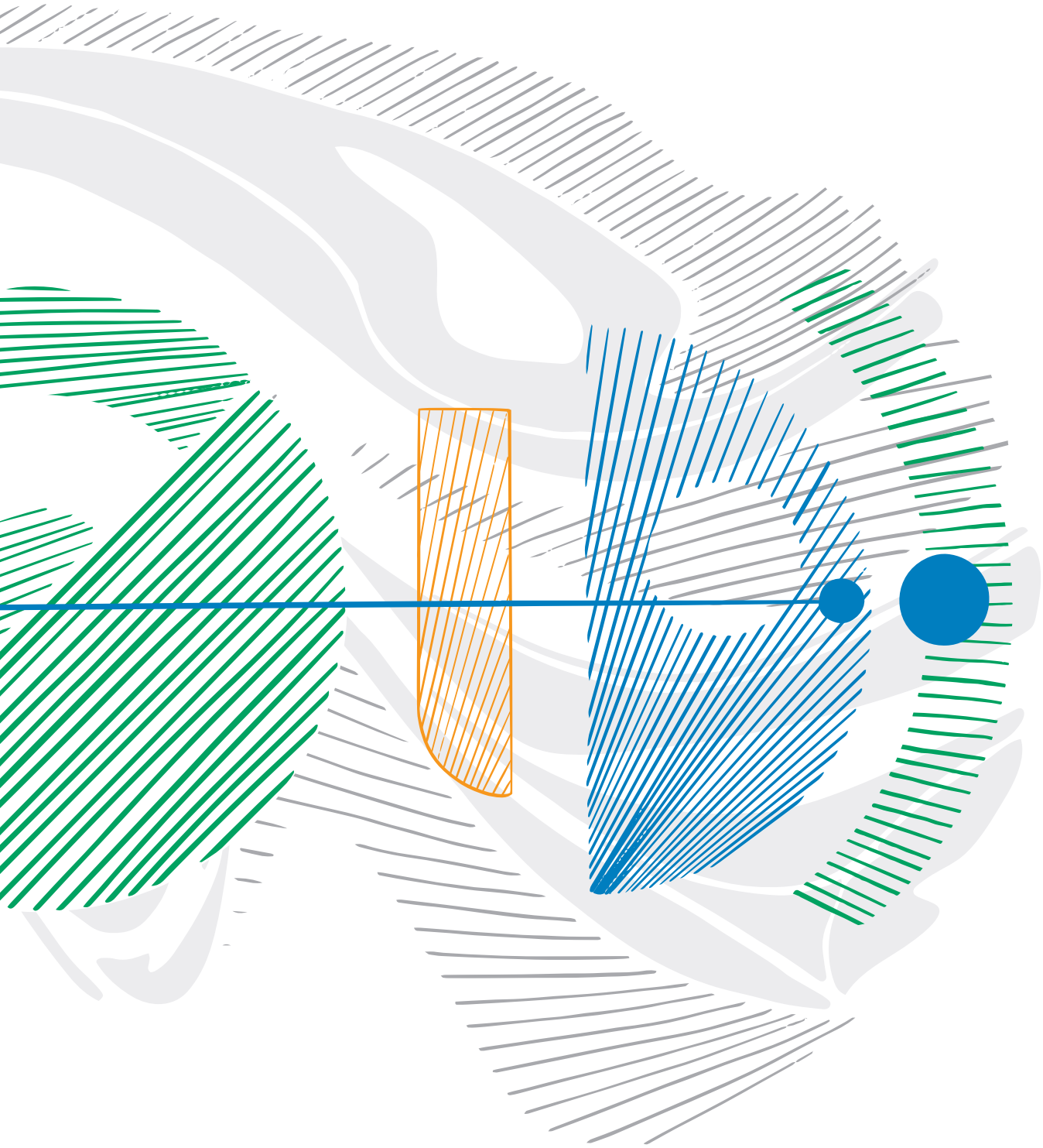

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM